

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٩٣

الإثنين ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فيرشينين/السيد نيبينزيا/السيد سافرونكوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ليفسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2018/524)

1819592 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2018/524)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البحرين، تركيا، الجمهورية العربية السورية، العراق، قبرص، قطر، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية واليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يوجه المجلس دعوة إلى المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/524، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة في منعطف حاسم بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تواجه المنطقة انقسامات عميقة وتيارات مضطربة وتمزيق مأساوي لنسيجها الديني والعرقي والثقافي المتنوع. تؤدي النزاعات التي نشبت منذ عقود، إلى جانب النزاعات الجديدة، فضلا عن المظالم الاجتماعية العميقة الجذور، وتقلص الحيز الديمقراطي، وظهور الإرهاب والأشكال الجديدة من التطرف العنيف، إلى تقويض السلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وتتعرض السلامة الإقليمية لبلدان مثل سورية واليمن وليبيا للخطر. وقد تعرض ملايين الأشخاص للتشريد القسري من ديارهم. وامتدت آثار عدم الاستقرار هذه إلى البلدان المجاورة وخارجها.

وفي مواجهة هذه التحديات، سيكون من الجيد أن نذكر جميعا سلسلة تقارير التنمية البشرية العربية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتبارا من عام ٢٠٠٢. لقد حددت هذه الدراسات أوجه قصور كبيرة في التعليم والحريات الأساسية

والتمكين، لا سيما بين النساء والشباب في المنطقة. وكان من بين نتائج التقرير الأول، في عام ٢٠٠٢ أنه:

”لا تزال المشاركة السياسية في البلدان العربية ضعيفة، على نحو ما يتجلى في نقص التمثيل الديمقراطي الحقيقي والقيود المفروضة على الحريات. وفي الوقت نفسه، فقد ازدادت تطلعات الناس للمزيد من الحرية وللمشاركة بصورة أكبر في اتخاذ القرارات، يعززها ارتفاع مستويات الدخل، والتعليم، وتدفق المعلومات. وقد أدى عدم التوافق بين الطموحات وتلبيتها في بعض الأحيان إلى الإقصاء وما يتبعه من اللامبالاة والسخط. ويجب أن تكون معالجة هذه الحالة أولوية للقيادات الوطنية“.

ولا تزال العديد من أوجه القصور تلك تفسد مجتمعات في جميع أنحاء المنطقة. وعلينا أن ندرك أيضا أن الكثير من مشاكل اليوم تتفاقم جراء مخلفات الماضي، بما في ذلك الحقبة الاستعمارية والآثار المترتبة على الحرب العالمية الأولى، لا سيما تفكك الإمبراطورية العثمانية. وللأسف، فقد حقق ”السلام لإنهاء جميع مظاهر السلام“ ذلك الهدف.

وفي هذا السياق الواسع النطاق، ترددت أصداء الربيع العربي على نطاق واسع كدعوة إلى الإدماج وإتاحة الفرص وفتح المجال السياسي. وأود هنا أن أشيد بشعب تونس، حيث بدأت الدعوة. لقد حقق تقدما كبيرا في توطيد ديمقراطيته الفتية، بما في ذلك من خلال وضع دستور جديد وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة.

لكن الوعد التونسي لم يتحقق في كل مكان في المنطقة. واليوم، في منطقة كانت وطنا لأحد أعظم ثمار الحضارة والتعايش في التاريخ، نرى العديد من التصدعات – القديمة والجديدة – تتقاطع مع بعضها البعض وتحدث تقلبات هائلة. ويشمل ذلك الجرح الإسرائيلي الفلسطيني، والتنافس الشبيه بالحرب الباردة، والانقسامات بين السنة والشيعة، والشقاق العرقي، والمواجهات السياسية الأخرى. كما أن الفرص الاقتصادية والاجتماعية غير كافية بصورة واضحة. ومع ظهور هذه الصعوبات، تتقلص الثقة في المؤسسات. وتتمزق المجتمعات على أسس عرقية أو دينية، يجري التلاعب بها لتحقيق مكاسب سياسية. وقد أدى التدخل الأجنبي، في بعض الأحيان، إلى تفاقم هذا الانقسام، بما لذلك من آثار مزعزعة للاستقرار. والخطر من زيادة تدهور الحالة مرتفع للغاية.

إن تحديات السلام والأمن الأكثر إلحاحا في الشرق الأوسط هي انعكاس واضح للانقسامات والضغوط والإهمال والاتجاهات الطويلة الأجل التي وصلت بنا اليوم إلى مفترق طرق. لا يزال النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني محوريا في مستنقع الشرق الأوسط. إن تحقيق حل شامل وعادل ودائم قائم على وجود دولتين يتيح للفلسطينيين والإسرائيليين العيش جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، أمر أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. إن التوترات والعنف في غزة في الآونة الأخيرة تذكرة بهشاشة الوضع الحالي.

والدعم الدولي بالغ الأهمية لتهيئة بيئة تفضي إلى بدء مفاوضات مباشرة مجدية بين الطرفين. وما زلت ملتزما تماما بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية. في وقت لاحق اليوم، سوف أترأس مؤتمرا لإعلان التبرعات لمعالجة فجوات التمويل الحادة التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وقد تحمل المدنيون في سورية سلسلة من الأعمال الوحشية لأكثر من سبع سنوات من النزاع، تتمثل في حالات حصار، وتجويع، وهجمات عشوائية، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والنفي والتشريد القسري، والعنف الجنسي، والتعذيب، والاحتجاز، والاختفاء القسري. كما أصبحت سورية ساحة للحروب بالوكالة بين جهات فاعلة إقليمية ودولية. إن العنف متجذر في مشهد سياسي مجزأ ووجود جماعات مسلحة متعددة.

وفي غياب مؤسسات حكومية موثوق بها، لجأ العديد من السوريين إلى الهويات الدينية والقبلية. أنني أواصل دعوة أطراف النزاع إلى المشاركة بصورة مجدية مع مبعوثي الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا، في العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في جنيف. وأحض على إحراز تقدم في إنشاء اللجنة الدستورية.

لا يزال القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو السبيل الوحيد المتفق عليه دوليا لإنهاء النزاع بطريقة موثوقة ومستدامة. إن هدفنا، أكثر من أي وقت مضى، هو أن نرى سورية متحدة وديمقراطية، لتلافي الطائفية التي لا يمكن إصلاح عواقبها، وكفالة الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، وتمكين الشعب السوري من أن يقرر مستقبل البلد بحرية.

ويعاني اليمن من نزاع مدمر طال أمده بما له من أبعاد إقليمية واضحة. وقد شارك مبعوثي الخاص إلى اليمن، مارتن غريفيث، بنشاط من أجل تجنب حدوث تصعيد يمكن أن تكون له عواقب إنسانية مأساوية. وقد قدم، قبل أسبوع، إلى المجلس عناصر إطار للتفاوض ما برح يناقشها مع مختلف المحاورين داخل اليمن وفي المنطقة. ونأمل أن يتيح هذا الإطار استئناف المفاوضات السياسية التي تمس الحاجة إليها لإنهاء النزاع.

في غزة وسورية واليمن، يجب أن يظل المجتمع الدولي في حالة تعبئة من أجل كفالة تقديم استجابة إنسانية قوية للملايين ممن هم في أمس الحاجة إليها.

وفي ليبيا، تلتزم الأمم المتحدة بدعم المتنازعين المسلحين على الصعيد الوطني لإيجاد حل سلمي للأزمة. توجه عملية المؤتمر الوطني، التي تم تنظيمها كجزء من خطة عمل الأمم المتحدة، رسالة واضحة مفادها أن الليبيين يتوقون إلى وضع حد للنزاع وإنهاء الفترة الانتقالية. ويجب أن تواصل جميع الجهات المعنية تقديم الدعم لممثلي الخاص غسان سلامة خلال قيادته للعملية السياسية. كما نأمل أن يسمح النجاح السياسي في ليبيا من أن يضطلع البلد بدوره في معالجة المحنة المأساوية للمهاجرين واللاجئين الذين يعانون كثيرا عند محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط.

في السنوات القليلة الماضية، شهدنا أمثلة عديدة لقدرة العراق على الصمود، بما في ذلك التغلب على خطر التفتت وتحقيق النصر على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتمثل قدرة العراق على التحمل كدولة اتحادية مستقرة شهادة على التضحيات الهائلة للشعب العراقي من جميع الطوائف. ويحدوني الأمل بشدة في أن تتمكن المؤسسات العراقية من كفالة اختتام العملية الانتخابية على نحو ملائم بطريقة تحترم إرادة الشعب العراقي احتراما تاما. وفي هذا السياق، فإن إعادة بناء المناطق التي دمرت عند استعادة الأراضي من تنظيم داعش تشكل أولوية، مثلها مثل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للعراقيين المشردين إلى ديارهم، بمن فيهم المنتمون إلى أقليات دينية. ومن المهم أيضا تكملة هذه الجهود بكفالة مساءلة من ارتكبوا جرائم وحشية عن أفعالهم، وفقا للمعايير الدولية.

دعونا نتذكر أن ما يبدو نزاعات دينية عادة ما يكون نتاج تلاعب سياسي أو جيوستراتيجي، أو نتاج خصومات أخرى. هناك أمثلة لا نهاية لها على مجموعات دينية مختلفة تعيش معا بسلام على مدى قرون، رغم ما بينها من خلافات. ولذلك فإن الانقسامات المصطنعة اليوم يمكن بل يجب التغلب عليها، على أساس احترام استقلال البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية.

وفي هذا السياق، من المهم أن نثمن تجربة احترام التنوع التي يمثلها لبنان اليوم.

في لبنان، أجريت الانتخابات البرلمانية – الأولى منذ عام ٢٠٠٩ – بصورة سلمية في أيار/مايو، في تأكيد على التقاليد الديمقراطية في البلد. ونتطلع إلى تشكيل الحكومة الجديدة لمواصلة تعزيز مؤسسات الدولة وترسيخ الإصلاحات الهيكلية وتطبيق سياسة النأي بالنفس. مكن لتصاعد حدة التوترات

الإقليمية أن يهدد استقرار لبنان، بما في ذلك عند الخط الأزرق. وتظل الجهود الدولية الثابتة بالغة الأهمية لدعم لبنان في توطيد سلطة الدولة وحماية البلد من التوترات الإقليمية واستضافة اللاجئين إلى حين إيجاد حلول دائمة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا يزال يساورني القلق بصفة خاصة إزاء مخاطر زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج. لذلك ما فتئت أدعم جهود الوساطة الكويتية للتغلب على الانقسامات فيما بين الدول العربية في المنطقة. ومن ناحية أخرى، من الأهمية بمكان الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، التي ينبغي أن تظل عنصرا قيما للسلام والأمن، بصرف النظر عن النقاش الأوسع نطاقا بشأن دور إيران في المنطقة. خلال الحرب الباردة، وجدت الأطراف المتنافسة أيديولوجيا سبلا لإجراء محادثات وللتعاون على الرغم من انقساماتها العميقة، على سبيل المثال من خلال عملية هلسنكي. ولا أرى سببا لعدم قدرة بلدان المنطقة على إيجاد منبر مماثل للعمل معا، والاستفادة من خبرة بعضها البعض وتعزيز فرص الأشكال المحتملة للتعاون السياسي والبيئي والاجتماعي الاقتصادي والأمني.

وللمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا دور رئيسي في دعم الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء الثقة. تحتاج المنطقة إلى كفالة سلامة الدول ونظمها للحوكمة والمساواة في تطبيق سيادة القانون لحماية جميع الأفراد. ويجب ألا تشعر الأغلبيات بالتهديد الوجودي للتجزؤ والأقليات يجب ألا تشعر بخطر الاضطهاد والاغتراب. يجب أن يتمتع الجميع في كل مكان بالحق في العيش بكرامة وفي حرية وسلام. وأناشد أعضاء مجلس الأمن التوصل إلى توافق في الآراء تشتد الحاجة إليه والعمل بصوت واحد قوي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

عندما عقدنا هذه الجلسة، رأينا أنه من المهم جدا اتباع نهج موحدة إزاء مشكلة المساعدة على التعجيل بحل الأزمات في المنطقة الشاسعة للشرق الأدنى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونقترح أن نفكر معا بشأن ما يمكن القيام به اليوم لوقف معاناة الشعوب وتجنب مآسي وصدمات أخرى في واحدة من أكثر مناطق العالم اضطرابا. بيد أننا مقتنعون بأن أي قرارات نتخذها لن تكون فعالة إلا إذا تحقق شرطان. أولا، يجب أن تتخذ القرارات بشكل جماعي حقا، وثانيا، يجب أن تتماشى مع قواعد ومبادئ القانون الدولي. لقد أظهرت التحليلات والتجارب أن المحاولات الانفرادية الجانب لحل العقدة المستعصية لهذه النزاعات مآلها الفشل. إن الممارسة الخاطئة للعمل الانفرادي، حينما تعلن إحدى الدول الأعضاء في الأمم حكومات دول أخرى أعضاء دولا منبوذة، وتتبع سياسة تقويض النظم التي لا تعجبها أو الإطاحة بها، لم تساعد على حل المشاكل العديدة في المنطقة فحسب، بل وتسببت في إيجاد مشاكل جديدة. من الواضح أننا إذا أردنا تقليل احتمالات وقوع أزمات، علينا توحيد الجهود الدولية والإقليمية، بما في ذلك في أشكال فعالة وشاملة للجميع ومع اضطلاع الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور محوري – وأكرر مع اضطلاع الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور قيادي.

والحشد الحقيقي لجهود جميع الدول للتصدي للتهديدات الإقليمية يتطلب حوار شراكة صادقا، ويجب أن يقوم ذلك الحوار على رفض المحاولات الرامية إلى تسوية النزاعات عن طريق القوة وعلى دعم المساعي الحميدة للأمين العام والمنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء، بدون تسييس الجوانب الإنسانية للمسألة وفي احترام كامل للالتزامات بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في المقام الأول.

ويدعو الاتحاد الروسي إلى وضع جدول أعمال موحد وإيجابي للمجتمع الدولي بأسره بغية تسوية الحالة في الشرق الأدنى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يكون فيها احترام سيادة بلدان المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية شرطا حاسم الأهمية. وسيكون من الضروري العمل لطرح جبهة واسعة النطاق حقا ضد خطر الإرهاب الذي لا يزال قائما، على الرغم من النجاحات الكبيرة التي شهدنا بالفعل في العراق وسورية. كما يجب أن نضع حدا لاستخدام الجماعات الإرهابية في القتال من أجل الحصول على مكاسب في ميزان القوى الجديد في المنطقة. وفي حين أنه من المهم العمل معا للتصدي لاستخدام الإرهاب للأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل، يجب ألا ننساق أبدا وراء استفزازات هؤلاء الخارجين عن القانون باستخدام الأسلحة الكيميائية من خلال استخدامهم كذريعة لأعمال العدوان.

ومن غير المقبول أن يستغل أحد هذه الاستفزازات بتوجيه الاتهامات للحكومات التي لا تروق له، مما يجعل من الصعب على الخبراء تحديد الوقائع الحقيقية. المحاولات الرامية إلى إثارة الانقسامات داخل منظمات دولية مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تسهم بأي حال من الأحوال في منطق البحث الجماعي عن حلول، ولا يسهم فيه كذلك عدم الاستعداد لدعم مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن تحسين أساليب عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سورية أو الرغبة في إسناد مهام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تندرج في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتقع بطابعها ضمن اختصاص المجلس. وللأسف فإننا، في الدورة الاستثنائية التي ستفتتح غدا لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل بالاتفاقية، نخاطر برؤية محاولات لتحويل جهاز فني إلى ساحة للمعارك السياسية.

إن حجر الزاوية لجهودنا المشتركة في المنطقة يجب أن يكون تهيئة الظروف المفضية إلى تعزيز مناخ عام من الثقة. وهذا أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل وإيران. دعونا لا ننسى أن مجلس الأمن في قراره ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي اتخذ عام ١٩٨٧، كلف الأمين العام بالعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. من الواضح أن هذه مسألة معقدة تتطلب حذرا ومناقشات مضنية ونهجا يراعي الاعتبارات. لكن العمل بشأنها يجب أن يبدأ، ونحن على استعداد لتقديم كل ما يسعنا من مساعدة بإجراء محادثات مع شركائنا في إيران وإسرائيل وفلسطين وسورية والمملكة العربية السعودية واليمن والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر وتركيا وبلدان أخرى في المنطقة.

وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو إنشاء هيكل أمني إقليمي شامل للجميع حقا من شأنه أن يكفل مشاركة جميع الدول في هذا الجزء من العالم. ويمكن أن تكون الخطوة الأولى في هذا الصدد هي عقد مؤتمر بمشاركة دول الخليج لمناقشة مسائل الأمن الإقليمي. من البديهي أن ذلك سيتطلب ضمانات، أساسا من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف، يمكن توسيع نطاق هذا المؤتمر ليشمل بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

وسيكون من المهم أيضا اتخاذ خطوات فورية من أجل نشر ثقافة السلام فيما بين الأعراق وبين الأديان، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على منع المزيد من الاضطرابات العرقية – الدينية. إن توصيف الصراعات في المنطقة بأنها مواجهات دينية، بما في ذلك المواجهات بين السنة والشيعة، أمر بالغ الخطورة. ومن الواضح أن الإصرار على إيجاد مجتمعات أحادية الدين لا يتناقض مع الحقائق المعاصرة فحسب، بل هو طريقة لضمان أن الصراعات ستمتد لسنوات أو حتى لعقود. لدى الاتحاد الروسي خبرة فريدة في مجال التعايش بين الجماعات العرقية والدينية، ولذلك، فإننا نؤيد اقتراح الاتحاد البرلماني الدولي بالعمل

مع الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمر عالمي بشأن الحوار بين الأديان والأعراق بمشاركة رؤساء الدول والبرلمانيين وممثلي الأديان في العالم. ونحن على استعداد لاستضافة هذا المؤتمر في روسيا في عام ٢٠٢٢.

نحن على استعداد لاستضافة هذا المؤتمر في روسيا عام ٢٠٢٢.

نحن على يقين بأن بعثات مجلس الأمن الموفدة إلى مناطق الصراع في الشرق الأوسط تساعد على تعزيز وحدة المجلس.

وبخصوص جميع هذه القضايا وغيرها، تقف روسيا على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء المعنيين بطريقة شفافة ونزيهة، وبدون إطلاق التهديدات أو ممارسة الضغوط السلبية.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة الهامة لتمكيننا من مناقشة الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو شامل. ويسرنا أن نراكم، سيدي نائب الوزير، تترأسون هذه المناقشة. ونعرب عن تقديرنا للورقة المفاهيمية التي قدمتموها لنا لتيسير مناقشة المجلس بشأن هذا الموضوع. ونقدر أيضا للأمين العام أنطونيو غوتيريس حضوره معنا هنا اليوم، وكذلك عرضه المفيد جدا الذي يساعد على وضع الأمور في منظورها المناسب.

أود أن أقدم خالص الشكر للأمين العام على التحليل العميق والواضح المعالم بشأن التحديات في المنطقة، الذي يجب علينا أن نتوقعه من رئيس الهيئة العالمية في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وأصبح أمرا لا غنى عنه.

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات متعددة ومعقدة. وما فتئت النزاعات التي لم تحسم وطال أمدها تستبد بالمنطقة، بينما، كما هو مبين في الورقة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق)، وكما أبرز ذلك الأمين العام، لا تزال المنطقة بأسرها تعاني من حالات النزاع والأزمات الجديدة مما يسبب معاناة رهيبة للملايين من المدنيين. لقد أدت مستويات تزايد العنف إلى أزمات إنسانية لا مثيل لها اضطُرت الملايين من الناس إلى التشرد. ومع ازدياد ضعف مؤسسات الدولة والمنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وغيرهما، سنحت الفرصة للعصابات الإجرامية والمتجرين بالبشر للاستفادة من الفراغ السياسي، مما يزيد من تقويض شرعية الدولة. مَن ينسى أنه في مرحلة ما منذ وقت ليس ببعيد، تمكنت المنظمة الإرهابية، تنظيم الدولة الإسلامية، من السيطرة على مساحة واسعة يسكنها عدد كبير من السكان، واضطلعت تقريبا بمهام الدولة. لم يكن استمرار الضعف في التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب واضحا بكل جلاء أكثر مما كان عليه في ذلك الوقت. وكان ذلك ممكنا في هذا الوقت والعصر لها وساعد أيضا في التشديد على أن التحديات التي تواجهها المنطقة بالغة التعقيد وتنطوي على أخطار جسيمة وقد تسبب بنزاعات أعم وأوسع.

إن تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في المنطقة أيضا يقوض الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ومستقبل الاتفاق النووي الإيراني، الذي وُقع بعد المفاوضات الطويلة والشاقة يتعرض للتهديد وله آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين. وبطبيعة الحال، نحن جميعا نعرف الأهمية الجغرافية الاستراتيجية للمنطقة ككل. والديناميات الحالية لا تساعد، بل تكثف الخصومات الجيوسياسية، مما يزيد من تعقد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول للعديد من التحديات والتهديدات التي تواجه المنطقة.

لقد قوضت أيضا حالات النزاع والأزمات التي تعاني منها المنطقة المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، مما يزيد من التحديات الاجتماعية – الاقتصادية، بما في ذلك ارتفاع

معدلات البطالة بين الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى الإجحاف والشعور بالإحباط والعزلة. وعلاوة على ذلك، صعّد ذلك الانقسامات والتوترات الطائفية، مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي الذي يمتد لعدة قرون. لقد أكدّ الأمين العام ببلاغة على الحاجة إلى اتباع نهج شامل وكلي في معالجة التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والتحديات الإنسانية في المنطقة. ولهذا السبب، نجد هذه المناقشة الحسنة التوقيت والملائمة للنظر في الحالة من منظور أوسع، بدلا من النظر في المسائل بمعزل عن غيرها، وكما ذُكر آنفا، نحن نقدر المذكرة المفاهيمية التي يتشاطرها معنا لتوجيه مناقشتنا في هذا الصدد.

ليس لدينا أي أوهام بأن هناك حلولا سهلة لتسوية المنازعات التي لم تحل منذ فترة طويلة، فضلا عن النزاعات والأزمات الجديدة في المنطقة. ومع ذلك، هناك شيء واحد نعتقد أنه صحيح ونعتقد أنه ينطبق إلى حد كبير على جميع المسائل الصعبة في المنطقة دون الانتقاص من الطبيعة والسياقات المختلفة لكل حالة من حالات الصراع. ما لم يكن هناك حوار ومفاوضات حقيقية ومجدية بين الأطراف المختلفة تُكملها المشاركة البناءة من جانب البلدان المعنية في المنطقة، بل والدول الكبرى، لا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية سلمية وشاملة.

نعرف أن قول هذا أسهل من فعله، ولكن ليس ثمة خيار رشيد آخر لنزع فتيل التوتر وزرع الثقة ومعالجة الشواغل والمخاوف فيما بين المجتمعات والدول في المنطقة. لهذا السبب نؤيد جميع الجهود الدبلوماسية المبذولة من خلال المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين العاملين في الميدان. وهنا يجب التشديد على أنه بغض النظر عما نقوم به للإسهام في السلام والأمن في هذه المنطقة وغيرها، فإنه من غير المرجح قطعا أنه لن يكون بوسعنا توطيد السلام وكفالة الأمن إلاّ إذا استرشدت تلك الجهود والتزمت بمبادئ القانون الدول التي تنظم العلاقات بين الدول والتي تعني أساسا الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي لتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين، له دور حاسم في تيسير ودعم الجهود الحقيقية والشاملة لمنع نشوب أعمال العنف وإيجاد تسوية لها، وكذلك بناء مبادرات السلام الدائم واستمرارها. وللأسف، نعلم جميعا أن المجلس مشلول فعلا وإن ما يعتريه من خلل يقوض مصداقيته بشكل خطير. لم يعد المجلس مكانا للحوار والحلول التوفيقية من أجل التوصل إلى تسويات للتهديدات والتحديات العديدة التي يعاني منها عالمنا، بل أصبح منبرا لتسجيل النقاط وللإثارة الإعلانية بين الدول الكبرى، والبقية منا تجبر على أن تحشر بينها. ويتجلى ذلك بمنتهى الوضوح في مناقشة قضايا السلام والأمن في الشرق الأوسط.

أمام هذا الجمود، نرى أن هناك محاولات تبذل لتصدير بعض المسائل الصعبة والمتنازع عليها إلى أماكن أخرى. وهذا في رأينا لا يسهم إلاّ في توسيع الانقسام الحالي، مما يزيد من تقويض هيكل السلام والأمن الدوليين. وبالنسبة لنا، ما من بديل آخر سوى استعادة مصداقية المجلس. إن الدول الكبرى في المجلس تتحمل مسؤولية خاصة عن إحياء ما أشار إليه بذكاء أحد مراقبي الأمم المتحدة بوصفه ”الشعور المشترك بالهدف الاستراتيجي“ فيما بينها. ومع ذلك، ينبغي ألا ننحي باللائمة على الدول الكبرى الخمس وحدها. نحن الأعضاء المنتخبون، علينا مسؤولية أيضا، وإذا تمكنا من القيام بدورنا، سنتمكن من المساهمة في التغلب على هذه الصعوبات في المجلس. لقد حاولنا أن نبرهن على ذلك في العام الماضي، ولكن علينا أن نقوم بالمزيد للوفاء بالتزاماتنا نحو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أخيرا، إن الصراعات والأزمات في المنطقة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومتسقة. وما لم نفعل كل ما هو ممكن لعكس المسار الخطير الحالي، لن نتمكن من تجنب الكوارث الوشيكة

التي تلوح في الأفق. وكلما يسرع المجلس في ترتيب أوضاعه، كلما كان ذلك أفضل للسلام والأمن في المنطقة بل وفي العالم بأسره.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وفد الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الجيدة الإعداد، وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تحليله الشامل والمتعمق جدا للحالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نوافق على أن تواتر النزاعات الفردية وشدتها في المنطقة الأوسع نطاقا للشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ازدادا، بما لذلك من عواقب خطيرة تنطوي على انعدام في الأمن وتداعيات على الصعيد العالمي. ولتلك النزاعات العنيفة، بما فيها الحالة بين فلسطين وإسرائيل، وسورية وهضبة الجولان واليمن، أثر خطير بصورة متزايدة على البلدان الواقعة في أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا ومناطق أخرى. والحل العملي الوحيد ينطوي على زيادة التقارب والتعاون وبناء الثقة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأعضاء المجلس ودول التشكيلة الثلاثية المؤلفة من الدول العربية إسرائيل وإيران. كتب رئيس بلدي في بيانه، ”العالم في القرن الحادي والعشرين“ أنه

> ”كان ينبغي لنا أيضا أن نستقي من حروب ونزاعات الماضي أنه يستحيل ضمان أمننا من خلال تقويض أمن الآخرين. ولهذا السبب، ينبغي إنشاء تحالف عالمي للدول من أجل تحقيق السلام والاستقرار والثقة والأمن تحت رعاية الأمم المتحدة. ويتعين أن تتمثل مهمتنا المشتركة للعقد المقبل في إنهاء الحروب والنزاعات في أفغانستان والعراق واليمن وليبيا وسورية وفي شرق أوكرانيا، والمواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية“.

ويكمن أسفنا تحديدا في أن الأزمات الإنسانية الرئيسية في المنطقة هائلة، مما يؤثر على الملايين من الناس في العديد من البلدان فيما نعاني نقصا كبيرا في التمويل والإمدادات. كما نرى تدميرا للهياكل الأساسية الحيوية التي تدعم الحياة البشرية. ولذلك، فإن وفد بلدي يقدم الملاحظات التالية للنظر فيها، آخذا في الحسبان المسائل المثارة في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق).

أولا، من أجل معالجة أسباب النزاعات المتكررة والجديدة المحتملة، يجب على الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية تنفيذ خطة عمل شاملة ووافية مع الالتزام الصارم بالاتفاقيات الدولية والإصلاحات الجديدة للأمين العام.

ثانيا، إن التدهور السياسي لسلطة الدولة التي تغتصبها الجهات من غير الدول والجماعات المسلحة يستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات. ولذلك، يجب أن تكون عمليات حفظ السلام مصحوبة بالدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة والسلام المستدام. وينبغي أن تكون للتسوية السياسية والدبلوماسية للنزاعات الغلبة على استخدام القوة. ولا بد من المشاركة الكاملة للأمم المتحدة والمساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين، فضلا عن التمسك بقرارات المجلس بصورة تعاونية. ومن الأهمية بمكان أن يكون مجلس الأمن موحدا لبعث رسائل قوية إلى الأطراف المتحاربة لحثها، في جملة أمور، على وقف الخطاب واللغة تحريضية، فضلا عن وقف استخدام القوة من جانب جميع الأطراف، وعلى احترام حقوق الإنسان.

ثالثا، من المهم للغاية التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتحاربة، مع احترام وقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق عن طريق البر والبحر والجو إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي تقديم الذين يرتكبون فظائع مروعة، مثل استخدام المستشفيات والمدارس لأغراض الحرب أو العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، إلى العدالة. ونحن بحاجة أيضا إلى استعراض نظم جزاءات المجلس ووقف الجزاءات الانفرادية وتدابير الحظر التي تضر بالمدنيين الأبرياء.

رابعا، تشبه النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دوامة تشد إليها البلدان المجاورة بل ودولا أخرى، مما يؤدي إلى حروب بالوكالة في محاولة لتغيير توازن القوى. وتكتسي وحدة مجلس الأمن مزيدا من الأهمية من أجل مقاومة هذه الاتجاهات غير المرغوب فيها.

خامسا، لقد حان الوقت كي تجد كامل منظومة الأمم المتحدة وأعضاء المجلس، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون، في المقام الأول، والأعضاء العشرة المنتخبون، بالشراكة مع الجهات المعنية الدولية والإقليمية الأخرى، أرضية مشتركة بشأن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي والتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية، من بين أمور أخرى. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على مصداقية المجلس بوصفه إحدى الهيئات العليا للأمم المتحدة. ويجب أن تكون التحقيقات في جميع الانتهاكات وافية وموضوعية ونزيهة حتى يتمكن المجتمع الدولي من تحديد هوية الجناة بصورة منصفة مع الامتثال التام للقانون الدولي.

سادسا، تؤمن كازاخستان بأنه لا ينبغي لأي بلد أو مجموعة من البلدان اتخاذ خطوات أحادية الجانب، ولا سيما استخدام القوة، لأي سبب من الأسباب، من دون موافقة المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يتم دائما التمسك بمبادئ السلامة الإقليمية والاستقلال والسيادة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، من المهم للغاية في العلاقات العالمية أن تتم حماية المدنيين من كافة فئات الجناة – كما في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية – والذين يجب إجراء تحقيقات شاملة معهم ومعاملتهم استنادا إلى الأدلة والوقائع الموضوعية بموجب القانون الدولي. كما يجب على الحكومات أن تكفل أمن موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها البلدان المضيفة.

سابعا، بسبب الفراغ الناجم عن عدم وجود مؤسسات دولة تقوم بعملها، تجد الجماعات الإرهابية موطئ قدم قويا في المناطق غير المستقرة، الأمر الذي أدى إلى نزوح جماعي للاجئين من بلدان عديدة. وتتحمل العبء البلدان المضيفة، مثل الأردن ولبنان، وهي تتطلب دعما دوليا. وقد غيّر اللاجئون من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشهد السياسي والديمغرافي والأمني في أوروبا، الأمر الذي يتطلب اتفاق عالميا جديدا بشأن الهجرة.

ثامنا، تتطلب الاستراتيجيات الفعالة لمنع النزاعات والآفات ذات الصلة التي تنطوي على الإرهاب الاستراتيجية الثلاثية التي اقترحتها كازاخستان، وذلك إلى جانب التدخل السياسي. ويشمل ذلك تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، فضلا عن اتباع نهج مجدد ومبتكر شامل على نطاق المنظومة تجاه المنطقة مع توحيد أداء الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحتشد لإعطاء الأولوية لاتخاذ مزيد من التدابير للقضاء على الإرهاب الدولي من أجل ضمان عالم أكثر أمنا. ويجب أن تعمل الحكومات بموجب القانون الدولي وأن تدير التحديات والفرص المشتركة على طول الطريق. كما ينبغي أن نعمل من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

في الختام، نود أيضا أن نشير إلى أول بيان رئاسي لهذا العام والذي جرى اعتماده في كانون الثاني/يناير أثناء رئاسة كازاخستان، وهو بيان اقترحته كازاخستان بشأن الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام. وبناء على ذلك، أشار المجلس، في إطار ولايته لصون السلم والأمن الدوليين، إلى

> ”أهمية مواصلة السعي نحو السلام المستدام وتحقيق عالم خال من النزاعات العنيفة بحلول مئوية الأمم المتحدة“ (S/PRST/2018/1، صفحة ١)

ولذلك، يسرنا أن لدينا الآن إطارا زمنيا محدد الأهداف لأن الهدف ما هو إلا عبارة عن حلم يرتبط بموعد نهائي. ونأمل أن تساعدنا مناقشة اليوم على المضي قدما بطريقة بناءة من خلال الحوار وتدابير بناء الثقة والمساواة في توزيع الموارد. وتلك

الأفكار قد تم عرضها في أبحاث وبيانات متمعنة بشأن الحرب والسلام، بما في ذلك مبادراتنا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الاتحاد الروسي على المبادرة بعقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن إجراء تقييم شامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي على ثقة بأن الجلسة ستعزز التفاهم والتوافق في الآراء بين جميع الأطراف وستسهم في تهدئة الحالة الإقليمية وتحقيق استقرارها. وترحب الصين بنائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فاسيليفيتش فرشينين في نيويورك لترؤس هذه الجلسة، وتشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خطيرة. فالخلافات بين الدول والنزاعات الطائفية والمنازعات العرقية تفاعلية. وتتشابك الحروب والنزاعات والتهديدات الإرهابية والكوارث الإنسانية. وما برحت قضايا ساخنة ومعقدة، مثل فلسطين وسورية واليمن وليبيا، تعتمل منذ سنوات، مستعصية على الحل. ويضر عدم الاستقرار المستمر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمصالح شعوب المنطقة، وله تداعيات على السلام والتنمية العالميين. وينبغي لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي أن تتبنى فلسفة الأمن المستدام والمشترك والمتكامل والتعاوني، وأن تبني معا مجتمعا ذا مستقبل مشترك وأن تجد سبيلا إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والرخاء.

وتود الصين أن تبدي الملاحظات التالية بشأن كيفية حل القضايا الساخنة في المنطقة.

أولا، لا بد من مواصلة الحوار والمشاورات في إطار جهد شامل بغية المضي قدماً بالتسوية السياسية للقضايا الساخنة في المنطقة. وتمثل قضية فلسطين لبّ مسألة الشرق الأوسط، بل إنها مسألة أساسية يرتهن بها إحلال السلام في المنطقة. ولا بد من الالتزام بحل الدولتين والاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستئناف محادثات السلام في أقرب الآجال من أجل تسوية مسائل الحدود والمستوطنات، ووضع القدس واللاجئين.

وعلينا أن ندعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية وحوار أستانا بغية الحفاظ على زخم عملية وقف إطلاق النار وتفعيل محادثات جنيف للسلام مجددا في أقرب وقت ممكن سعيا إلى بلوغ حل سلمي ترضى به جميع الأطراف السورية.

ومن الضروري أن ندعم جهود الوساطة التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن وتيسير عودة الأطراف اليمنية عودة سريعة إلى كنف الحوار السياسي.

كما علينا أن ندعم الأطراف الليبية في سعيها إلى تحقيق المصالحة وتعزيز قدرتها على إدارة شؤونها الوطنية والتنموية على نحو متكامل. وينبغي بذل جهود لضمان تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية تنفيذاً شاملاً وفعالاً.

ثانيا، ثمة حاجة إلى تعزيز التآزر والحفاظ على عملية تقودها الدول وتمسك بزمامها، فيما تظل الأمم المتحدة قناة الوساطة الرئيسية. فمستقبل المنطقة ومصيرها إنما يُحددان من خلال مشاورات مشتركة بين بلدان المنطقة. ومن الضروري احترام مبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، واحترام إرادة البلدان المعنية في المضي قدماً بالعملية السياسية التي تقودها تلك البلدان وتمسك بزمامها. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها بوصفها قناة الوساطة الأساسية، وأن تعمل بنشاط على تعزيز العمليات السياسية الجارية في سورية واليمن وليبيا والعراق، وأن تقدم الدعم اللازم لإقامة حوار بين أطراف النزاع. أما المنظمات الإقليمية فينبغي لها تعزيز الثقة المتبادلة والتضامن بين جميع الأطراف المعنية والتعاون مع الأمم المتحدة. وعلى البلدان خارج المنطقة أن تضطلع بدور بنّاء في تيسير إحلال السلام

وتقديم المساعدة اللازمة، ولكن ينبغي لها عدم التدخل عن قصد في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو فرض نماذج بعينها.

ثالثا، ينبغي اتباع نهج متكامل لمواجهة مختلف العوامل المؤدية إلى الأزمات في المنطقة. إن المنطقة مهد لحضارات وديانات شتّى ومُلتقى لها. ولا بد من احترام التنوع الثقافي والديني، وأن نتواصل فيما بيننا ويتعلم بعضنا من بعض على قدم المساواة، وأن نحول دون تفاقم النزاعات الإقليمية بسبب الاختلافات الثقافية والنزاعات الدينية.

إن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره مسؤولية مشتركة تقع على عاتق بلدان المنطقة. وينبغي لهذه البلدان وللمجتمع الدولي تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وتوطيد إنجازاتهما في هذا المجال، والعمل على الحدّ من تسرب المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين منهم، وكبح انتشار الإيديولوجية الإرهابية. وعلى الأطراف العمل يداً بيد للتخفيف من حدّة الحالة الإنسانية التي يعيشها اللاجئون وتقديم مزيد من المساعدة للبلدان التي تستضيف أعداداً هائلة من اللّاجئين.

رابعاً، ثمة حاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. ويمكن عزو الحروب والنزاعات والإرهاب وأزمة هجرة اللّاجئين جميعها إلى سبب جذري هو الفقر والتخلف. ولطالما كانت التنمية الحل لجميع المشكلات، فإن ذلك ينطبق أيضاً على هذه المنطقة. ومن الضروري أن ندعم بلدان المنطقة كي تنتهج بنفسها مسارات تنموية مناسبة، ولكي تنفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنفيذاً كاملاً، ولتعزز قدرتها على الحدّ من الفقر وتحقق تنميتها وتوطد الأساس المادي للسلام.

إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت مهدا لحضارات عظيمة وهي ذات تاريخ حافل وقد أسهمت إسهاماً عظيماً في تقدم البشرية. ونحن على ثقة بأن بلدان هذه المنطقة وشعوبها يملكون الإرادة والقدرة والحكمة ما يتيح لهم التوصل إلى حل يعيد السلام والهدوء. وتظل الصين، بصفتها عضواً دائما قي مجلس الأمن، على موقفها الموضوعي والمحايد وتضطلع بدور بنّاء في السعي إلى التوصل إلى حلول للقضايا الساخنة في المنطقة. ولطالما احترمنا سيادة بلدان المنطقة واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونؤيد الحلول التي تستند إلى الحوار والمشاورات، لا إلى القوة، وندعم بحزم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

والصين، بوصفها أكبر البلدان النامية، على استعداد لتعزيز تعاونها العملي مع بلدان المنطقة في إطار ”مبادرة الحزام والطريق“، مساهمة بذلك في تحقيق التنمية والازدهار في المنطقة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أودّ أن أرحب بالأمين العام وأشكره على التزامه الشخصي بتسوية الأزمات القائمة في الشرق الأوسط.

كما أودّ أن أشكر الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة، التي أودّ خلالها أن أبيّن المبادئ العامة التي تحرك الإجراءات التي تتخذها فرنسا تصديا للأزمات المتزايدة في المنطقة. إن الهدف الأول هو إرساء حوكمة ديمقراطية تشمل الجميع، وهي عامل أساسي لاستقرار الشرق الأوسط. ويلي ذلك مكافحة الإرهاب، الذي يندرج اليوم ضمن أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأخيراً، ثمة حاجة لتعزيز تعددية الأطراف في الأمم المتحدة والإطار القانوني الدولي.

إن إرساء حوكمة ديمقراطية تعددية وتشمل الجميع في الشرق الأوسط شرط مسبق لإحلال أي ضرب من ضروب الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. ولا بديل عن الحل السياسي للنزاعات في الشرق الأوسط. فغالبا ما تكون النزاعات الإقليمية وليدة غياب سيادة القانون والانفتاح السياسي ودائما ما يكون ذلك سببا في تأجيجها. وعليه، لا بد من تهيئة الظروف المواتية للحوكمة التي تشمل الجميع وتقوم على احترام حقوق الإنسان.

وتمثل حالة سورية مثالاً مؤسفاً يفي بالغرض. فالسنوات الطويلة التي عاشها الشعب تحت وطأة نظام الحكم الاستبدادي قد أشعلت فتيل النزاع وأججت تغذية نزعة التطرف. أما خيار النظام المتمثل في القمع بوصفه خياراً واحداً يناسب كل مخالف في الرأي، وسياساته القائمة على الحصار والتشريد القسري والتي كرسها مؤخراً بسنّ القانون رقم ١٠، فسيؤدي لا محالة إلى إضعاف الاستقرار. واليوم، فإن خطر التصعيد الإقليمي حقيقي.

وبعد مرور سبعة أعوام على الحرب في سورية، لا سبيل لإيجاد مخرج من الأزمة وتحقيق استقرار طويل الأجل سوى عملية انتقال سياسي قائمة على أساس انتقال يشمل جميع الأطراف السورية، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأي حلّ يستبعد هذا البعد لن يكون حلاً يعالج أسباب النزاع. ولن تشارك فرنسا ولا أيّ من شركائها في تمويل استمرار هذا النظام الظالم وغير المستقر. وسعياً إلى تحقيق الحل السياسي الذي يشمل الجميع، يجب على كل الأطراف المعنية، لا سيما المجموعات الصغيرة والدول الضامنة لمسار أستانا، أن تتكاتف معاً دعماً لوساطة الأمم المتحدة. وتعمل فرنسا بنشاط مع شركائها لتنفيذ آلية تنسيق بين المنتديين تستند إلى ثلاث أولويات أساسية: إتاحة إنشاء لجنة دستورية تكون متوازنة وفعالة؛ وتنفيذ تدابير لبناء الثقة تؤدي إلى تهيئة الظروف المواتية لعملية سياسية؛ وتنظيم انتخابات حرة وشفافة، يشارك فيها جميع السوريين.

نعلم أن الفراغ الذي خلفه تدمير جميع الفضاءات السياسية قد شكل بيئة خصبة لظهور الإرهاب في سورية، على غرار باقي أنحاء المنطقة. وعليه، تأتي مكافحة الإرهاب على رأس أولويات الإجراءات التي نتخذها في الشرق الأوسط. وقد تكبد تنظيم داعش خسائر عسكرية كبيرة في الأشهر الأخيرة في الشام، ويعود الفضل في المقام الأول للعمليات التي يقوم بها التحالف الدولي ضد داعش. وفرنسا تشارك في هذا التحالف منذ إنشائه.

وبينما فقد التنظيم معقله الإقليمي الأساسي، فإن الكفاح ضدّ داعش في سورية والعراق لم تُطو صفحته الأخيرة بعد. وبغية الحؤول دون نشوء ملاذات، يجب علينا إرساء الاستقرار على نحو مستدام في المناطق التي يحررها التحالف.

كما أن التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في المنطقة أبعد ما يكون عن الانتهاء. ويظل هذا الوضع قائما بوضوح في شبه الجزيرة العربية.

وإلى جانب الجهد العسكري، تعتقد فرنسا أنه ينبغي لنا تحسين أدائنا بشكل جماعي في أربعة مجالات لا تدخر فرنسا وسعا فيها. تتعلق المسألة الأولى بالعدد الهائل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. والمسألة الثانية هي مكافحة تمويل الإرهاب. ولذلك، نظمت فرنسا مؤتمرا دوليا بشأن هذا الموضوع في باريس يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، الأمر الذي أدى إلى اعتماد المجتمع الدولي لخطة طموحة. والمجال الثالث هو انتشار الأيديولوجية الجماعات الإرهابية، ولا سيما عن طريق شبكة الإنترنت، حيث لا يزال يتعين إحراز تقدم في هذا المجال في إطار شراكة وثيقة مع القطاع الخاص. والمسألة الرابعة هي مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية.

وبينما نؤكد مجددا ضرورة حظر استعمال الأسلحة الكيميائية، فإنه ليس الجيش السوري وحده الذي يلجأ كثيرا إلى هذه الأسلحة، ولكن أيضا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي المقام الأول، يتطلب منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية وانتشارها إلى الجهات من غير الدول تعزيز موارد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإنشاء آلية جديدة للإسناد لتحل محل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وفي ليبيا، كما في بقية منطقة الشرق الأوسط، لا يتطلب النجاح الدائم ضد الجماعات الإرهابية إيجاد حل سياسي وبدء عملية لتحقيق الاستقرار والمصالحة فحسب، ولكن أيضا

تعزيز وتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية الوطنية تحت سيطرة السلطات المدنية. وينبغي أن تُمكن عملية المؤتمر الوطني التي أطلقها الممثل الخاص للأمين العام من تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات التي التزمت بها الجهات الفاعلة الرئيسية الليبية وفقا للإطار الزمني المحدد في باريس في ٢٩ أيار/مايو، وذلك بالتعاون الوثيق، بطبيعة الحال، السيد غسان سلامة الذي يمكنه أن يعول على دعمنا الكامل والتام. ويجب أن يكون المجتمع الدولي موحدا في دعمه للالتزامات المقطوعة.

كما أن الجريمة المنظمة، لا سيما جميع أنواع الاتجار، تغذي أنشطة الإرهابيين. ومن هذا المنظور، اعتمد مجلس الأمن جزاءات فردية ضد عدد من المُتجرين بالمهاجرين في ليبيا. وسعيا إلى تخفيف موارد الجماعات الإجرامية والإرهابية، من الضروري مكافحة اقتصاد السلب والنهب والحرب في ليبيا، وكذلك في أي مكان آخر. وتعني مكافحة الجماعات الإرهابية في نهاية المطاف السعي إلى القضاء على التربة الخصبة للتجنيد من خلال كفالة ألا يجعل انعدام الآفاق جيلا جديدا ضعيفا أمام خطابها.

وفي هذا الصدد، فإن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وغيرها من الهيئات نموذجي. وعلينا أن نضع ذلك في الاعتبار قبل بضع ساعات من انعقاد مؤتمر لإعلان التبرعات، سيحدد بدرجة كبيرة إمكانية فتح مدارس الأونروا خلال السنة الدراسية القادمة. وينبغي للجميع أن يعوا جيدا مسؤولياتهم في هذا الصدد. إن أي حيز ستتركه الأونروا شاغرا في المنطقة ستملأه جهات فاعلة أخرى، لا سيما في غزة، حيث يشكل القُصر أكثر من نصف عدد السكان.

أنتقل إلى النقطة الأخيرة. بالنظر إلى جميع الأزمات في الشرق الأوسط، من المهم بشكل حاسم أكثر من أي وقت مضى ضمان أن نجعل الإطار الدولي لحل النزاع في صميم نهجنا من خلال ركيزتيه: تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة، من جهة، واحترام القانون الدولي، من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، فإن دور مجلس الأمن أساسي. وقد أثبتنا ذلك باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أيد خطة العمل الشاملة المشتركة نتيجة لعزيمة المجتمع الدولي وتعددية الأطراف العملية والواقعية. وستواصل فرنسا الاضطلاع بمسؤولياتها ما دامت إيران تفي بالتزاماتها. وندعو أيضا إلى الرد على شواغلنا فيما يتعلق بالقذائف التسيارية والأنشطة الإقليمية في إيران. وهذا أمر ضروري للأمن في المنطقة.

بيد أن صمت المجلس في ما يتعلق ببعض الأزمات سيعرض مصداقيتنا الجماعية للخطر على المدى الطويل. وبعد ثلاثة نزاعات على مدى العقد الماضي، فإن قطاع غزة يقف منذ عدة أشهر على شفا الانهيار وحدوث تصعيد جديد. وفي هذا الصدد، دعونا مجلس الأمن إلى أن يبعث برسالة قوية، لا تتجاهل مسؤوليات حماس ولا التزامات إسرائيل. ونأسف لحقيقة أنه لم يتم الإصغاء إلينا حتى الآن. ومع ذلك، فإننا لن نستسلم. والتطورات الأخيرة لا يمكن فصلها عن غياب الحل السياسي للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى إعادة التأكيد على معايير حل الدولتين، الذي لا يوجد بديل صالح له والذي ينص عليه قرار صادر عن المجلس. ويقوض النشاط الاستيطاني المستمر بجميع أشكاله هذا الاحتمال على أرض الواقع. ويدور بذهني تحديدا التهديد الذي تواجهه منطقة الخان الأحمر. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن مسؤوليته. وفرنسا على استعداد للمساهمة في أي تطور جديد في هذا الصدد.

في حالات النزاع، يتمثل دور المجلس في دعوة جميع الأطراف المتحاربة إلى احترام القانون ذي الصلة. وفي ما يتعلق بالحالة في اليمن، علينا أن نُذكر الأطراف بضرورة احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. ويتحتم على الأطراف كفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة شاملة

ودون عوائق بالتعاون مع الأمم المتحدة، وحماية العاملين في القطاع الصحي والهياكل الأساسية الصحية، وهي مسألة يشدد عليها القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

وفي ما يتعلق بوساطة الأمم المتحدة، أعرب مجلس الأمن عن دعمه الإجماعي للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص إلى اليمن مارتن غريفيثس ولجهوده الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام. وما زلنا مقتنعين بأن الحل الدائم الوحيد للأزمة في اليمن هو حل سياسي. ولهذا السبب، ينبغي أن نسهم وأن نواصل دعوة الأطراف إلى المشاركة بحسن نية في المفاوضات التي تسيرها الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى اتفاق سياسي شامل للجميع.

إن فرنسا مقتنعة بأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني شرط مسبق أساسي للسلام الدائم في الشرق الأوسط. ولا ينبغي أن يكون الإفلات من العقاب على الجرائم استثناء إقليميا، ولا يمكن أن يكون كذلك. فجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يستحقون العدالة. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية، لا سيما من خلال آليات مكافحة الإفلات من العقاب التي يشرف عليها أو التي أنشأها سواء كانت ولايات قضائية جنائية دولية، من قبيل المحكمة الخاصة للبنان والمحكمة الجنائية الدولية في حالة ليبيا، أو آليات تقوم بجمع الأدلة للتحضير لعمل المحاكم، كما هو الحال في سورية العراق، دعما للسلطات الوطنية المختصة أو كبديل لها إذا كانت هذه السلطات لا تستطيع أو لا ترغب في القيام بذلك.

في الختام، يمكنكم الاطمئنان، سيدي، إلى المشاركة القوية لفرنسا في تلك المنطقة من العالم، احتراما لمبادئها والتزاما بجهودها التي لا تعرف الكلل لمعالجة الأزمة في الشرق الأوسط. ونود أن نرى مجلس الأمن يتحمل مسؤولياته بشكل كامل. كما تعتزم فرنسا الإسهام في جميع الجهود الرامية إلى إنشاء آليات للحوار الإقليمي ولتسوية المنازعات بالطرق السلمية وللحوار بهدف تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. إن مستقبل الشرق الأوسط ومصداقية مجلس الأمن على المحك.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على إتاحة الفرصة لمناقشة الحالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة كلية وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن العديد من النزاعات في المنطقة تشترك في أسبابها الجذرية وأن ثمة روابط معقدة بينها. ونتفق على أن اتباع نهج لحل هذه النزاعات يقوم على النظر في كل نزاع على حدة لن يُكتب له النجاح. ويتعين النظر فيها بالتفصيل. وأعتقد أننا ندرك أيضا أن هناك صراعات وجودية بين بعض الدول الأعضاء في المنطقة، ولكنها ليست جميعا عدوانية تجاه جيرانها أو تقوم بأعمال غير ودية ضدهم.

كثيرا ما يقال إن شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ربما ينبغي أن يكون لديها وثيقة هلسنكي ختامية خاصة بها. وأنا لا أريد أن أكون إلزامية. ومع ذلك، أعتقد أن أي شيء يُقرب بين دول المنطقة سيكون مفيدا جدا في هذا الصدد. وسيسعدنا أن نشارك في النظر في تلك المسألة.

فبوجه عام، ينبغي أن يستند فهمنا لأي نزاع إلى تحليل ينظر في الأسباب الجذرية للنزاع على اتساع نطاقها، ودور الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وتاريخ كل بلد معني وظروفه على حدة. وبدورها، يجب أن تكون استجابة مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل لهذه النزاعات شاملة.

وأود بداية، قبل أن أنتقل إلى المذكرة المفاهيمية الروسية (S/2018/524، المرفق) ولآرائنا، أن أعرب عن تأييدنا التام لتعليقات السفير الفرنسي بشأن إيران. وستتاح لنا فرصة أخرى للحديث عن إيران في وقت لاحق من هذا الأسبوع، وعندئذ سأعرض ملاحظاتي بصورة مستفيضة. أما الآن، فأود فحسب التعهد بتأييد المملكة المتحدة لما قاله.

هناك العديد من النقاط في المذكرة المفاهيمية الروسية، نوافق عليها. فنحن نوافق على أن عواقب مختلف النزاعات في منطقة الشرق الأوسط مدمرة على الصعيد الإنساني وأن الإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صادمة حقا. فهناك ٢٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في اليمن و ١٣ مليونا في سورية و ١,٩ مليون شخص في الأراضي الفلسطينية المحتلة فضلا عن مليون شخص في ليبيا. ولا شك أن جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية وكذلك المواطنون العاديون ساعدت بالفعل في تجنب بعض المعاناة ولكنها ليست كافية. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نفسه، فإن نسبة ٦٦ في المائة من النداءات الإنسانية لم يتم الوفاء بها بعد. وقد بعثنا، نحن المملكة المتحدة، برسالة خطية إلى الأمين العام مؤخرا لتحديد مساهماتنا الإنسانية في الأزمات في الشرق الأوسط.

ولا نزال نرى أمثلة على دول تفرض قيودا على إمكانية الوصول بالنسبة للوكالات الإنسانية ونشهد هجمات تشنها الجماعات المسلحة على العاملين في المجال الإنساني. فهل هناك ما يمكن أن يبرر هذه الهجمات؟ إننا نتفق معكم، سيدي الرئيس، على أنه لا ينبغي تسيس المساعدة الإنسانية ولكن ذلك سيحدث ما دامت هذه الهجمات مستمرة. وتؤثر النزاعات، على وجه الخصوص، على الأقليات الدينية والعرقية، مثل الأيزيديين في سورية والعراق والبهائيين في إيران واليمن. كما تتحمل الجهات الإرهابية ومؤسسات الدولة في المنطقة المسؤولية عن بعض أسوأ أشكال الاضطهاد في التاريخ. وعلى غراركم، سيدي، نأمل أن يوحد مجلس الأمن جهوده الرامية إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وينبغي أن نفعل كل ما بوسعنا، بصفتنا مجلس الأمن، لدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلوه الخاصون لإحلال السلام في المنطقة وإحراز تقدم جدي في سورية واليمن وليبيا واستغلال جهودنا الجماعية والثنائية في الضغط على من يعارضون هذه الجهود أو يقوضونها وضمان أن تكون بعثات حفظ السلام مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها. وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، التي أشار إليها عدد من المتكلمين، نؤكد من جديد تأييدنا لحل الدولتين ونتطلع إلى المقترحات الأمريكية التي نأمل أن تُعلن قريبا.

وهناك بعض المجالات التي لا نؤيد فيها، سيدي الرئيس، آراءكم كما هي مبينة في المذكرة المفاهيمية. وأود أن أبدأ هذا الجزء من بياني بالقول إنني قد جئت لتوي من مناقشة للجمعية العامة بشأن مسألة المسؤولية عن الحماية. وقد أثار انتباهي أن تلك المسألة تأتي في صميم العديد من خلافاتنا بشأن كيفية التعامل مع النزاعات. وتدعو المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا اليوم إلى الالتزام بسيادة القانون الدولي والحاجة إلى اتباع نهج جماعي للتصدي لمشاكل المنطقة – ويمكننا أن نؤيد ذلك تمام التأييد. ولكن، حين يتعرض السكان للأذى أو الاضطهاد بسبب الإجراءات التي تتخذها حكوماتهم، فإن ذلك لا ينتهك فحسب القانون الدولي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين تعهدت جميع البلدان في هذه القاعة بالتقيد بهما، بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى اندلا ع نزاع واسع النطاق. وإذا لم يول مجلس الأمن والمجتمع الدولي اهتماما للأمر في تلك المرحلة المبكرة، فهناك احتمال أكبر لخروج الوضع عن السيطرة وأن يسفر في نهاية الأمر عن نشوب نزاعات، بما في ذلك النزاعات العابرة للحدود، سواء تلك التي تكون في شكل غارات مسلحة أو تتسبب في إجبار اللاجئين على عبور الحدود. ولذلك، فليس مرجحا بقوة فحسب أن يطلب مجلس الأمن اتخاذ إجراءات في نهاية المطاف، بل ربما يتعين عليه أيضا اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. لذا، أدعو جميع البلدان التي لا ترى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض حالات الاضطهاد المنافية لحقوق الإنسان في فرادى البلدان إلى النظر في المسار المنطقي الذي من المرجح أن يؤدي إليه تجاهل هذه الأحداث.

وإذا سمحتم لي، أود أن أقتبس من ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لصدوره:

”ولمَّا كان من الأساسي أن تتمتَّع حقوقُ الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أُريدَ للبشر ألاَّ يُضطَرُّوا آخرَ الأمر إلى اللياذ بالتمرُّد على الطغيان والاضطهاد“.

وهذا هو السبب في أننا نرى في المملكة المتحدة أن حقوق الإنسان ذات صلة أصيلة بمناقشات مجلس الأمن بشأن أي وضع يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

لقد قلتم، سيدي الرئيس، أن العمل الانفرادي مآله الفشل. وعلى غرار جميع المتكلمين حتى الآن، فإننا نود في المملكة المتحدة أن نرى مجلس الأمن قادرا على اتخاذ إجراءات جماعية إلا أنه يجري منعه من ذلك. وحينما لا يتم منعه من القيام بذلك، يجري تجاهله فيما بعد. وليس ممكنا أن تقتصر الإجراءات الدولية على المسائل الصغرى غير الخلافية وحدها. وقد ذكر العديد من المتكلمين سورية بالفعل. وندرك جميعا الظروف السائدة في ذلك البلد. وقد مُنع مجلس الأمن من محاسبة المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي. ومُورس حق النقض ضد مشروع القرار (S/2014/348) بشأن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١٤ (انظر S/PV.7180). وفي هذا العام أيضا، مُورس حق النقض ضد مشروع القرار (S/2018/321) الذي كان سيسمح لآلية التحقيق المشتركة بمواصلة عملها الهام هناك (انظر S/PV.8228). ويجب التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية، سواء من قبل الإرهابيين أو من جانب الجهات الحكومية. ويجب محاسبة المسؤولين عن ذلك. ونود أن نؤكد أن السماح بسيادة الاعتقاد بأن الأسلحة الكيميائية يمكنها استخدامها كسلاح حرب وأنه يمكن تجاهل الحظر الدولي على استخدامها ينطوي على خطر أكبر بكثير.

وعلاوة على ذلك، وردت تقارير خلال عطلة نهاية الأسبوع عن شن هجمات جوية وقصف مدفعي على منطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب سورية. وتثير هذه التقارير القلق البالغ، ويبدو أنها تشير بإصبع الاتهام إلى الحكومة السورية. وسيكون شن الحكومة السورية لأي هجوم عسكري انتهاكا صارخا لوقف إطلاق النار واتفاق التهدئة الذي تم التوصل إليه بمشاركة روسيا. ونحث الجميع ممن يملكون تأثيرا على الحالة هناك على دعم الحفاظ على الالتزام وتشجيع ضبط النفس.

وتشكل الجزاءات جزءا هاما من مجموعة الأدوات المتاحة للمجلس. وكما تنص المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح، فإنها تمنح قرارتنا تأثيرا حقيقيا وتحول كلماتنا في هذه القاعة إلى عواقب ملموسة ضد أولئك الذين يهددون السلم والأمن الدوليين. غير أن الجزاءات ليست الملاذ الأول الذي نلجأ إليه، وهي ليست تدبيرا يمكننا الاستخفاف به، ولكننا نعلم أنها تؤدي غرضها. وقد ساعدت بالفعل في تحقيق السلام والأمن في بلدان مثل ليبريا وسيراليون. وساعدت أيضا في دفع إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات. وهي ما تزال تضطلع بدور حيوي في مكافحة داعش وتنظيم القاعدة في العراق وسورية وغيرهما.

ونعتقد أن هناك مسائل إضافية تجدر مناقشتها في المجلس ولم تشملها المذكرة المفاهيمية اليوم، إلا أنها يمكن أن تشكل الأساس لمناقشات المجلس المقبلة بشأن هذا الموضوع الهام. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن المشاركة السياسية في المنطقة لا تزال ضعيفة، وأنه يجب علينا تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وأود أن أكرر تقديره لتونس وأؤيد عباراته عن المشاكل الناجمة عن بطء توفير الفرص الاقتصادية. ولا يمكن لأي نهج كلي حقيقي للتصدي للنزاعات في المنطقة أن يتجاهل مسألة الحوكمة الرشيدة. فالحوكمة الرشيدة من قبل مؤسسات دولة قوية مستقرة هي أفضل السبل للحفاظ على السلام والأمن.

إن الحكم السيئ يمكن أن يكون مدمرا، وقد شهدنا ذلك في عدد من البلدان في المنطقة. وكما كنت أقول في وقت سابق، عندما تنتهك الحكومات حقوق مواطنيها الإنسانية، فإننا نعلم أن خطر النزاع والمعاناة يزداد. ومن مسؤولية مجلس الأمن أن ينظر في كل هذه المسائل وأن يكون مطلعا عليها، نظرا لتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا، كمجتمع دولي، دعم المؤسسات التي تدعم القيم التي أنشئت الأمم المتحدة من أجل حمايتها، والتي تعمل لصالح جميع المواطنين.

أخيرا، أود أن أقول كلمة عن إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. من شأن عدم تحقيق الاستقرار والمصالحة بين المجتمعات المحلية بعد نزاع طويل أن يؤدي إلى الإخفاق في استعادة السلام والأمن على المدى الطويل. إنها ليست مسألة مفاضلة بين السلام والعدالة. تتمثل مهمة المجلس في مساعدة الأمم المتحدة والبلدان نفسها على إيجاد السبل الصائبة لتحقيق السلام والعدالة في آن معا. وأعتقد أننا جميعا نعرف أن دور المرأة يمكن أن يكون حيويا في ذلك المسعى. وتضطلع الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن، بدور حيوي في كفالة توزيع الموارد المحدودة بفعالية لدعم المؤسسات التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات السابقة.

السيد دجيدجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي الاتحاد الروسي على عقد جلسة اليوم الهامة بشأن الحالات التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونرحب بالسيد سيرغي فرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، ونشكره على ترؤس جلسة اليوم. وكذلك نشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية.

يأمل وفد بلدي في أن تتيح مناقشة اليوم فرصة لأعضاء مجلس الأمن لإجراء حوار بناء بشأن الأسباب الجذرية والديناميات التي تغذي النزاعات التي تواجهها هذه المناطق. وكذلك ينبغي لهذا التبادل في الآراء أن يمكن المجلس من النظر في الإجراءات الجماعية التي من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء هذه النزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لا تزال الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم باستمرار النزاعات القديمة وظهور أخرى جديدة على السواء، تتطلب طبيعتها غير المتناظرة والمعقدة اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل الثامن.

فبالإضافة إلى الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية المستمرة منذ عقود طويلة، هناك نزاعات في سورية وليبيا واليمن. ويلاحظ وفد بلدي مع الأسف انعدام الآفاق السياسية لحل النزاعات المختلفة وشحا في الحكم الديمقراطي وجمودا في عمليات السلام وزيادة في التوترات الجيوسياسية والدينية والمآسي الإنسانية التي يعاني منها سكان المنطقة. إن ظهور الجهات الفاعلة الهامشية والجهات من غير الدول، بما فيها الجماعات المسلحة ومنظمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وتنظيم الدولة، يشكل تهديدا للأمن والاستقرار، ليس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أنه يمكن لمجلس الأمن، من خلال الوحدة، أن يكون في وضع يمكنه من الاضطلاع بدور قيادي في منع نشوب النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل وفي أي مكان آخر في العالم. ويأسف بلدي، في هذا الصدد، لانعدام الوحدة في المجلس، ولا سيما بشأن مشكلة سورية والمسألة النووية الإيرانية والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ففيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، يرى وفد بلدي أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي اعتمدت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، تشكل ضمانة قوية لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللسلام والأمن الإقليميين والعالميين. ولذا فإن كوت ديفوار تحض جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة

المشتركة على حل أي خلافات فيما يتعلق بتنفيذ أحكامها من خلال المفاوضات في إطار اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المرفق الرابع للاتفاق. ونرحب، في هذا الصدد، بكل المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم ومرض لجميع الأطراف المعنية بالمسألة النووية الإيرانية.

وفيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تعيد كوت ديفوار تأكيد موقفها المؤيد للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، فإننا ندعو الإسرائيليين والفلسطينيين إلى نبذ العنف والعمل الانفرادي، الذي يزيد من البعد عن آفاق استئناف الحوار السياسي بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي طال أمده. كما أن بلدي يحض المجلس على الاضطلاع بدوره الكامل، بغية حفز دينامية جديدة في البحث عن حل تفاوضي لهذه الأزمة.

ولا يزال النزاع في سورية يواصل بلورة التوتر واستقطاب مجلس الأمن، خاصة مع تكرار الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الأطراف المتحاربة. ويظل عدم وجود آلية مستقلة للمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب يشكل تحديا كبيرا بالنسبة للمجلس. ومن الضروري أن نتغلب على خلافاتنا بغية إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وفي جميع أنحاء العالم. وكذلك يعيد بلدي تأكيد دعمه للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بهدف استئناف حوار سياسي على أساس عملية جنيف، على النحو المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالحالة في اليمن، يشجب وفد بلدي الحالة الإنسانية المتردية في البلد والتصعيد العسكري حول ميناء مدينة الحديدة. إننا ما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل للحل السياسي في اليمن. ولذلك، فإننا نحض مختلف الأطراف على إنهاء القتال والانخراط الجاد من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في إطار الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث.

وفيما يتعلق بليبيا، تعيد كوت ديفوار تأكيد دعمها لخطة عمل الممثل الخاص، السيد غسان سلامة. ونحض المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل لها من أجل النهوض بعملية المصالحة الوطنية وإرساء الأسس لاستقرار وسلام دائمين في ليبيا من خلال عملية ديمقراطية شاملة للجميع.

نحن نعتقد أن استمرار هذه الأزمات يعكس أوجه قصور المجتمع الدولي في تقديم الاستجابات المناسبة لمختلف النزاعات المسلحة، التي تشكل عوامل لعدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. من شأن هذا الوضع أن يقوض ثقة الرأي العام الدولي في قدرة مجلس الأمن على استعادة السلام والاستقرار في هذه المناطق التي تضررت شعوبها من جراء سنوات بل وعقود من النزاع. فمن أفغانستان إلى اليمن وسورية وفلسطين وليبيا، يجد المجلس مشقة في الوفاء بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين بسبب العراقيل العديدة التي كثيرا ما تعرض له، على الرغم من أن السكان المدنيين يعانون حالات إنسانية شديدة تشكل فيها انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واقعا يوميا.

وفي مواجهة تلك العراقيل، التي جعلت العمل المشترك غير فعال وشجعت المبادرات الأحادية الجانب، يعيد وفد بلدي تأكيد التزامه بتعددية الأطراف، التي هي أكثر الطرق فعالية لتحقيق سلام دائم وتنمية تعود بالنفع على الجميع. ونوصي، في هذا الصدد، بالتركيز بوجه خاص على المجالات الخمسة التالية: أولا، احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التسوية السلمية للنزاعات؛ ثانيا، استخدام الحوار والحلول السياسية كوسيلة مفضلة لحل الأزمات؛ ثالثا، التعاون مع المنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛ رابعا،

تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات واتباع نهج شمولي في حلها يجمع بين الجهات الفاعلة الإقليمية واستراتيجيات للتنمية ومكافحة الفقر؛ وأخيرا، مكافحة منسقة للإرهاب والتطرف العنيف، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يمكن للحالة الراهنة للنزاعات في العالم أن تثير الشكوك فيما يتعلق بقدرة مجلس الأمن على توفير استجابات دائمة للنزاعات التي ابتلي بها العالم.

إن كوت ديفوار، التي ركز مجلس الأمن اهتمامه عليها في الآونة الأخيرة، لا تزال مقتنعة بأن بمقدورها أن تواجه بشكل فعال تحديات الأمن والاستقرار وتنهي معاناة الآلاف من الناس، متى استطاع المجلس إبداء الوحدة والتصرف بحزم.

ونود في الختام أن نقول إن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يضطلع بدور قيادي في منع نشوب النزاعات وتسويتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هذا الصدد، يجب على المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي أن تشارك مشاركة كاملة في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية من خلال إنشاء وتعزيز شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الهامة هذا الصباح.

ونحن ممتنون لزملائنا الروس على إتاحة هذه الفرصة لبحث الأسباب الجذرية للنزاع في الشرق الأوسط. تُعقد هذه الجلسة في الوقت المناسب لأن بمقدور روسيا اليوم وقف التصعيد العسكري الذي يحدث في المنطقة بينما نتكلم هنا اليوم. وكما أشار إلى ذلك ممثل المملكة المتحدة، لقد شن نظام الأسد في سورية هجوما في جنوب غرب منطقة تخفيف التوتر التي تفاوضت بشأنها الأردن وروسيا والولايات المتحدة. ومرة أخرى، نرى النظام السوري يشن الغارات الجوية والهجمات بالمدفعية والبراميل المتفجرة والصواريخ التي تشرد عشرات الآلاف من الأشخاص. وقد شنت روسيا نفسها غارات جوية في تلك المنطقة خلال عطلة نهاية الأسبوع، في انتهاك واضح لاتفاق كان يتوخى إنقاذ الأرواح وتعزيز التوصل إلى حل سياسي في سورية.

ويجسد وقف إطلاق النار التزاما بين الرئيس ترامب والرئيس بوتين، ولا تزال الولايات المتحدة مصممة على الوفاء بالتزامنا. وفي اليوم الذي طلبت منا روسيا التكلم عن الأسباب الجذرية للنزاع في الشرق الأوسط، فإننا نتوقع من روسيا القيام بدورها في الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي ساعدت على إنشائه.

وقبل أن أستفيض في بياني، تجدر الإشارة إلى المساهمات الإيجابية الهائلة التي قدمتها شعوب الشرق الأوسط إلى العالم. إنها منطقة حضارات عريقة أعطتنا جميعا الكثير. ففي الفنون واللغات والعلوم والفلسفة والدين العالم مدين كثيرا لشعوب الشرق الأوسط.

إن للنزاع جذورا عديدة، وفي الشرق الأوسط، وعلى مدى عدة عقود، حرمت الدكتاتوريات الوحشية والحكومات الاستبدادية شعوبها من حقوق الإنسان الأساسية. وقد أدى ذلك حتما إلى النزاع. كما تسبب في النزاع التعصب الديني العنيف من جانب جماعات غير حكومية، فضلا عن بعض الحكومات. والافتقار إلى التنمية الاقتصادية والفرص الاقتصادية مصدر من مصادر النزاع.

وهذا، بطبيعة الحال، ليس موضوعا جديدا على مجلس الأمن، وإن كانت هذه هي أول فرصة تتاح لي للمشاركة في هذه المناقشة. ففي كل شهر يعقد المجلس جلسة بشأن الشرق الأوسط، تحاول فيها الولايات المتحدة التعمق على وجه التحديد في هذه المسألة المتعلقة بالأسباب الجذرية. وفي هذه المناقشات،

تثير الولايات المتحدة مسألة الأزمة الإنسانية في غزة ومعاناة الناس هناك. فما هو السبب الأساسي لهذه الأزمة؟ إن حماس، الجماعة الإرهابية التي تولت السلطة في هام ٢٠٠٧، تعمل منذئذ بوصفها سلطة الأمر الواقع في غزة. وفي السنوات الـ ١١ التي تلت ذلك، أبدت حماس اهتماما ببدء العنف أكبر بكثير من اهتمامها برعاية الشعب الفلسطيني.

كما اغتنمت الولايات المتحدة الفرصة في هذه المناقشات للتكلم عن الاستخدام الواسع النطاق وغير المقبول للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، كدروع بشرية في النزاعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

إن جميع الأسباب الأساسية لهذه النزاعات هي جماعات مثل حماس وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المستعدين لإجراء مبادلة همجية ودموية: التضحية بالمدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهدافهما السياسية. والأطفال والأسر إما يُستخدمون للتغطية على هياكلهما الأساسية العسكرية أو يصبحون ضحايا للهجمات التي تهدف إلى حشد تأييد وسائط الإعلام الدولية لقضية سادتهما الكبار، بما يكفل في كلتا الحالتين تأجيج المشاعر واستمرار النزاعات.

كما استخدمت الولايات المتحدة هذه الجلسة الشهرية للتكلم عن العنصر الرئيسي المفقود لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وذلك العنصر هو إيجاد القادة الذين لديهم الإرادة للقيام بما هو مطلوب لتحقيق السلام. والشرق الأوسط بحاجة إلى مزيد من القادة مثل رئيس مصر أنور السادات – قادة على استعداد للإقدام والاعتراف بالحقائق الصعبة وتقديم التنازلات. والشرق الأوسط بحاجة إلى مزيد من القادة مثل عاهل الأردن الملك حسين، الذي أوجد عام ١٩٩٤ سلاما ما زال قائما حتى يومنا هذا.

وقد أثرنا سببا رئيسيا آخر للنزاع في الشرق الأوسط، وهو الدور الذي تضطلع به إيران وشركاؤها من ميليشيات حزب الله. فمن منطقة حرب إلى منطقة حرب أخرى، ومن عمل إرهابي إلى عمل إرهابي، نجد أن إيران وحزب الله هما السبب الأساسي للعنف في الشرق الأوسط. وقد تكلمنا عن ترسانة الحرب التي يتم تكديسها في لبنان. إن مصدرها هو إيران وحزب الله.

وتكلمنا حرب بشار الأسد والنظام السوري على أبناء الشعب السوري. إنهم أناس كانوا يحتجون سلميا في عام ٢٠١١ من أجل الفرص الاقتصادية والحقوق السياسية والكرامة الإنسانية الأساسية. غير أن سعيهم النبيل قُوبل بالعنف الوحشي في شكل التعذيب والتجويع والبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية والحرمان من المساعدة الإنسانية والطبية. ويقف حزب الله وإيران وروسيا وراء الأسد، ويقاتلون إلى جانب قواته.

كما أن الولايات المتحدة استخدمت هذه الجلسات الشهرية بشأن النزاع في الشرق الأوسط لتسليط الضوء على انتهاكات إيران المتكررة والصارخة للقرار ٢٢٣١ (٢ ٠١٥) وقرارات أخرى. وقد حظر مجلس الأمن بالإجماع على إيران نقل الأسلحة إلى بلدان أخرى، بيد أن إيران هي مصدر الأسلحة في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة، من اليمن إلى سورية ولبنان. ودعا مجلس الأمن بالإجماع حزب الله إلى أن ينزع سلاحه، ولكن قادة حزب الله يتكلمون علنا عن استمرار الدعم الذي يتلقوه من إيران. وكما قال أحد قادة حزب الله،

”كل ما يأكل حزب الله ويشرب، وأسلحته وصواريخه، يأتي من جمهورية إيران الإسلامية“.

وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، سيجتمع المجلس للتكلم عن آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). والنتائج التي خلص إليها التقرير تقدم المزيد من الأدلة على تأجيج إيران للنزاعات بما تقوم به من إمداد بالأسلحة المحظورة.

هذه هي الأسباب الرئيسية للنزاع في الشرق الأوسط: قيادة لا ترغب في التوصل إلى حلول توفيقية؛ وإرهابيو حماس الذين

يضحون برفاه المدنيين من أجل أهدافهم القتالية؛ وإرهابيي حزب الله الذين يجوبون الشرق الأوسط مثل جيش من المرتزقة المارقين؛ ونظام في إيران يسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وإقليمية من خلال نشر العنف والبؤس الإنساني. وما يجمع بين هذه العناصر كلها هو عدم قدرة الناس على التعبير عن رأيهم فيما يتعلق بإدارة شؤونهم. فالناس الذين يدفعون ثمن النزاع يكاد لا يكون لديهم أي رأي فيما ينبغي عمله عند انتهائه أو إذا انتهى أصلا. والجهات التي تستفيد من النزاع، مثل النظام في طهران، لا تعاقب بتاتا على المعاناة التي تسببها.

وعندما ينتفض أبناء شعبي سورية وإيران مطالبين حكوماتهم باحترام حقوقهم، فإنهم يتعرضون للاعتقال والتعذيب والقتل. وهذا الاضطهاد – هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان – هو السبب الأساسي النهائي للنزاعات. ولكن هناك ما يدعو إلى الأمل. فالرغبة في الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية قوة كبيرة.

وباعتبار الاتحاد الروسي راعيا لجلسة اليوم، فإنه في حد ذاته دليل على هذه الظاهرة. فقد كانت دولته السلف، الاتحاد السوفياتي، من بين أشد الحكومات القمعية والوحشية في العالم. وبعد أكثر من ٧٠ عاما من حرمان الشعب الروسي من حقوقه الإنسانية الأساسية وكرامته الإنسانية، استطاع إلى جانب الشعب الأوكراني وشعب دول البلطيق وشعب جمهوريات آسيا الوسطى أخيرا التعبير عن رأيه.

وقد كتب كاتب العمود الأمريكي العظيم تشارلز كراوتهامر، الذي توفي للأسف قبل بضعة أيام، أن المناقشات بشأن الأسباب الجذرية يمكن أن تؤدي إلى اليأس، لأن الأسباب الجذرية يصعب تغييرها إن لم يكن مستحيلا على الإطلاق. وإذ أقدر هذا التحليل، أحث على ألا نخرج من جلسة اليوم يائسين، بل بتفاهم أوسع نطاقا لمصادر النزاع في الشرق الأوسط وتصميم متجدد على تغييرها.

وتعتقد الولايات المتحدة أن السلام ممكن لأننا نؤمن بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها. وسنواصل السعي من أجل قضايا السلام والحرية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ومعها، لإنهاء النزاعات التي طالما عانت منها شعوب هذه المنطقة العظيمة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفدي في البداية أن يشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والرئاسة الروسية على عقد مناقشة اليوم الهامة للغاية.

نجتمع هذا الصباح في وقت تشتد فيه التوترات في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والعديد من النزاعات القائمة لا تمثل تهديدا للمنطقة فحسب، بل أيضا للسلام والأمن الدوليين. إننا نتكلم هنا الحالة في سورية وليبيا واليمن والعراق وفلسطين، فضلا عن المسائل الشاملة مثل التهديد الذي يشكله الإرهاب، والعدد الهائل من المشردين واللاجئين والاتجار بالأشخاص وتهريبهم، من بين أمور أخرى.

وفي حالة سورية، فما زال النزاع مستمرا منذ ثماني سنوات، ولا نرى أي بادرة لرفع الحصار المستمر ولا لتوقف العنف ضد الشعب السوري، وخاصة الأطفال الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى معاناتهم من الآثار النفسية لهذه الحالة. وقد أودت هذه الأزمة بأرواح ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص منذ بدايتها.

وفي حالة ليبيا، فإننا نواجه نزاعات ما تزال ترتكب فيها انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الواقع لا يزال يؤثر على حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل التي تسبب العديد من التحديات في ذلك الجزء من أفريقيا.

ولا شك أن قضية فلسطين لا تزال – كما ذكر بعض الزملاء – في صميم النزاعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، ليس بسبب تاريخها الطويل الذي يعود إلى ما يزيد على ٧٠ عاما فحسب، بل لأنه لن يتسنى تحقيق السلام المستدام في تلك المنطقة ما دامت هذه المسألة مستمرة دون حل. ويكمن جوهر قضية فلسطين في احتلال إسرائيل لأراضٍ ليست ملكا لها، بما في ذلك قطاع غزة والقدس الشرقية. ويشكّل ذلك خطرا على حياة المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويهدد أمن المنطقة برمتها. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد لإنهاء حالة الاحتلال هذه في الأجل الطويل وبما يسمح ببقاء فلسطين هو حل الدولتين الذي يعلن خلاله في نهاية المطاف عن قيام الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة وذات السيادة في الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأنتقل الآن إلى عواقب النزاعات، وأهمها الأزمات الإنسانية كما هو الحال في اليمن، التي أصبح فيها ما يزيد على ٨ ملايين شخص معرضين لخطر المجاعة وتعاني نسبة٦٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وحيث يؤثر تفشي الكوليرا على ما يزيد على مليون شخص. وتسببت هذه النزاعات أيضا في تحويل ملايين الأشخاص إلى مشردين ولاجئين كثيرا ما يصبحون ضحايا للاتجار بالبشر أثناء فرارهم من العنف بحثا عن الأمان. وذلك هو الوضع في ليبيا حيث تتوفر الأدلة على وجود حالات لممارسة الرق.

ومن بين آثار هذا الوضع أيضا انتشار الجماعات الإرهابية التي تمكنت – بواسطة استغلال الفراغ الحكومي وانعدام القدرات على إنفاذ القانون وضعف قوات الأمن وانعدام الرقابة على الحدود – من إيجاد حيز لها لفرض أيديولوجيتها العنيفة وارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ربما ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان أن نتحدث عن الأسباب الجذرية لهذه النزاعات التي سنجد قاسما مشتركا بينها جميعا إذا حللناها. وتُعدُّ سياسات التدخل وتغيير الأنظمة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بعضا من الأسباب الرئيسية للنزاعات، على النحو الذي سبق أن أشرنا إليه فيما يتعلق بانتشار الإرهاب والفراغ الحكومي اللذين أديا إلى إضعاف قوات حفظ النظام والأمن، علاوة على ضعف مراقبة الحدود، الأمر الذي مهد لانتشار الفوضى.

ونكرر القول مرة أخرى بأن استخدام الإجراءات الانفرادية يتنافى مع القانون الدولي ومع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ويشكّل انتهاكا صارخا للتعددية وتهديدا خطيرا للنظام الدولي. ويقينا فإن الإجراءات الأحادية الجانب تدابير غير مشروعة وتؤدي إلى ممارسة الولاية القضائية والتشريعات المحلية لدولة ما على دولة أخرى في انتهاك لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول. وبعبارة أخرى، فلا مجال للكيل بمكيالين وليس لأحد أن يدعي احترام القانون الدولي بانتهاكه.

ومن حيث الجوهر، فإن أحد أسباب استخدام الإجراءات الأحادية الجانب وسياسات تغيير النظام في المنطقة هو البحث عن السيطرة على الموارد الطبيعية وملكيتها، علاوة على السيطرة الجيوسياسية. وتُعدُّ الرقابة والإدارة السيادية للموارد الطبيعية أمرا بالغ الأهمية لوقف الأعمال العدائية وتحقيق التنمية الاقتصادية. وحين يتمكن البلد من السيطرة الفعالة على موارده ويتمتع بالإرادة السياسية، فسيكون بوسعه إجراء التغيير الهيكلي المؤدي إلى الاستقرار وتعزيز سيادة القانون.

وأخيرا، تؤيد بوليفيا – بوصفها داعية لاحترام القانون الدولي وثقافة السلام والحق في السلام – استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، بما في ذلك المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وتعددية الأطراف وعدم التدخل في شؤون الدول واحترام سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وتلك

هي المبادئ العالمية التي يعترف بها المجتمع الدولي، وهي أدوات فعالة للوقاية من هذه الآفة، ليست الحرب وعواقبها فحسب، بل الوقاية أيضا من مختلف النزاعات الناجمة عن الأسباب الجذرية التي وصفتها هنا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشاطر الآخرين الترحيب بهذه الفرصة لتبادل الآراء في هذا الموضوع الهام. ونشكر الأمين العام على إحاطته.

ونعرب عن تأييدنا لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذه المناقشة.

وما تزال شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من العواقب الوخيمة لدورات النزاع. ولا يؤثر ذلك سلبا على بلدان المنطقة على المستوى الفردي، فحسب، بل يؤثر عليها بصورة جماعية أيضا نظرا لتشابك النزاعات في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن لما يحدث في المنطقة آثارا عميقة ومباشرة على بقية العالم.

وبالنظر إلى كثرة المخاطر هذه، فإن علينا أن نكون أكثر طموحا في التصدي الجماعي لهذه النزاعات. وبالتالي، ينبغي ألا نركز على إطفاء نيران النزاعات عند اندلاعها فحسب، بل على الوقاية ومنع اندلاع النيران أساسا. ويعني ذلك الاحتراز ومراقبة العناصر المساعدة على اندلاع النزاعات وتأجيج نيرانها. ويعني أيضا معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

و أود في ذلك الصدد، أن أتطرق إلى ثلاثة جوانب: أولا، الطابع العالمي لحقوق الإنسان، ثانيا، منع نشوب النزاعات بطريقة متكاملة، وثانيا، إنهاء الإفلات من العقاب.

وتتعلق نقطتي الأولى بعالمية حقوق الإنسان وأهمية بناء المجتمعات الشاملة للجميع. وتتسم حقوق الإنسان بطابع عالمي لأسباب وجيهة، مثلما هي كذلك مسؤوليتنا الجماعية عن تعزيزها وحمايتها. وفي حال إنكار حقوق الإنسان وسلبها، فإن من شأن ذلك أن يؤثر سلبا على الكرامة الإنسانية للأفراد، وهو ما يسبب الشعور بالسخط ويؤدي إلى النزاع. وعلى نقيض ذلك، يشكّل احترام حقوق الإنسان أساسا لبناء المجتمعات الديمقراطية والشاملة للجميع ويساعد على تعزيز الوئام والاستقرار. وينطبق ذلك على جميع المناطق في العالم.

ويدرك السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما الذي يساعد على تحقيق الاستقرار في مجتمعاتهم: سيادة القانون، والحوكمة القابلة للمساءلة، واحترام الأقليات. ومن الناحية التاريخية فإن من المعروف أن الكثير من البلدان في المنطقة قد تعايشت فيها الأقليات الدينية وحققت الرخاء معا. وبالتالي، فإن الاضطرابات الحالية سبب إضافي لإيجاد سبل لاستعادة التعايش بين هذه المجتمعات وتعزيز التسامح المتبادل بينها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الحوار بين الأديان وفي سياقها.

وتتعلق نقطتي الثانية بمنع نشوب النزاعات بصورة متكاملة عبر معالجة المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتتسم النزاعات في المنطقة بالترابط والتشابك. ولذلك، فإن من الضروري أن تتبع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي نهجا متكاملا للوقاية منها. وينبغي معالجة التوترات الإقليمية بصورة أكثر هيكلية عن طريق الحوار والوساطة. ولا شك أن بوسع الأمين العام أن يؤدي دورا معززا في إطار ولاية مساعيه الحميدة، بيد أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين العلاقات وتعزيز الحوار تقع أساسا على عاتق المناطق نفسها.

وينبغي أيضا مواصلة العمل على معالجة طائفة من المظالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل بلد على حدة، تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتؤدي مثل هذه المظالم إلى حفز النزاعات، وهي ليست جديدة كما نعلم. ومنذ العام ٢٠٠٢ ما برح المثقفون العرب يناهضون حكومات بلدانهم عبر طبعات متوالية من تقرير التنمية البشرية العربية بغية التغلب

على أوجه العجز الثلاثة التالية: أولا، تضاؤل الحريات، وضعف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ثالثا، الضعف المعرفي.

ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تولي اهتماما خاصا للنساء والفتيات، وينبغي أن يكون هناك حيز كاف للمجتمع المدني للاضطلاع بدوره الهام. كما يعني المنع المتكامل لنشوب النزاعات النظر في القضايا الأوسع نطاقا، مثل تغير المناخ وندرة المياه. فهي أيضا يمكن أن تكون مسببات للنزاع في المنطقة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. فلا سلام مستدام بدون عدالة. والسؤال المطروح هو كيفية بلوغ هذه المرحلة، في منطقة غارقة في النزاعات المستمرة وفي الإفلات من العقاب. وفي البلدان التي تشهد تقدما، كثيرا ما يتحول الاهتمام بسرعة إلى إعادة الإعمار، لكننا نرى أن العدالة الانتقالية تكتسي نفس القدر من الأهمية، لا سيما في تحقيق السلام المستدام. ونحن نرحب كثيرا بجميع مبادرات الحكومات والمجتمع المدني تحقيقا لهذه الغاية. إن بعض الجرائم المرتكبة في المنطقة شديدة الخطورة. من الضروري أن نكفل مقاضاة المسؤولين عن تلك الجرائم الوحشية وتقديمهم للعدالة. وينطبق ذلك على جميع الأطراف في النزاع المسلح، بما في ذلك المقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. يجب محاسبة مرتكبي الجرائم، بغض النظر عن الجانب الذي ينحازون إليه في أي نزاع بعينه. التحقيقات والمحاكمات العادلة والمستقلة أمر أساسي. للأسف، يتعين علينا استنتاج أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في المنطقة، التي تشمل تجاهلا متواصلا للقانون الدولي الإنساني والاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية، تستمر في الوقت الحالي دون عقاب. ينبغي لمجلس الأمن ألا يسمح بحدوث ذلك، ونحن نأسف لاستخدام حق النقض الذي أعاق اتخاذ المجلس لإجراءات فعالة في هذا الصدد.

في الختام، يجب أن نكون طموحين في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. سيتطلب ذلك منا جميعا التزاما ثابتا وطويل الأجل بحماية حقوق الإنسان وكفالة منع أقوى لنشوب النزاعات وإنهاء الإفلات من العقاب. لن يسود السلام الدائم في المنطقة إلا من خلال المثابرة الجماعية.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الرئاسة الروسية على عقد جلسة اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق)، التي تدعونا إلى النظر في الأسباب الجذرية للنزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغية التصدي لها على نحو أكثر شمولا وفعالية، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونود، بصفة خاصة، أن ننوه بحضوركم، سيدي نائب الوزير، وأن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية الهامة.

بوصف بيرو بلدا عريقا في تراثه الإسباني، فهي ترتبط بأواصر تاريخية مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نحن ندرك السلسلة المتصلة، من المغرب إلى الخليج الفارسي، للتنوع الثقافي والديني والعرقي الثري، ونود أن نبرز الرغبة المستمرة في تحقيق السلام والرخاء لشعوب المنطقة. يمكن لأي مجتمع أو منطقة دائما تحقيق السلام المستدام بدعم ثابت من المجتمع الدولي، لا سيما في حالة المجتمعات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي أبدت دائما قدرة كبيرة على التكيف. يجب لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن يبدأ بتحليل شامل للأسباب الجذرية للنزاعات التي تتفاقم، في حالات عديدة، من جراء عدم الاستقرار السياسي وانعدام التنمية والتناحر داخل المنطقة ووجود التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، تؤكد بيرو على أهمية كفالة أن منظمتنا يمكنها تحقيق قدر أكبر من الاتساق والكفاءة والفعالية في منع نشوب

النزاعات وتسويتها. وتحقيقا لهذه الغاية، نقترح ما نرى أنه ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية.

الأول هو ضمان صحة تعددية الأطراف والقانون الدولي. تعتقد بيرو أنه فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، يجب على المجلس أن يفي دائما بالمسؤوليات الهامة التي أناطه بها ميثاق الأمم المتحدة ويكفل تنفيذ قراراته. ونشدد على الطابع الملزم للقانون الدولي الإنساني في أي نزاع، فضلا عن الحاجة إلى الحفاظ على النظم المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز التعاون الدولي من أجل المكافحة الفعالة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ونود أيضا أن نشدد على مسؤولية المجلس عن حماية السكان المدنيين من الجرائم الفظيعة عندما تفتقر الحكومات الوطنية إلى القدرة أو الإرادة للاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن حماية شعوبها. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، نشدد أيضا على أهمية الدبلوماسية الوقائية والامتيازات الممنوحة للأمين العام وآليات التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في الفصل السادس، بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وتعتقد بيرو أنه في عالم يتسم بتزايد مستوى الترابط، فإن الإجراءات في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به من جانب الأمم المتحدة أساسية لكفالة فعالية نظام الأمن الجماعي القائم على القواعد وهو بدوره ضروري للحفاظ على السلام في أي بلد أو منطقة.

وتتعلق النقطة الثانية ببناء وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع التي تديرها مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. يستند مفهوم السلام المستدام إلى بناء رؤية مشتركة للمجتمع مع كفالة أخذ احتياجات جميع شرائح السكان في الاعتبار، وهو ما يستتبع إنشاء مؤسسات شاملة للجميع قادرة على منع نشوب النزاعات التي تنشأ بصورة طبيعية في أي مجتمع وحلها. وهو يستتبع أيضا توافر القدرات اللازمة لتلبية تطلعات الشعوب، مع الإقرار بتطلعاتها المشروعة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان لها – وخاصة حقوق الإنسان للأقليات – فضلا عن تعزيز التنمية المتمحورة حول الفرد والكرامة الإنسانية. ونشدد على أهمية إشراك النساء والشباب في بناء رؤية مشتركة لمستقبل قادر على كسر الحلقات المفرغة للنزاعات الحالية والسابقة، فضلا عن الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالصيغة التي اعتمدتها المنظمة.

أخيرا، تتعلق النقطة الثالثة بتعزيز الديناميات الإقليمية الجديدة. تسلم بيرو بأن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات كبيرة في تحقيق السلام المستدام يمكن أن تؤدي إلى تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما فيما يتعلق بتلك التي يشكلها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. غير أن التاريخ، بدلا من الحكم على تلك المناطق بتجدد لا نهائي للنزاعات، يبين لنا أنه عبر فترات كثيرة وسياقات عديدة، فإن شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمكنت من الازدهار في سلام ووئام مع الحفاظ على ثراء تنوعها الثقافي والعرقي والديني.

وفي الختام، أود أن أشير إلى مدى أهمية كفالة أنه بوسع تلك البلدان، وفقا للفصلين السادس والثامن من الميثاق، أن تعتمد على آليات إقليمية قادرة على تعزيز الحوار والثقة اللازمين لتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، وفي نهاية المطاف، كفالة التعايش السلمي.

السيد ليفسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بداية، أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للاتحاد الروسي على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة هذا الموضوع الهام والحسن التوقيت. كما نود أن نشكر السيد فرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، على ترؤس جلسة اليوم. ونقدر الإحاطة المستنيرة التي قدمها الأمين العام والتزامه وموظفيه بالنهوض بالسلام والأمن في الشرق الأوسط.

كما أود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تعود الأهمية الحاسمة للشرق الأوسط إلى العصور القديمة.

نشأت العديد من الأديان الرئيسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأديان التوحيدية الرئيسية الثلاث – المسيحية واليهودية والإسلام. وللأسف، تشهد المنطقة أيضاً توتراً ونزاعاً منذ سنوات طويلة ولا نزال اليوم نواجه اضطرابات مستمرة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط.

ولذلك فإن من المهم للغاية – ليس لمجلس الأمن فحسب، بل لمجتمع الأمم المتحدة بأسره – معالجة التحديات التي تواجهها المنطقة والأسباب الجذرية لها. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أننا، فيما نقوم بالتصدي للنزاعات الجارية في المنطقة، يجب أن نتذكر الصلة بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة – وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. فهي أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر. وفي الأجل الأطول، لا يمكن أن يكون هناك سلام طويل الأمد في الشرق الأوسط من دون التنمية وحماية حقوق الإنسان.

ونعتقد أننا كي نقترب من تحقيق السلام ومن أجل تنشيط التنمية، ينبغي لنا التركيز على تعليم الأجيال المقبلة، التي ستكون مسؤولة عن مستقبل المنطقة. ويمكن لذلك أن يكون أداة هامة لمنع نشوب النزاعات وردع التطرف وتغذية نزعة التطرف، ولا سيما بين الشباب. ونودّ في هذا السياق أيضاً أن نؤكّد على الحاجة إلى تمكين المرأة باعتبارها عنصراً حاسماً في النهوض بتطوير المجتمع ككل.

ومن العوامل الأخرى التي ينبغي مراعاتها بناءُ المؤسسات وتعزيزُ الحكم الرشيد. فتلك العناصر تؤدي دوراً حاسماً في التنفيذ الفعال للسياسات الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط.

وعلى غرار العديد من المرات في هذه القاعة، نشدد أيضاً على الحاجة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين. والتنفيذ الكامل للواجب الإنساني أمر ضروري للتخفيف من معاناة السكان المدنيين. ولذلك، أود أن أؤكد على أن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالعدالة، بما في ذلك إنهاءُ الإفلاتِ من العقاب وضمان المساءلة. وينبغي تحديد جميع مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة أثناء النزاعات في المنطقة ومساءلتهم.

ويساورنا أيضاً بالغ القلق من أن أفراد الأقليات الدينية في الشرق الأوسط، مثل الأيزيديين والمسيحيين، معرضون بصفة خاصة للخطر وكثيراً ما يكونون ضحايا مستهدفين للنزاعات في المنطقة. وتدين بولندا بقوة أعمال العنف التي تستهدف أفراد الأقليات الدينية في الشرق الأوسط. ويجب أن يتوقف هذا العنف ولا بد من تقديم مرتكبيه للعدالة. وإننا نشجب إساءة استخدام الدين لأغراض سياسية.

وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تطوير وتعزيز التعاون الإقليمي السياسي والاقتصادي والثقافي، الأمر الذي سيعود بالنفع على جميع البلدان المشاركة. فذلك في رأينا يخلق وضعاً مفيداً للجميع يمكن في ظله حل كل المسائل المتنازع عليها بطريقة سلمية من خلال الحوار.

أودّ الآن أن أركّز على أجزاء بعينها من المنطقة. ففي سورية، ومن أجل التوصل إلى حل مناسب للنزاع، من الضروري فهم الأسباب الجذرية التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات السلمية التي تحولت إلى أعمال عدائية مسلحة في عام ٢٠١١. ونرى أن الأسباب الرئيسية للنزاع كانت عدم حدوث تحسن كبير في الظروف المعيشية في سورية وغياب المساواة والفقر وانعدام الأمن الفردي والمحسوبية والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية

والحريات الأساسية. وأدت تلك الأسباب إلى احتجاجات واسعة النطاق تحولت إلى كفاح مسلح.

فما هو الحل؟ نعتقد أن المطلوب لوقف الكفاح المسلح ووضع سورية مرة أخرى على طريق التنمية المستدامة هو توافق آراء وطني بشأن الانتقال السياسي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المحادثات المباشرة بين ممثلي المعارضة السورية والسلطات في دمشق والتي يمكن أن تؤدي إلى اتفاق مقبول من الطرفين بشأن التحول السياسي.

وفي حين ندعم تدخّل الأمم المتحدة المباشر لإنهاء الحرب في سورية، نرى أيضاً دورها بصفة ميسّرا لعملية من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد دستور سوري جديد. إن التوصل إلى اتفاق سياسي على بناء دولة ديمقراطية وتعددية ومنفتحة على جميع المواطنين يمكن أن يهيئ الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين ومشاركتهم في الانتخابات وإعادة بناء البلد.

وأخيراً وليس آخراً، ينبغي ألا ننسى أن العنصر الأساسي لبدء عملية مصالحة فعالة وشاملة للجميع في سورية هو إحقاق العدالة للضحايا. وتظلّ مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة المرتكبة شرطاً لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم.

وفيما يتعلق بليبيا، تؤكد بولندا على الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية للتحديات التي يواجهها البلد. ولذلك، فإننا نؤيد تأييداً تاماً المشاركة الشاملة والمتعمقة للممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، لتيسير عملية المصالحة الوطنية في ليبيا.

وأود أن أشدّد على أن بولندا قد دعمت دائماً وبقوة جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، أبقينا عملية السلام في الشرق الأوسط في صدارة جدول أعمالنا.

وفي شأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، نعتقد أن تنشيط المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وزيادة مشاركة الأمم المتحدة هما خطوتان في الاتجاه الصحيح. والتوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض وحل مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والمستوطنات واللاجئون الفلسطينيون والحدود والترتيبات الأمنية، لا يزال طريقة واقعية للوفاء بالتطلعات المشروعة لكلا الطرفين لتحقيق السلام الطويل الأجل.

ونحن ندين جميع أعمال الإرهاب والتحريض على العنف، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين والاستخدام المتناسب للقوة.

ونؤكد مرة أخرى أن للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء الحق في العيش في سلام وأمان. وينبغي أن نسعى إلى تعزيز التعاون مع بلدان المنطقة، ولا سيما مصر والأردن، التي تملك تأثيرا حقيقيا على تهدئة التوترات في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالعراق، ما فتئنا ندعم جهود إعادة الإعمار والتنمية التي تضطلع بها الحكومة العراقية والشركاء الدوليون، والتي تتراوح بين المساعدة الإنسانية والاستثمار وتنمية القطاع الخاص والتعاون العسكري والمحافظة على التراث الثقافي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تلك الجهود ينبغي أن تكون مصحوبة بتعزيز الشمول والمصالحة بين جميع مكونات المجتمع العراقي، على أساس من العدالة والمساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتسامح والتعايش السلمي بين جميع الطوائف الدينية والعرقية في العراق.

ونرحّب بالتقدم المحرز في العلاقات بين بغداد وإربيل وبإجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو. وندعو جميع الجهات السياسية الفاعلة إلى تسوية المنازعات الانتخابية عن طريق القنوات القانونية المعتمدة والتعاون بشكل بنّاء في الإسراع

بتشكيل حكومة جديدة شاملة للجميع من شأنها العمل نحو تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإحراز مزيد من التقدم في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. ونود أيضاً أن نهنئ جميع المواطنين العراقيين الذين اضطلعوا بمسؤولية تحديد مستقبل بلدهم عن طريق الإدلاء بأصواتهم.

وفيما يتعلق باليمن، نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في البلد. ونؤكّد بشدّة على أهمية الفتح الكامل والمستمر لجميع موانئ اليمن، بما في ذلك ميناءا الحديدة والصليف، أمام جميع الواردات التجارية والإنسانية، بما في ذلك الغذاء والوقود والإمدادات الطبية. ونحث جميع الأطراف على الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي الإنساني وكفالة حماية المدنيين.

فلا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. وندعو إلى استئناف عملية سياسية شاملة للجميع بين اليمنيين بتيسير من الأمم المتحدة، مع إعادة التأكيد على دعمنا القوي للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيثس. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة في الجهود التي يبذلها.

ونعيد التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لجميع جوانب حظر توريد الأسلحة، حسبما تقتضيه قرارات مجلس الأمن. وندين الهجمات بالقذائف التسيارية التي يشنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية.

وبشأن إيران، نرى أن من مصلحتنا المشتركة تحقيق استقرار الحالة في الشرق الأوسط والحد من التوترات في المنطقة، والأهم من ذلك، منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. ونرى أن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل خطوة هامة نحو تحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت عنصرا هاما من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار. ولا تحظر خطة العمل صراحة تطوير نظم الإيصال ولا تتناول مسألة التأثير الإيراني في المنطقة، وهو ما تعتبره بعض البلدان أمرا سلبيا.

وفي هذا الصدد، ينبغي لإيران الامتناع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع روح خطة العمل الشاملة المشتركة، ويمكن أن تقوض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب الخطة. وهذا هو السبب في أن بولندا تتشاطر الشواغل إزاء الأنشطة الإيرانية التي تخالف أحكام المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، كما ورد بدقة في تقرير الأمين العام.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة المجلس بشأن مسألة السلام والأمن في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه يتعين علينا جميعا بذل المزيد من الجهود، ولا سيما الجهات الفاعلة الإقليمية، من أجل إيجاد حلول سلمية دائمة لجميع النزاعات والتحديات الإقليمية.

السيد إسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أرحب بحضور السيد سيرغي فرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي. كما نرحب بحضور الأمين العام. وتقدر غينيا الاستوائية أيما تقدير عقد الاتحاد الروسي لهذه الجلسة حيث إنها تتيح لنا تحليل الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة حيادية.

إن الحالة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤثر إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار والأمن في مناطق أخرى من العالم. ولذلك، ينبغي أن يصبح تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة هو الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. ويكمن تعقد الحالة في أنها تنطوي على جوانب سياسية ودينية وعرقية واقتصادية. وتتجلى التداعيات الأكثر مباشرة في المآسي الإنسانية والتهديدات الإرهابية وأزمات الهجرة وما إلى ذلك، والتي تتجاوز، علاوة على ذلك، حدود المناطق المتأثرة تأثرا مباشرا.

وتكمن أهمية الجلسات مثل جلسة اليوم في حقيقة أنها تتيح لنا فرصة على الأقل للتذكير بوجود هذه المشاكل وبأنه من المتوقع من مجلس الأمن، المنوط به مهمة إيجاد حلول مشتركة

وقابلة للتطبيق للمسائل، أن يبذل قصارى جهده لإيجاد حلول دائمة حيثما يتعرض السلام والأمن في العالم للخطر. وأعتقد أنني محق في القول بأن شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلق أملها في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن. وقد يكون التوصل إلى حل دائم ومُرض للنزاعات وتنفيذه أمرا معقدا. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن هو الهيئة الأنسب للاضطلاع بتلك المهمة المعقدة.

إن استمرار العديد من النزاعات الجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم لا يؤججه فحسب الخلافات بين أطراف النزاع، بل أيضا غياب الموقف الموحد للجهات الفاعلة الدولية ذات النفوذ في المنطقة. ولذلك، يحث وفد بلدي أعضاء مجلس الأمن على التقارب فيما بينهم والتوصل إلى أرضية مشتركة بحيث يتمكن المجلس من تيسير وتعزيز العمل نحو التوصل إلى حل دائم لهذه المسائل. وتستمر الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، منذ أكثر من ٧٠ عاما بكل تقلباتها وتعقيداتها. وقد شهدنا وقوع العديد من الضحايا والدمار وما إلى ذلك. ولم يؤد هذا العنف الكثير إلى أي شيء إيجابي. بيد أن الحل العملي الوحيد هو جلوس الطرفين إلى طاولة المفاوضات والسعي إلى إيجاد حل سياسي لخلافاتهما. وهذا الحل يعني إقامة دولتين – واحدة فلسطينية والأخرى إسرائيلية – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. وينبغي لكلا الطرفين احترام حق كل منهما في الوجود. وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية هي الصكوك القانونية التي تدعم هذه المقترحات.

لقد أثرت الأزمة الليبية سلبا بالفعل على الجزء الجنوبي من أراضيها، حيث إن تداعياتها زادت من تفاقم المشاكل المستمرة في تلك المناطق. كما أن هناك تأثيرا سلبيا على الجزء الشمالي من البلد في شكل أزمات هجرة تواجهها البلدان الأوروبية اليوم. وتتمثل أسوأ الجوانب التي نشهدها في الاتجار بالبشر. ومن الأمور الإيجابية أن نلاحظ أن الجهات الفاعلة السياسية الليبية تسعى الآن إلى حل هذه المشاكل من خلال عملية سياسية، نأمل أن تنجح.

كما أن الأزمة السورية مستمرة لعدة سنوات، بكل تعقيداتها. ويجب أن تنتهي هذه المعاناة. ويجب أن يتمكن السوريون أنفسهم من إيجاد أفضل الحلول لبلدهم والبت فيها، بدعم بطبيعة الحال من المجتمع الدولي، وأعني بذلك مجلس الأمن. وعلى نحو ما أكد الأمين العام في هذا الصباح، فإن الجميع يودون أن يروا سورية ديمقراطية وقوية يمكنها تحقيق إمكاناتها الواضحة في سلام.

لقد أصبحت أعداد الفارين من هذه النزاعات تمثل مشكلة متصاعدة. ونرى اليوم كيف يفر اللاجئون السوريون إلى بلدان مجاورة وبعيدا عنها. ومن المستحيل احتواء العواقب الإنسانية نتيجة انعدام الحلول السياسية. والمطلوب هو التوصل إلى حل سياسي ينهي هذه المعاناة الإنسانية. أما البلدان المجاورة التي تستضيف الملايين من السوريين فتستحق منا الثناء. كما نود أن نحث الجهات المعنية السورية على مواصلة الحوار، رغم أن ذلك قد يكون صعبا.

إن النزاعات الطويلة الأمد، مثل النزاع في اليمن ولبنان والعراق، حيث أودى استخدام الأسلحة بالعديد من الأرواح البشرية، فضلا عن إلحاق أضرار مادية كبيرة والتسبب في حالات تشريد قسري، يجب التعامل معها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يشكل اتخاذ تدابير محلية ذات نطاق جزئي ومحدود حلا. بل يكمن الحل في الجهود الدولية الثابتة والمنسقة. ونعتقد أنه ينبغي حل جميع هذه النزاعات من خلال المفاوضات المباشرة والصريحة.

ما برح الإرهاب يمثل قاسما مشتركا بين جميع الأزمات، سواء في شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل المجتمع الدولي متحدا وأن يكافح هذه الآفة، التي لم تؤد سوى إلى تفاقم المأساة الإنسانية في تلك المنطقة. وعلى نحو

ما أكد سفير إثيوبيا في هذا الصباح، فإنه من دواعي السرور أن نلاحظ انخفاض التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة انخفاضا كبيرا.

إن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست وليدة الصدفة بل إنها نتيجة تاريخية، وهي تجسد المشاكل الهيكلية التي لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الأوضاع الداخلية. والعديد من هذه المشاكل موروثة من الماضي. ويتطلب حل المشاكل التي تواجهنا إيجاد هيكل عالمي أكثر ديمقراطية لا يتبع معايير مزدوجة عند السعي إلى إيجاد حلول. وينبغي ألا يتم الخلط بين البحث عن حلول والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان. ويجب دائما احترام سيادة الدول المعنية. وقد أدى التحليل السيء للأوضاع الخارجية والقرارات الخاطئة إلى تعقيد العديد من النزاعات التي نواجهها اليوم دون داع. ولا يوجد حل عسكري لأي من هذه النزاعات. ولا نزال نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا من خلال جميع ما لديها من آليات للبحث عن حلول دائمة لهذه المسائل. ولا مكان للتحيز والجماعات في مختلف النزاعات.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا السيد الرئيس، نرحب في البداية برئاستكم لهذه الجلسة. كما نرحب بمشاركة الأمين العام ونشكره على إحاطته الإعلامية القيمة.

نشكركم السيد الرئيس على اختيار الموضوع وعلى الورقة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق) بهذا الشأن والتي سلطت الضوء على جوانب عديدة من صراعات تعاني منها دول عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي منطقة كان لها، عبر التاريخ، مساهمات كبيرة وقيمة في إثراء الحضارة الإنسانية، وما زالت ذات أهمية جغرافية وتاريخية وغنية بثرواتها الطبيعية وممراتها المائية، وتتمتع بأهمية استراتيجية وحيوية للأمن والاقتصاد العالميين.

لذا استحوذت قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بداية هذا العام على ما نسبته ٤٦ في المائة من إجمالي جدول أعمال مجلس الأمن، حيث يناقش هذه القضايا بشكل شهري، وفي بعض الأحيان بشكل يومي أو أسبوعي حسب الاقتضاء. وبلغ عدد الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية منذ بداية هذا العام ١٢٠ اجتماعا. تلقينا فيها إحاطات مفصلة عن أنشطة عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية.

تؤيد دولة الكويت ما جاء في الورقة المفاهيمية بأن القضية الفلسطينية من الأزمات المزمنة وتمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي. وأن استمرارها بدون حل سيكون له آثار وانعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة ككل. ونود أن نذكر بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية قد تجاوز بحلول هذا الشهر نصف قرن.

إن موقفنا من القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي مبدئي وثابت، ويتمثل في أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لها، حسب ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وبما يسمح بإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب وفقا لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، هذا مع التأكيد على أهمية حل قضية اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

إن مدخل حل النزاعات والصراعات لا بد أن يستند على القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأبرزها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، وأن الحوار والطرق والوسائل السلمية هي السبيل الأمثل لحل النزاعات.

وهنا نود أن نعرب عن أسفنا الشديد حيال ما تواجهه العديد من دول المنطقة من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية تسببت في زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وعلى

وجه الخصوص في سورية واليمن وليبيا. وتدعم دولة الكويت الحلول السياسية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن وقرارات المنظمات الإقليمية، كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل وضع حد لمعاناة أبنائها حتى يعود الأمن والاستقرار إلى ربوع هذه الدول.

تدرك دولة الكويت أن بقاء هذه الصراعات والنزاعات دون حلول قد ضاعف من الشعور بخيبة الأمل والإحباط لدى شعوب المنطقة. لذلك لا بد من مضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى حلول نهائية وشاملة لهذه الصراعات وتحقيق المصالحة الوطنية والاستجابة لتطلعات شعوبها في الأمن والاستقرار والتنمية وفي الحياة الحرة والكريمة.

ونؤكد في هذا الشأن أهمية متابعة مجلس الأمن لتنفيذ قراراته. فالقرارات التي لا تجد طريقها إلى التنفيذ تساهم في إطالة أمد النزاعات وتزيدها تعقيدا. هذا فضلا عن التأثير على فعالية مجلس الأمن وقدرته على الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه المكلف بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. لذا نتطلع إلى تجاوز مجلس الأمن لخلافاته وإظهار وحدة في مواقفه وفرض احترام قراراته من أجل الوفاء بمسؤولياته التاريخية والقانونية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، نستذكر ما نص عليه قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) في الفقرة الثامنة من المنطوق على الطلب من الأمين العام أن يتشاور مع دول المنطقة من أجل وضع ما يلزم من تدابير لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. ونرى أن هذه التدابير يجب أن ترتكز على مبادئ القانون الدولي المنظمة للعلاقات بين الدول من احترام علاقات حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول والتعايش المشترك كي تحقق الأمن والازدهار لأبناء دول المنطقة.

ونرى أن تداعيات التوتر وعدم الاستقرار الأمني لم تقتصر على تلك المناطق فقط بل امتدت تلك التداعيات المتنوعة، سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، إلى ما هو أبعد من ذلك طارقة أبواب قارات العالم بأسره وبنسب متفاوتة. ويبدو هذا على وجه الخصوص في تفشي عدة ظواهر، مثل الإرهاب واللجوء والهجرة والاتجار بالبشر وارتفاع معدلاتها، وكلها قضايا ينشغل بها مجلسنا وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة كالجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

إن بناء السلام واستدامته يعد من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة. وتؤمن دولة الكويت بأهمية ثقافة السلام وتعمل على تعزيز ثقافة التعددية الدينية والطائفية والثقافية والحضارية. لذلك تبوأت الكويت المركز الأول في مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو حافز لمواصلة الجهود والمساعي لتفعيل مبادئ ثقافة السلام وفي مقدمتها الإيمان بالحوار لحل النزاعات واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والقضاء على الفقر والبطالة وتوعية الشعوب بمسؤولياتها للتصدي لجذور ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف.

ورغم ما حققناه جميعا كحلفاء مع المجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب إلا أنها تظل تحديا خطيرا على السلم والأمن الدوليين. وهذا يتطلب منا مضاعفة الجهود لوأده وتخليص البشرية من شروره. فالإرهاب لا دين له. واستهداف المدنيين بهدف إلحاق الضرر بهم وفي ممتلكاتهم من قبل أي طرف وفي أي مكان وفي أي وقت وبغض النظر عن دوافعه، هو عمل مشين ومخالف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن دولة الكويت من الدول الفاعلة ضمن التحالف الدولي في مكافحة الإرهاب ومحاربة ما يسمى بتنظيم داعش. هذا فضلا عن جهودها في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف وتجفيف منابع تمويل الإرهاب. وحرصا منها على تنسيق جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وتعزيز الالتزام بالمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، استضافت الكويت خمسة اجتماعات اجتماعات ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش خلال العامين الماضيين، وستستضيف دولة

الكويت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي مؤتمرا دوليا رفيع المستوى لاستعراض مبادئ مدريد التوجيهية وذلك من منطلق الالتزام بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتحديدا القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧).

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم الأوسع نطاقا بشأن منطقة للأسف تشكل جزءا كبيرا من جدول أعمال مجلس الأمن ودب الشقاق بين أعضاء المجلس بشأنها في أحيان كثيرة جدا.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على كلمته الرصينة والحافزة على التفكير في وقت سابق اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

على مر التاريخ، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ملتقى الكثير من الشعوب والأديان، باعتبارها قناة للتجارة والتفاعل الإنساني بما يعود بالفائدة للنهوض بالمنطقة وما حولها. وفي هذه العملية، أهدتنا المنطقة ثروة لا مثيل لها من التاريخ والثقافة. واليوم، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي موطن للشباب النشط الذين يسعون إلى أن يصبحوا مواطنين فاعلين في المجتمعات المفتوحة والشاملة للجميع من أجل بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولشعوبهم وهو ما يجلب الأمل الكبير.

لكن لا تزال العديد من الآمال تواجه عراقيل. يؤدي احتدام النزاعات الداخلية والعنف الطائفي إلى استقطاب البلدان في جميع أنحاء المنطقة. والنزاعات في الشرق الأوسط مترابطة بشكل متزايد، وهناك خطر هيكلة إقليمية يمكن أن تكون له آثار عالمية. إن الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وهو ما أيده مجلس الأمن، لم يتحقق. وقد كانت هناك انتكاسات في الجهود الدبلوماسية في تلك المنطقة. والسويد، جنبا إلى جنب مع باقي دول الاتحاد الأوروبي، ستواصل تقديم الدعم الكامل للاتفاق النووي مع إيران وتنفيذه.

وفي الوقت نفسه، يمكن للمرء أن يحاجج بأنه ما من منطقة أخرى لا يزال مجلس الأمن منقسما حولها أو فشل فشلا ذريعا في الارتقاء إلى مستوى مسؤولياته إزاءها كتلك المنطقة. خلال فترة ولايتنا بصفتنا عضوا منتخبا، حاولنا سد الفجوات والإسهام في مناقشات بناءة تركز على النتائج التي تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع. وبتلك الروح استضفنا معتكف الأمين العام في السويد في نيسان/أبريل. لقد خرجنا بإحساس متجدد بالهدف والالتزام بالجهود الجماعية. ومن خلال العمل معا يمكننا أن نتحمل المسؤولية الكبيرة التي يعهد الميثاق بها إلى مجلس الأمن. وتقع على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد.

ويجب أن نعزز جهودنا من أجل الملايين من المدنيين المتضررين من النزاعات الذين يعتمدون علينا في التمسك بالقانون الدولي، وضمان الحماية والمساعدة الإنسانية إلى من هم بأمسّ الحاجة إليها. المنطقة حاليا مسرح لبعض من أسوأ الكوارث الإنسانية في العصر الحديث. في كل يوم، يجازف العاملون الشجعان في المجال الإنساني بحياتهم لتقديم المساعدة إلى المحتاجين. ونحن ممتنون لهم على ذلك العمل، ويجب علينا دعمهم. إن النظام ذاته الذي أنشأناه على مدى عقود لحماية أضعف الفئات في أوقات النزاع المسلح يتهدده الخطر. تنتهك في أحيان كثيرة مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك من خلال الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية وعلى العاملين في المجال الإنساني، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة للأشخاص المحتجزين، ورفض السماح لقوافل المساعدات الإنسانية بالوصول إلى السكان المحتاجين إليها. لقد انتهك حتى الحظر الدولي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال يسمح حتى الآن بحدوث ذلك مع الإفلات من العقاب، ولكن يجب أن يتغير ذلك. تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة ومحاسبتهم.

إن الاستراتيجيات العسكرية لن تحقق السلام المستدام. بل إن الحلول السياسية الشاملة والتسويات السلمية هي الوحيدة التي يمكنها إنهاء الصراعات إلى الأبد لقد مضى على الحرب الوحشية في سورية أكثر من ثماني سنوات. ولم يحسم النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني طيلة سبعة عقود. أما النزاع الذي طال أمده في اليمن فقد تصاعد بشكل أكبر. إن الأمم المتحدة هي المؤسسة الدولية الوحيدة التي تتمتع بالشرعية والمصداقية لتعمل على تيسير العمليات السياسية اللازمة لإنهاء تلك النزاعات. إن الدور القيادي للأمين العام وتسخير مساعيه الحميدة لتلك العمليات أمر أساسي. ونحن في مجلس الأمن يجب أن نفعل كل ما بوسعنا لتزويده بالدعم والوحدة والمؤازرة التي يحتاجها هو وممثلوه الخاصون.

ينبغي أن يكون الحوار والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي الوسيلة الرئيسية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهناك حاجة إلى إطار مشترك في الشرق الأوسط للمناقشة والتعاون بشأن القضايا والتحديات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الأمن. إن الخبرة المكتسبة من الترتيبات الأمنية الإقليمية الأخرى، من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك ميثاق باريس، يمكن أن تكون نموذجا، كما ذكر العديد من المتكلمين هذا الصباح. وينبغي لهذا الإطار أن يسعى إلى وضع المعايير المشتركة والمفهوم الأمني الشامل والتعاوني. ويمكن أن يساعد في بناء الثقة اللازمة بين جميع البلدان في المنطقة أكثر من أي شيء آخر. ويمكن أن يكون هذا الإطار أيضا بمثابة نظير وشريك فعال للأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام، كأفريقيا إلى حد كبير، حيث ثبت أن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في القارة، والاتحاد الأفريقي، أمر أساسي.

إن الطابع المترابط للتحديات التي نواجهها لا تجعل التعاون الدولي والإقليمي مستصوبا فحسب بل أساسي أيضا. الإرهاب والتطرف العنيف يؤثران علينا جميعا، ويجب علينا أن نواصل جهودنا المشتركة لمكافحتهما. وهذا جزء لا يتجزأ من مسؤولية مجلس الأمن عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولكي تتاح فرصة للنجاح في مكافحة الإرهاب، يجب أن تجري دائما مع الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا يمكن أبدا أن تكون عذرا للحرب العشوائية أو المعاملة اللاإنسانية للمحتجزين.

بينما نواصل العمل على إنهاء الأزمة الحالية، يجب علينا أن نحسن قدرتنا على منع نشوب صراعات جديدة، مما يعني تحديد ومعالجة مخاطر النزاع ودوافعه في وقت مبكر، حتى نتمكن من اتخاذ الإجراءات المبكرة للحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات قبل ظهورها. وتشمل هذه الدوافع البطالة في صفوف الشباب، حيث أن أكثر من نصف سكان المنطقة دون سن ٢٥ عاما، والتخلف المزمن وانعدام الفرص الاقتصادية. ومع ذلك، وكما اتفقنا عندما اتخذنا القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، في وقت سابق من هذا الشهر، بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/PV.8277)، يمكن أن يشكل الشباب قوة كبيرة من أجل السلام والرخاء. وللنساء أيضا دور قوي يضطلعن به في بناء مستقبل المنطقة. هناك صلات راسخة بين انعدام المساواة بين الجنسين وانعدام الاستقرار السياسي، والتخلف الإنمائي. ولا بد من المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي الواقع، نعرف جميعا جيدا الدوافع المحركة للنزاعات، بل يعني ذلك أننا أيضا نعرف وسائل وكيفية منع نشوبها. إنها تشمل بناء مجتمعات قوية وموحدة ومتسامحة وحرة، يسودها احترام حقوق الإنسان ومؤسسات الحكم المشروعة وذات المصداقية. تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الإطار

لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وهي إحدى أقوى الأدوات المتاحة لنا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما هو الحال في أي منطقة أخرى.

لقد بدأت ملاحظاتي اليوم بالإشارة إلى الإرث الثقافي والتاريخي الذي قدمه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى العالم. لعل التحديات الراهنة بمثابة اختبار لتصميم المجتمع الدولي وقوة نظامنا للأمن الجماعي، لكنها ليست مستعصية على الحل. إن معالجة تلك التحديات تستلزم من بلدان المنطقة بذل الجهود الجادة وكذلك الرغبة في التوصل إلى حلول توافقية والالتزام الراسخ بالمبدأ الذي يقوم عليه نظامنا. هذه مسؤولية مشتركة، لا سيما لمجلس الأمن، وعلينا أن نتحمل ذلك أيضا. وكما قال الأمين العام السابق داغ همرشولد، ”لا يستحق السلطة إلاّ من هو أهل لها دائما“

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببعض الملاحظات الختامية بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أشار الأمين العام عن حق في تقريره الأخير (S/2018/614) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى أن النزاعات الإقليمية مترابطة، وهو الشيء الذي تحدث عنه العديد من المتكلمين اليوم. وقال أيضا إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني فريد في نوعه، واستمراره يساعد في تأجيج الخطط المتطرفة. إنني أتفق تماما مع السيد غوتيريش عندما يقول إن هذا بالضبط هو السبب المهم جدا لتهيئة الظروف التي تمكننا من إعادة الأطراف إلى المفاوضات الموضوعية. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أذكر بالمبادرة التي قدمناها لعقد قمة إسرائيلية – فلسطينية في روسيا واقتراحنا إرسال بعثة من مجلس الأمن إلى المنطقة.

أما الجهود الرامية إلى تعبئة المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين فقد أصبحت أكثر أهمية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن نقطة البداية في أعمالنا الجماعية ينبغي أن تكون من خلال ضمان التقيد الصارم بجميع الأسس القانونية الدولية التي وضعها مجلس الأمن لحل هذه المسألة، والامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب، بما في ذلك بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، ووقف أعمال العنف. هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من فتح الآفاق لحل الدولتين عن طريق التفاوض بشأن مجموعة من مسائل الوضع النهائي. يجب أن تتحسن الحالة الإنسانية في غزة تحت سيطرة الحكومة الفلسطينية الشرعية. ويجب أيضا تكثيف الجهود الرامية إلى توحيد الفلسطينيين.

أما النزاعات في سورية واليمن فتنتظر أيضا التوصل إلى تسويات دائمة خاصة بها. لقد أسهم الاتحاد الروسي وسائر الجهات الضامنة الأخرى لعملية أستانا إسهاما حقيقيا في تحقيق استقرار الحالة في سورية وضمان ألاّ تقع في أيدي الإرهابيين. لدينا الآن فرصة للتركيز على العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، التي يجب من أجلها أن يبذل جميع أصحاب المصلحة الخارجيين الجهود البناءة. وفي الوقت نفسه، وعلى النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن والعديد من الصيغ الدولية، يتعين علينا أن نواصل مكافحة الإرهاب بلا هوادة إلى أن يستأصل الإرهاب بشكل كامل في الجمهورية العربية السورية.

لقد أصغيت باهتمام واحترام لجميع الذي تكلموا حتى الآن، بمن فيهم ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة، اللذان أعربا عن القلق إزاء ما يحدث في منطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب سورية. في الواقع، تجري هناك حاليا مفاوضات نشطة للتوصل إلى سلام مع الجماعات المعارضة التي رفضت الإرهابيين، في حين تستمر الأعمال القتالية ضد الإرهابيين أنفسهم. وأود أن أشدد على أن الاتحاد الروسي ملتزم التزاما راسخا بالوفاء بالتزاماته، بما في ذلك المتعلقة منها بنظام وقف إطلاق النار. لم يفعل أحد أكثر من روسيا وشركائها من الجهات الضامنة لعملية أستانا لتحقيق وقف إطلاق النار وتخفيض مستوى العنف، وليس بالتأكيد البلدان التي تقدم أموالها وأسلحتها لمساعدة الجماعات المسلحة غير القانونية.

أود أن أشير إلى أن المناطق المشمولة بتخفيف التوتر بما في ذلك في جنوب غرب سورية، التي أنشأتها روسيا بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأردن، لم تُنشأ بالتأكيد من أجل تفكيك دولة عضو في الأمم المتحدة أو ترسيخ وجود الإرهابيين فيها.

ومع ذلك، يؤسفني القول إننا مضطرون للاستنتاج أنه في الوقت الحالي لا تزال جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يسيطران على أكثر من ٤٠ في المائة من أراضي المنطقة الجنوبية الغربية، وهما جماعتان، كما نعلم جميعا، صنفتهما المنظمة باعتبارهما إرهابيتين. ولا يمكن أن يكون هناك وقف لإطلاق النار بيننا وبينهما. وفي الوقت نفسه، لا يسعنا مرة أخرى إلا أن نشير مع الأسف إلى أنه خلال العام الذي انقضى على إنشاء منطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب سورية، فإن الولايات المتحدة لم تفعل شيئا لدعم كفاحنا ضد الإرهابيين هناك على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها.

أما بخصوص أزمة اليمن، أعيد التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. ولا يمكننا التوصل إلى تسوية طويلة الأجل إلا بمراعاة آراء جميع المشاركين فيه. وروسيا على اتصال مع جميع الأطراف المتنازعة، وهي تساعد المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيثس. ولا شك في أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص لحل الأزمة الإنسانية والغذائية الحادة هناك.

ويلزم بذل جهود دولية كبيرة لإعطاء دفعة للعملية السياسية في ليبيا من أجل توحيد البلد ولإنشاء مؤسسات حكومية موحدة وإنهاء الاشتباكات الضارية. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به أيضا لمساعدة العراق على تجاوز آثار الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية وتحقيق مصالحة وطنية مستدامة

في الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تسهم مناقشة اليوم في إيجاد سبل لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الروسية للمجلس على عقد هذه المناقشة الهامة. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الصريحة والمتبصرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

كما ذكرنا زميلنا السويدي قبل قليل، فإن المنطقة هي مهد الحضارة تاريخيا. ولكن الشرق الأوسط اليوم غارق في اضطراب شديد. ويهيمن على المشهد الجغرافي – الاستراتيجي للمنطقة تفاعل معقد بين خطوط صدع متعددة ومتداخلة. وتعمل الخلافات والمصالح المتنافسة بين الدول الإقليمية الرئيسية على تأجيج عدم الاستقرار في المنطقة وتدفع بها إلى دوامة من الاضطراب والعنف. ومن الضروري إجراء مصالحة بين الدول الإقليمية الرئيسية من أجل التصدي لتفاقم التوترات والاضطرابات. وبالفعل، فقد تفاقم مزيج قابل للاشتعال جراء المنافسات بين الدول الكبرى مما يزيد من خطر نشوب نزاع واسع النطاق، مع عواقب بعيدة المدى.

وكما تمت الإشارة إليه بحق في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق)، فإن الحالة تتطلب اتباع نهج شامل للتصدي بفعالية للتحديات الكثيرة – نهج يأخذ في الحسبان السياقات التاريخية والإقليمية الأساسية لكل نزاع، بما يتسق مع قواعد القانون الدولي. وأي شيء أقل من ذلك لن يجدي نفعا، لأننا نعلم جيدا أن التدابير الانفرادية التي تحركها المصالح الضيقة والافتراضات الخاطئة لن تجلب إلا المزيد من المعاناة لشعوب المنطقة.

وَمِمَّا يبعث على القلق أنه بدلا من التخلي عن هذه السياسات المعيبة، لا تزال بعض الجهات الفاعلة الخارجية تحاول تشكيل المنطقة وفقا لأفضلياتها السياسية الخاصة. ولا

يتجلى هذا المشهد المؤسف، بوضوح أكثر مما هو عليه في فلسطين. إذ يجري تقويض حل الدولتين بشكل مأساوي على مرأى من المجتمع الدولي. كما يشهد أحدث تقرير للأمين العام (S/2018/614) على وجود نمط مألوف من الانتهاك المنهجي للفلسطينيين على يد الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. كما أن تقاعس مجلس الأمن ما زال يتسبب في تفاقم الحالة في فلسطين. وعندما خرج الفلسطينيون في ''مسيرة العودة الكبرى'' في آذار/مارس، ارتوت حقول القتل في غزة بدماء ما يزيد على ١٣٠ من الفلسطينيين الأبرياء. ومع ذلك، وقف مجلس الأمن متفرجا على محنة الشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته. ويمثل ذلك تخليا من المجلس عن مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إن القضية الفلسطينية ليست منتجا ثانويا للنزاع في الشرق الأوسط، بل إنها المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة. وفي ١٣ حزيران/يونيه، طُلب إلى الجمعية العامة التأكيد مجددا للفلسطينيين على حقهم في السلامة والحماية، وهو حق معترف به صراحة بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن، وهو القرار الذي لم يؤيده المجلس في ١ حزيران/يونيه.

إن مناقشتنا المتعلقة بحماية المدنيين لا تجري في معزل؛ إنما هي من المبادئ الأساسية للعمل الذي نقوم به في الأمم المتحدة، والذي يتمحور حول الوقاية والموجّه نحو الحقوق. ولذلك، ليس من قبيل المصادفة أن تعقد الجمعية العامة أيضا في هذه اللحظة جلسة عامة رسمية بشأن المسؤولية عن الحماية (انظر A/72/PV.100). وسيجري تقييم كلماتنا خلال هذه المناقشة وفقا للإجراءات التي نتخذها لتلبية احتياجات الحماية لجميع السكان المدنيين، بما في ذلك الشعب الفلسطيني. ويجب ألا نسمح بأن تجري التضحية بمحنة الشعب الفلسطيني على مذبح المصالح السياسية الضيقة وقصيرة النظر.

إن نيران النزاعات المحتدمة في جميع أنحاء المنطقة لا تظهر أي بوادر للتخفيف. وفي خضم هذه الكآبة المنتشرة، يمثل النجاح في إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق في الشهر الماضي فصلا جديدا في الديمقراطية العراقية. وهو أيضا بمثابة نموذج ناجح للمشاركة السياسية الجامعة والتمثيلية.

وإذ يدخل النزاع في سورية عامه الثامن، فإن الحاجة إلى عملية مشاركة سياسية بين السوريين ملحة ومهمة أكثر من أي وقت مضى. ومهما كان التقدم بطيئا، فإن كل خطوة إلى الأمام على هذا الطريق هي مكسب للسلام في البلد.

كما أن الحالة القائمة في اليمن تستلزم التوصل إلى نتيجة سياسية. ويجب التعجيل بالبحث عن حل سياسي. فأكثر من ٢٢ مليون شخص في البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية الفورية والملحة. وتعزز هذه الحقيقة وحدها الحاجة إلى هذه التسوية السياسية.

لا يمكن بناء صرح السلام دون أساسه المتمثل في العدالة. ولا يمكن توقع أن يجني البعض ثمار السلام عندما يتم حرمان آخرين قسرا من ثمار العدالة. ومن البديهي أن تلك المغالطة لا تزال جوهر عدم الاستقرار في المنطقة، لأن تحقيق السلام هو بالتأكيد ليس لعبة صفرية المجموع. ونحن جميعا لن نكون آمنين إذا كان البعض منا معرضين للخطر. ويكمن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط في التوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. وهذا واقع موضوعي وليس تقييما منحازا. ويكمن الاختبار لالتزامنا بالسلام في المنطقة في ذلك الاعتراف وفي قدرتنا على اتخاذ إجراء بشأنه. وقد حان الوقت للمجاهرة بآرائنا دون وجل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد بياجيني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة. إن إجراء استعراض دوري وشامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – وهي منطقة ذات إمكانات مميزة حقا وتراث ثقافي فريد

تحب حمايته والمحافظة عليه، ولكن يعتريها عدم استقرار مستمر – أمر جدير بالترحيب ومبادرة ضرورية.

وبوصف إيطاليا أحد بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنها متضررة بشكل مباشر جراء عدم الاستقرار هذا. ولهذا السبب، كان التحدي الأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد محاور رئاستنا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ويجب أن يكون هدفنا هو رسم طريق مشترك للمستقبل، يؤكد على الحاجة الملحة إلى الاستقرار بوصف ذلك ضرورة استراتيجية تفتح الباب أمام وضع خطة إيجابية للسلام المشترك وتعددية الأطراف والرخاء وشمول الجميع.

أما في ليبيا، فتتمثل أولويتنا القصوى في مساعدة ودعم العملية السياسية وعملية المصالحة التي يمسك الليبيون بزمامها والمضي قدما بها، بهدف إنهاء المرحلة الانتقالية من خلال العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، فإن ثمة أهمية قصوى لأن تظل جميع الجهات المعنية متحدة ومتسقة تماما في دعمها للممثل الخاص غسان سلامة وخطة عمله.

ونحن نؤيد بقوة تطلعات الشعب الليبي لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والمصالحة الوطنية. ولئن كان قد أُحرز تقدم جيد نحو تحقيق تلك الأهداف، فإن الطريق أمامنا لا يزال صعبا، ومن الواضح أنه لا توجد أي طرق مختصرة. ولا يزال التهديد الذي يشكله الإرهاب يمثل أحد الشواغل الرئيسية، كما رأينا من الهجمات الشنيعة ضد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس في الشهر الماضي، وفي الآونة الأخيرة في بنغازي، الأمر الذي ندينه بقوة.

إننا نتابع ببالغ القلق تطور البيئة الأمنية في الميدان في سبها، وهي منطقة بالغة الأهمية في إطار جهودنا الجماعية الرامية إلى معالجة مسألة الاتجار بالبشر، وفي الهلال النفطي حيث قد تُعرض الاشتباكاتُ الكثير من المنشآت النفطية للخطر. ونشعر بقلق خاص إزاء الحالة في درنة. وننضم إلى الأمم المتحدة في الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل تقديم الدعم الإنساني إلى السكان.

وينبغي النهوض بالأعمال التحضيرية للانتخابات من خلال اتباع نهج تدريجي يشمل الجميع، وفي المقام الأول عن طريق وضع التدابير السياسية والتقنية والتشريعية اللازمة للنجاح. ونشجع جميع الجهات الفاعلة السياسية الليبية على انتهاج مسارات تصب نحو رؤية مشتركة للمستقبل، على أساس الفهم المشترك للإطار الدستوري، والإصلاح الانتخابي والتعهد باحترام شرعية النتائج الانتخابية.

ونواصل أيضا العمل في شراكة وثيقة مع السلطات الليبية من أجل معالجة آفة الاتجار غير المشروع بالأشخاص والحدّ من نموذج هذا الاتجار. ولطالما تحملت إيطاليا وحدها، إلى جانب ليبيا، عبء تلك التدفقات وإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح من غرق أكيد. ولهذا فإننا ندعو بلا كلل إلى استجابة جماعية حقيقية للتحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بدءا بالهجرة غير الشرعية. وليست هذه بحالة طوارئ مؤقتة أو مسألة تخص البلدان الساحلية وحدها؛ بل إنها ضرورة استراتيجية، تدفع في المقام الأول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، إلى التكاتف في نهاية المطاف، تجمعهما في ذلك وحدة الهدف المنشود والشعور بالمسؤولية المشتركة.

ويتطلب المضي قدما في الكفاح الجماعي ضد المتّجرين أيضا العمل معا على تعزيز قدرة الحكومات في بلدان المنشأ والعبور للسيطرة على أراضيها وحدودها. ولمنظومة الأمم المتحدة أيضا دور أساسي عليها تأديته في هذا المقام. لقد دأبنا على العمل في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من أجل تعزيز دورهما في

الميدان، وضمان الحماية وتقديم المساعدة المباشرة إلى المهاجرين واللاجئين، وتحسين الأوضاع في المراكز وزيادة العودة الطوعية المشمولة بالمساعدة وإعادة التوطين.

سأتطرق الآن إلى منطقة الشرق الأوسط الكبير، إذ يعد تنظيم الانتخابات البرلمانية في لبنان خطوة هامة من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية اللبنانية. ولكن الطريق صوب تحقيق الاستقرار لا يزال طويلا. وبالإضافة إلى دورنا في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإننا نشجع خارطة الطريق التي وضعتها مجموعة الدعم الدولية للبنان من أجل دعم مؤسسات البلد وقواته الأمنية، ومن هذا المنطلق استضفنا مؤتمر روما الوزاري الثاني في آذار/مارس الماضي.

وفي سورية المجاورة، نواصل تشجيع الشركاء السوريين والجهات الدولية المعنية على التزامهم التزاماً حقيقياً والمشاركة بصورة مجدية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة.

كما أننا ملتزمون بقوة بإبقاء تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على رأس أهداف جدول الأعمال الدولي، ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، تفضي إلى تحقيق حل الدولتين. فالحالة الراهنة في غزة مثار جزع عميق، سواء من المنظور الإنساني أو من ناحية أثرها السلبي على آفاق السلام.

أما في اليمن حيث الحالة آخذة في التدهور بسرعة مقلقة، فإننا لا نزال نشارك دبلوماسيا في تعزيز الحوار الإقليمي بوصفه أداة للنهوض بآفاق تخفيف التصعيد، وندعم مساعي المبعوث الخاص للأمم المتحدة الرامية إلى تنشيط العملية السياسية.

وأخيرا، فإننا نؤكد مجددا ثقتنا بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل عنصرا هاما من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار ودعامة للأمن الإقليمي. ونظلّ ملتزمين بتنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً وفعالاً، ونشجع إيران على أن تحذو حذونا.

إن التحديات التي نواجهها شاقة ومعقدة، ولكن ذلك ينبغي ألا يثبط همتنا. إن رسم مسار ناجح صوب تحقيق سلام وأمن دائمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيحمل في طياته القدرة على زرع الاستقرار والازدهار عبر القارات الثلاث.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيدة عبد الهادي – ناصر (دولة فلسطين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتحديات الخطيرة التي نواجهها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تبقى القضية الفلسطينية في صميم مسألة عدم الاستقرار وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي. وثمة حاجة ملحة في المنطقة إلى بذل جهود متعددة الأطراف من أجل تعزيز التوصل إلى حلّ عادل وشامل ودائم، مترسخ في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني لا تزال مصدر غضب شديد ويأس وريبة وخوف، ولا سيما في العالم العربي والإسلامي. إذ إنها تشوه التصورات بشأن إنصاف النظام الدولي وتروج لانتشار الروايات الكاذبة بشأن ازدواجية المعايير، مما يجعل منها قوة ضرر لا يستهان بها.

بعد انقضاء سبعين عاما على النكبة و ٥١ عاما منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، في عام ١٩٦٧، لم يزد الشعور بالظلم إلا حدّة، ضارباً في العمق كلّما خرجت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بريئة من جرائمها، بفضل حق النقض الذي يُعفيها كل مرّة، كما كان الحال مجددا في ١ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8274). واقترن ذلك بانخفاض مماثل في الثقة التي تحظى بها سلطة مجلس الأمن، لأن محاولاته لتهدئة التوترات العنيفة والتمسك بحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية، بما في

ذلك حماية المدنيين والنهوض بمساعي السلام، تتعرض مرارا للعراقيل.

إن هذا النزاع الذي طال أمده، والذي يعزى أساسا إلى انعدام المساءلة على نحو منهجي للانتهاكات الإسرائيلية على مرّ عقود خلت، قد رسّخ ثقافة مدمرة للإفلات من العقاب في المنطقة، أضعفت المعايير الدولية وأججت الأزمات الدورية، مما وفرّ بيئة مواتية لمزيد من النزاعات، ذات عواقب سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية بعيدة المدى.

وكانت التكلفة البشرية باهظة، بسبب الانعدام الشديد للأمن والمعاناة والكوارث الإنسانية التي تعاني منها المنطقة وخارجها، فضلاً عن التشريد القسري لملايين المدنيين، من بينهم أكثر من ٥,٥ ملايين لاجئ فلسطيني. كما أن زيادة الفقر وتحول النزاعات قد أتاح انتشار نزعات التطرف والإرهاب، ودفع إلى الوقوع في شرك الصراع الديني فيما قوض إمكانات الدين بوصفه محركا من محركات الصالح الاجتماعي. إن الذين ينكرون هذه الحقائق أو يرفضونها إنما يزيدون من حدة هذه الظواهر ويعرقلون الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقتنا، وإيجاد الحلول الدائمة التي يمكن أن تكفل السلام والأمن للجميع.

إن مسؤولية تصحيح هذه الحالة والقدرة على ذلك إنما تقع على عاتق مجلس الأمن، فعليه أن ينشئ واقعا جديدا في الشرق الأوسط، لصالح جميع بلدان المنطقة والبلدان المجاورة ولصالح الهدف المتمثل في السلام العالمي. ويجب أن يبدأ ذلك باتخاذ إجراءات لمعالجة الأزمات التي نواجهها اليوم، بما في ذلك في قطاع غزة المحاصر، والتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين ككل. وإن معايير هذا الحل معروفة جيدا ومنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وبناء على ذلك، لا يزال هناك توافق آراء دولي قوي ومسؤولية لاتخاذ ما يلزم من التدابير. وفي هذا الصدد، نذكر بالقرار الأخير بشأن هذه المسألة، وهو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والدعوة الواضحة التي قدمها المجلس إلى اتخاذ إجراءات جماعية، إذ حث، في جملة أمور،

”على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧“ (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الفقرة ٩).

إن فشل مجلس الأمن المستمر في الاستجابة لهذه المطالب هو نتيجة مباشرة لتعنت إسرائيل وعدم الاحترام الذي تبديه والشلل الذي يشهده المجلس جراء استخدام عضو واحد من أعضاءه الدائمين حق النقض. ولكن لا مجال لقبول ذلك بوصفه القاعدة. فعلى مجلس الأمن أن يتمسك بسيادة القانون الدولي وأن ينفذ القرارات التي اتخذها. إذ لا يمكن إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلا في إطار القانون ومن خلال تعددية الأطراف.

وإننا ندين جميع التدابير الانفرادية، استعمارية كانت أو غيرها، ونرفض المخططات الرامية إلى فرض الحقائق على أرض الواقع على نحو غير قانوني وفرض حلول جائرة قسرا. وعلاوة على ذلك، ليس ثمة حل عسكري للنزاع القائم عندنا أو لأي من النزاعات الأخرى في المنطقة. كما نرفض تسييس العمل الإنساني، مثلما حدث على نحو فاضح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وندعو إلى تمكين المرأة والشباب في إطار أي مبادرة للسلام، ونرفض محاولات المقارنة الزائفة بين القضية الفلسطينية العادلة والإرهاب.

وقد أيدنا علنا الجبهة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولم نسع قط إلى فرض حل بعينه كما تفعل السلطة القائمة بالاحتلال وأنصارها؛ بل سعينا ببساطة إلى تطبيق القانون لإنهاء النزاع بالوسائل السلمية وإعمال حقوقنا. وكان هذا كل ما طالبنا به عند كل منعطف: وهو ليس سوى ما يكفله لنا القانون كشعب ولا يتعدى ما هو منصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة.

وقدمنا على مدى ٣٠ عاما، منذ الموافقة على إطار حل الدولتين، العديد من التنازلات التاريخية والمؤلمة وانخرطنا بحسن نية في جميع مبادرات السلام وشاركنا في مفاوضات لا نهاية لها، ملتزمين في ذلك بمسار سياسي سلمي مناهض للعنف. وعلى الرغم من الانتكاسات العديدة التي تعرضنا لها، لا نزال على اقتناع راسخ بأن القانون وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها تشكل ضمانات التوصل لحل عادل لجميع مسائل الوضع النهائي.

ويجب أن يكفل أي اتفاق سلام قابل للتطبيق إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة جغرافيا تكون عاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا استنادا إلى خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، فضلا عن إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية.

ونكرر دعوتنا إلى إطلاق عملية سياسية متعددة الأطراف تهدف إلى تحقيق تلك الأهداف، ونؤكد مرة أخرى من هذه القاعة استعدادنا للانخراط في العملية، بما في ذلك بالمشاركة في مؤتمر دولي للسلام. ونحث مجلس الأمن، استنادا إلى ولايته، على دعوة أعضاء المجموعة الرباعية - الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ككل - إلى التقيد بالتزاماتهم وبذل كل جهد ممكن لتحقيق تلك الغاية بالتعاون مع جميع الشركاء الإقليميين المعنيين وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز وجميع الدول المحبة للسلام، وبدعم منهم، وذلك إلى جانب المساعي الحميدة للأمين العام، وهي ذات أهمية حيوية.

والانخراط في مسعى جماعي كهذا يرمي إلى تحقيق السلام هو السبيل الوحيد الممكن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ووضع حد للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي والوفاء بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا قبل عقود بتحقيق الحرية والاستقلال والعدالة للشعب الفلسطيني والإسهام حقا في تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإقامة عالم أكثر عدلا واستقرارا وسلاما.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): السيد الرئيس، أود بداية أن أتوجه بالشكر لوفد روسيا الاتحادية على عقد هذا النقاش الهام. كما أعبّر عن تقديرنا للكلمة القيّمة التي ألقاها الأمين العام.

لقد تابعنا بعناية المداخلات خلال هذا النقاش الهام الذي يأتي في توقيت استثنائي بالنظر للمنعطف التاريخي الخطير الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط منذ عدة سنوات، متمثلا في تهديد غير مسبوق لأمن واستقرار ووحدة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، والخطر المتزايد الناتج عن سعي بعض الأطراف للنيل من مفهوم الدولة الوطنية المتعارف عليه في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك محاولات نشر منظومة ولاءات طائفية قائمة على أسس مذهبية وعرقية وقبلية لخلق مناطق نفوذ وتحقيق مصالح ضيقة لبعض الأطراف من داخل وخارج الإقليم.

ولا شك أن نمط تعامل مجلس الأمن مع قضايا المنطقة بشكل انتقائي، والازدواجية الواضحة في المعايير، أسهما بشكل كبير في وصول الأوضاع إلى هذه الحالة المؤسفة من التدهور وعدم الاستقرار. ولا أعتزم هنا التطرق لكل أزمة من أزمات المنطقة بعينها حيث أنها معروفة للجميع ويتم تناولها في اجتماعات المجلس ذات الصلة بقدر كبير من التفصيل، بل قد

يكون الأفضل توظيف هذه الجلسة لتقييم الوضع من منظور شامل ومحاولة التوصل لمقاربة متكاملة.

من المعروف للجميع أن التوصل لتسوية عادلة ومستدامة للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات السابقة ذات الصلة، يبقى أولوية قصوى وشرطا ضروريا لإحلال السلم والأمن في المنطقة، حيث أن استمرار الاحتلال والإمعان في اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تنتهك الشرعية الدولية يُعدان أبرز أسباب تغذية الإرهاب وانتشار الفوضى. كما أن تجاهل القضية الفلسطينية يساعد بعض الأطراف على المتاجرة بها لتحقيق مكاسب داخلية والتغطية على سياسات إقليمية سلبية، فضلا عن أن غض الطرف من جانب القوى الدولية الكبرى عن رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجعل المنطقة عرضة لسباقات التسلح وذرائع التدخل الأجنبي بشكل مزمن.

وأود في هذا السياق الإشارة إلى النموذج البارز الذي أرساه توصل مصر بعد خمسة حروب متعاقبة لمعاهدة سلام مع إسرائيل، قارب عمرها اليوم أربعين عاما. ولعل أول الدروس المستفادة من هذه التجربة هو أن السلام لم يكن ممكنا دون استعادة مصر لكافة أراضيها وتبادل الدولتين لضمانات سياسية وأمنية محددة، وهو ما يثبت أن جذور النزاع في الشرق الأوسط ليست دينية أو عرقية وأن الصراع العربي الإسرائيلي سياسي في جوهره، ويمكن التوصل لتسويات مستدامة بشأنه عند وضع حلول عادلة ومتوازنة، بل إن التعامل معه باعتباره مواجهة دينية حتمية لن يؤدي سوى لاستمرار الصراع.

أما الدرس الثاني فهو أن التوصل لهذه المعاهدة لم ولن يؤدي إلى إثناء مصر عن الاستمرار في السعي لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني ودعم تحرير مختلف الأراضي العربية المحتلة، وأن إحلال السلام بين مصر وإسرائيل وحدهما غير كاف لتحقيق سلام شامل ومستدام إذا لم يتم تحرير باقي الأراضي العربية المحتلة وإنهاء معاناة الفلسطينيين ووقف مأساة تعرضهم لسياسات الفصل العنصري التي تمثل وصمة مشينة في وجه الإنسانية والمجتمع الدولي ومؤسساته التي تبقى عاجزة منذ عقود عن تنفيذ قراراته المتعددة، سواء ذات الصلة بفلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة، أم تلك المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتشهد المنطقة هجوما مستمرا على مفهوم الدولة الوطنية الحديثة، خاصة منذ المنعطف التاريخي بغزو العراق عام ٢٠٠٣. كما تكثف بعض الأطراف جهودها الممنهجة لبناء شبكة تحالفات مذهبية وعرقية، حتى وصل الأمر ببعض الدول لإمداد الإرهابيين والجماعات غير المشروعة بالأسلحة لتقويض سلطة الحكومات وتهديد دول الجوار، مما يعد وصفة مؤكدة لنشر الفوضى والمزيد من الاضطرابات والنزاعات، وتهديدا خطيرا للأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

إن استمرار تلك السياسات يؤدي حتما إلى تحول الحروب بالوكالة القائمة حاليا، والتي يزيد من وطأتها التنافس المحموم فيما بين بعض الأطراف الدولية والإقليمية على إنشاء مناطق للنفوذ، إلى مواجهات عسكرية مباشرة ممتدة الآجال، بما قد يعصف بمستقبل أجيال كاملة من شعوب دول المنطقة ويزيد من حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وموجات اللجوء والنزوح، كما يهدد باحتمال تحول بعض النزاعات الإقليمية لمواجهات عالمية الطابع.

ومن هذا المنطلق، تطالب مصر جميع الأطراف بوقفة جادة لتعديل هذه السياسات بشكل فوري والعودة لأسس ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة دون ازدواجية في المعايير. وتفخر مصر بسجلها المشرف وحرصها على عدم المبادرة بالعدوان أو اللجوء لاستخدام القوة إلا دفاعا عن النفس وعدم انخراطها في دعم أو تمويل أو تسليح جماعات إرهابية أو تنظيمات خارجة على الشرعية أو كيانات انفصالية لتقويض

سيادة جيرانها أو تحقيق مصالح مؤقتة على حساب الاستقرار والأمن طويل الأمد.

وتدعو مصر باقي الأطراف للالتزام بذات المبادئ حفاظا على مستقبل شعوب المنطقة وحقنا للدماء.

وقد سبق للرئيس المصري، في عدة مناسبات، من أبرزها البيان الذي ألقاه في افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/72/PV.5)، طرح تصور مصر لأسس حل أزمات المنطقة بشكل شامل ومتكامل وفقا لهذه المبادئ.

لا شك أن الأمم المتحدة تبقى المحفل الأكثر قدرة على إطلاق تعاون دولي فعال في هذا الصدد. وتعبر مصر عن ترحيبها، من حيث المبدأ، بدراسة إمكانية إنشاء آلية مشابهة للمقترح الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق)، التي طرحها الاتحاد الروسي، على هذه الجلسة بشأن إطلاق حوار إقليمي مؤسسي مماثل لعملية هلسنكي التي أسهمت في إرساء منظومة أمنية مستقرة ومستدامة في أوروبا. إذ لم يعد هناك بديل لانخراط دول المنطقة في حوار ومفاوضات مباشرة تحت مظلة الأمم المتحدة.

ونقترح، كخطوة أولى، قيام الأمين العام، بما له من صلاحيات وحيادية، بدعوة دول المنطقة إلى مؤتمر بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتفاوض على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما يمهد للتوصل لخطة عمل محددة لإقامة ترتيبات سياسية وأمنية مستدامة تحقق الأمن المتكافئ لجميع دول المنطقة دون تمييز، وهو ما يفسح المجال، بدوره، لتناول كل قضايا المنطقة في إطار حزمة متكاملة وإيجاد مناخ موات لبناء الثقة وتسوية الأزمات القائمة.

وبالتوازي مع إطلاق هذا المسار التفاوضي، فإن هناك حاجة ملحة لإعلان جميع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة التزامها غير المشروط بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وأسس القانون الدولي، وفي مقدمتها: أولا، الاحترام التام لسيادة الدول والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية تحت أي ذريعة، وعن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ثانيا، رفض وإدانة الإرهاب بكافة أشكاله والتعاون على مكافحته من خلال دعم جهود حكومات الدول المعنية بناء على طلبها. ثالثا، رفض المقاربات الطائفية وحظر دعم جماعات أوتنظيمات غير مشروعة أو إمداد كيانات من غير الدول بالأسلحة، إلا بترخيص موثق من سلطات الدول المتلقية والإقرار بالحق الحصري للحكومات الشرعية في استخدام القوة لفرض القانون والنظام على أراضيها. رابعا، إعلان مبادئ المواطنة والمساواة وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن إقرار جميع الأطراف بالتزامها بهذه المبادئ وشروعها في مفاوضات جادة حول إرساء منظومة متكاملة لنزع أسلحة الدمار الشامل ووضع ترتيبات مستدامة ومتوازنة لضبط التسلح، سيتيح وقف سباق التسلح والتعامل من منظور شامل مع كافة مخاطر عدم الانتشار، حيث أن الاختلال الهيكلي المستمر في توازنات القدرات العسكرية لا يسمح بتوفير مناخ ملائم لبناء الثقة والتفاوض على القضايا الإقليمية الأخرى بمعزل عن هذه المسألة، التي تمثل تهديدا وجوديا وتضع المنطقة في معرض سباق مستمر ومحموم للتسلح وتهديدات التدخل العسكري الخارجي.

ختاما، نؤكد تطلعنا لانخراط كافة الأطراف بإيجابية في عملية تفاوضية في إطار الأمم المتحدة بما يُجنب الأجيال القادمة، في جميع دول المنطقة، ويلات الحروب والدمار. وأود، في هذا السياق، أن أرحب بما تضمنه جدول أعمال الأمين العام لنزع السلاح، الصادر منذ بضعة أسابيع، من تأكيد لالتزامه بالسعي نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب خطة عمل واضحة لإنشاء تلك المنطقة خلال إطار زمني محدد

تنفيذا لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة.

لقد نجحت الكثير من مناطق العالم في تجاوز نزاعات وحروب استمرت لعقود طويلة وإرساء سلام وتعاون مستدامين، وهو ما لم يتحقق سوى من خلال إرساء قواعد واضحة للعيش المشترك والتعاون واحترام التعددية والاختلافات. ونحن على ثقة من قدرة دول الشرق الأوسط على التوصل لمثل تلك القواعد ونأمل أن يمثل نقاشنا اليوم نواة لخطوات ملموسة عملية وجادة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن مستقبل الشرق الأوسط ينبغي أن يظل جزءا رئيسيا في مناقشاتنا المتعلقة بصون السلام والأمن على الصعيد العالمي. فللأحداث في هذه المنطقة تداعيات في جميع أنحاء العالم، ومستقبل تركيا نفسها مرتبط بهذه المنطقة ليس بقوى الاقتصاد والأمن فحسب، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، بل كذلك بالجغرافيا والتاريخ المشترك الطويل والثقافة.

ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع عنصر أساسي في تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل في الشرق الأوسط. فبلدان المنطقة تتألف من مجتمعات متعددة الأعراق ومتعددة الأديان ومتعددة الطوائف. ويجب علينا جميعا أن نرفض السياسة الانقسامية على الأسس العرقية والدينية والطائفية وأن نتبنى التعددية الثقافية وأن نستوعب الجميع. ونحن بحاجة إلى تعزيز ثقافة التعايش السلمي وإلى الاستماع إلى التطلعات المشروعة للقطاعات الشابة والحيوية من سكان المنطقة. فهذه أفضل فرصنا لإيجاد تسوية طويلة الأجل للنزاعات القائمة، والتي تكمن في صميمها قضية فلسطين.

إن آخر التطورات في فلسطين تذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط عملية السلام. ونعيد التأكيد مرة أخرى على أن الوضع الراهن غير مستدام. وحل الدولتين لا يزال يشكل السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم. لقد تأخر كثيرا إنشاء دولة فلسطين المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. واحترام المعايير الثابتة هو الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها ضمان الأمن للطرفين. ومن شأن الجهود المبذولة في الاتجاه المعاكس أن تشوه مصداقية أي خطة أو مبادرة سلام.

ولا يزال غياب عملية سلام قابلة للاستمرار يعمل على تأجيج التوترات ويؤدي إلى دورات جديدة من العنف. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يغض الطرف عن هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي. ويجب عليه أن يتخذ إجراء لضمان تنفيذ قراراته.

ولا تزال الحالة في غزة، التي تقف على شفا الانهيار بعد عقد من الحصار، تشكل مصدر قلق بالغ. وتتفاقم هذه المأساة بفعل الفجوة الحادة في الموارد المالية في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويقتضي واجبنا الأخلاقي الجماعي دعم الوكالة. وقد أعلنت تركيا عن ١٠ ملايين دولار إضافية للميزانية البرنامجية للأونروا وزادت من هباتها العينية. وآمل أن يوفر مؤتمر إعلان التبرعات المزمع عقده بعد ظهر اليوم منبرا لمناقشة سبل ملموسة لمعالجة حالة الوكالة المالية المأساوية.

وإذ تستمر مساعدتنا للتخفيف من معاناة الفلسطينيين، ينبغي لنا ألا ندخر جهدا في التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع. كما إننا نواصل جهودنا الرامية إلى تهدئة الحالة الميدانية في سورية والنهوض بالعملية السياسية. وقد ظلت تركيا تسهم

بنشاط في مكافحة الإرهاب وجهود تحقيق الاستقرار في ذلك الصدد. وطهرت العمليات التي قمنا به، وبالتحديد درع الفرات وغصن الزيتون، أكثر من ٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الإرهابيين. وعاد حتى الآن أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ من السوريين طوعا إلى ديارهم. وبنفس تلك الروح، نكثف جهودنا الإنسانية، ولا سيما في غفرين. ونواصل تقديم المعونة الإنسانية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية للمنطقة من أجل الحيلولة دون معاناة المدنيين.

وفي سورية، يظل الحل السياسي القابل للتطبيق وذو المصداقية، المبني على معايير الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لبناء بلد ديمقراطي تعددي وغير طائفي في نهاية المطاف، يحافظ على وحدته السياسية وسلامته الإقليمية. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا من أجل تحقيق تلك الغاية. وعلى الرغم من المكاسب العسكرية الكبيرة التي تحققت في الميدان في مواجهة داعش، فإن الدمار الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء سورية والعراق لا يزال يحتاج إلى معالجة. وهذا أمر بالغ الأهمية للقضاء على التربة الخصبة للأجيال الجديدة من المتطرفين وأنشطتهم.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من المساعدة الإنسانية استجابة للأزمات الإنسانية في المنطقة، على الأقل إلى أن تقف هذه البلدان على أقدامها مرة أخرى.

ويجب أن نعترف بأن الاستراتيجية القائمة فحسب على السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية الضيقة لم تنجح ولن تنجح أبدا في الشرق الأوسط. فالاستراتيجية التي لا تخاطب الطموحات الأوسع للناس العاديين لن تؤدي إلا إلى تغذية الشكوك، التي تعتمل منذ سنوات، في أن الدول الأجنبية تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب السكان المحليين.

وسيظل دعم المجتمع الدولي لإعادة إعمار وتنمية البلدان المنكوبة بالنزاعات أداة أساسية لتفادي هذا التصور ومنع الانتكاس إلى نزاعات جديدة. وتندرج ضمن الأولويات الهامة في هذا المسعى العودة الآمنة والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا، وكذلك إعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية في المناطق المحررة من منظمات إرهابية مثل داعش وحزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي – وحدات حماية الشعب,

ويقينا أن الخبرة التركية في هذا السياق مفيدة بشكل خاص. فقد بدأ السوريون العودة طوعا إلى ديارهم في المناطق التي تمكّنا من تحريرها من تنظيم داعش. ونشهد مؤخرا أيضا عودة آلاف الأشخاص إلى عفرين التي طهرناها من وجود حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي/بواسطة عملية غصن الزيتون. وقد واصلت تركيا بذل كل جهد ممكن لاستعادة الحياة الطبيعية في هذه المناطق من خلال إعادة تعمير البنى التحتية وتوفير المرافق الأساسية والأغذية والأدوية والأمن، في ذات الوقت الذي يستمر فيه إنشاء الحكم المحلي.

وختاما، أود أن أؤكد أن تركيا ستواصل بذل كل الجهود الرامية إلى التهدئة في الميدان، مع المضي قدما بالعمليات السياسية لإيجاد حلول للنزاعات التي طال أمدها في المنطقة، وتلبية تطلعات شعوب الشرق الأوسط إلى مستقبل أفضل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة تيوفيلي (اليونان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وما برحت العديد من الأزمات والتحديات المتزايدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا وتؤثر علينا بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ونعرب عن تأييدنا لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذه المناقشة، ونود الإدلاء ببعض التعليقات الإضافية.

لقد تحولت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منطقة نزاع مستوطن خلال السنوات الأخيرة. وترتبت عن ذلك عواقب

وخيمة على أمن المنطقة وتنميتها الاقتصادية. وإن للإرهاب إلى جانب ظواهر أخرى مثل تطرف الأفراد وعودة ظهور الشبكات الإجرامية أثرا كبيرا على استقرار المنطقة ورفاه سكانها. ويشكّل الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط تحديا خطيرا آخر، وينبغي معالجته على أساس حل الدولتين. وتؤثر النزاعات الدائرة في سورية واليمن وليبيا على المنطقة بأسرها نظرا لإمكانية انتشار تداعياتها. وستترتب عن ذلك عواقب إنسانية لا يمكن تصورها على السكان، وتؤدي إلى تدفقات لاجئين وهجرات غير مسبوقة، بالإضافة إلى تهريب البشر والاتجار بهم، وكذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة ونشوء تهديدات غير متناظرة من شأنها تقويض الأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنطقة بأسرها.

ونود في هذا الصدد، الإشارة بصفة خاصة إلى الأزمة السورية وإلى تأثيرها الملموس على بلدنا من جراء الموقع الجغرافي لليونان وعقب تدفقات اللاجئين التي لم يسبق لها مثيل. وليست التحديات التي تسببها هذه الحالة سوى أحد الأسباب الملحّة التي تحتم وضع حد لهذه الأزمة. وفي رأينا، أنه لا بديل للحل السياسي من خلال الحوار الشامل تمشيا مع القرار ٢٢٥٤(٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وسيتيح ذلك معالجة مسألة اللاجئين بطريقة شاملة وفعالة مما يمهد السبيل أمام عودة اللاجئين إلى حياتهم العادية. ويجب تفادي أي إجراء من شأنه أن يحول دون هذه الإمكانية أو أن يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية في البلد.

ولدينا اعتقاد راسخ بضرورة التقيد بمبادئ معينة لأجل استعادة الاستقرار والسلام في المنطقة. ففي المقام الأول، يجب إيجاد حل سياسي لإنهاء هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي، ويتعين تقديم الدعم القوي إليها من جانب المجتمع الدولي وأطراف النزاع معا. وفي الوقت نفسه، لا يزال احترام القانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة وقرارات الأمم المتحدة بمثابة حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن. وفي هذا السياق، فإن من المهم الامتناع عن الأفعال التي تقوض مبدأ السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. وبالمثل فإن المساءلة عنصر هام آخر لا بد من كفالته لأجل وضع حد للإفلات من العقاب. وأخيرا وليس آخرا، فإن من الضروري تعزيز خطة عمل إيجابية للتعاون على شتى المستويات وعلى نطاق أوسع مع التركيز على أوجه التآزر والأنشطة المشتركة، وخاصة من خلال المواضيع البناءة مثل الاقتصاد والتجارة والطاقة والتعليم والبحوث، مع الأخذ في الاعتبار بحقول الغاز الواعدة في المنطقة وتعزيز التعايش والتعددية الدينية والاستفادة من الإمكانات الثقافية غير المستغلة باعتبارها أحد المحركات الرئيسية لقوة الإقناع.

عليه، وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن في المنطقة المجاورة ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على نطاق أوسع، بل أيضا للإسهام في تعزيز خطة العمل للتعاون الإيجابي بين الجهات الفاعلة المعنية في الشرق الأوسط، أطلقت اليونان مبادرات محددة الهدف، بما في ذلك مؤتمر رودس للأمن والاستقرار، ومؤتمر أثينا المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط. وأنشأنا علاوة على ذلك، جنبا إلى جنب مع قبرص، أفرقة تعاون ثلاثي اكتسبت طابعا مؤسسيا مع كل من الأردن وإسرائيل وفلسطين ولبنان ومصر.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد كورنيليو (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أثني على الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيها.

تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

وكما ذكرتم، سيدي الرئيس، عن حق في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق) فإن الشرق الأوسط يُعدُّ من بين مناطق العالم المنكوبة بالأزمات المستمرة قديما وحديثا. وللأسف، كثيرا ما نشهد سيادة قانون الغاب على مبادئ القانون الدولي. ويجب على المجتمع الدولي تحمُّل مسؤوليته الجماعية إزاء عكس هذا المسار عبر التقيد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتُعدُّ هذه المبادئ بمثابة معيار لقياس ما نتمكن من تحقيقه في جهودنا الرامية إلى تعزيز القانون الدولي. فهي مقياس لما نراه صالحا وعادلا بوجه عام.

وأود أن أشير بإيجاز إلى بلدي، قبرص نظرا لأنه محك اختبار حقيقي في تلك المنطقة. وما زلنا نكرر القول بأنه لولا انتهاك قواعد القانون الدولي لما نشأت مشكلة قبرص أساسا، وأنه إذا ما طبقت تلك القواعد اليوم فسوف تُحَل المشكلة بما يحقق مصالح جميع الأطراف المعنية. وليس ثمة خيار آخر سوى مواصلة جهودنا الرامية إلى إيجاد حل متفاوض عليه تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرحب في هذا السياق، بعزم الأمين العام على إيفاد أحد كبار المسؤولين لإجراء مشاورات متعمقة بهدف استئناف العملية السياسية بطريقة مجدية. وأود أيضا أن أردد دعوة الأمين العام إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بزيادة دعمه وتشجيعه لتلك العملية.

وينبغي ألا ننسى أنه تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن يكون واضحا في الإقرار بأن استمرار آليات الضمانات البالية ووجود القوات الأجنبية في مرحلة ما بعد التسوية في قبرص لا يتسقان مع جهودنا الرامية إلى إعادة توحيد بلدنا لكي نصبح دولة عادية مثل باقي الدول، على النحو الذي برع الأمين العام في ذكره.

والمعلوم أن قبرص بلد يمتد عبر أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن له صلات تاريخية وثقافية وثيقة مع بلدان المنطقة. لقد أنشأت قبرص إلى جانب اليونان، كما ذكرت الممثلة الدائمة لليونان، شراكات ثلاثية الأطراف مع البلدان المجاورة لنا: الأردن وإسرائيل وفلسطين ولبنان ومصر. ويستند هذا التعاون إلى التزامنا بالقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد، بوصفهما لبنات أساسية لتحقيق السلام والرخاء لجميع بلدان المنطقة وشعوبها. ونتطلع إلى التعاون مع جيراننا الذين يؤيدون هذه المبادئ.

وفي السياق نفسه، أبرمنا اتفاقات بشأن تعيين حدود مناطقنا البحرية مع مصر وإسرائيل ولبنان. ومكّننا هذا من وضع برنامج لاستكشاف المواد الهيدروكربونية في منطقتنا الاقتصادية الخالصة. ونكرر القول مرة أخرى أن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هي التي تبيِّن الطريق إلى الأمام وليست الإجراءات الانفرادية التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

لقد تابعنا عن كثب التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وهي منطقة ما برحت تزعزعها الاضطرابات والقلاقل والنزاعات غير المسبوقة. لقد بدأ انحسار موجة تلك الاضطرابات الآن، ولكن لا تزال هناك تحديات خطيرة، لا سيما في اليمن وسورية. وستشهد الأشهر القادمة عمليات انتقال في مرحلة ما بعد الحرب ومحادثات سلام وصناديق اقتراع وجهود تعمير. وفي جميع الأحوال، فإن الحل العسكري ليس خيارا ولا غنى عن التقيد بالقانون الدولي الإنساني والتعهد بضرورة حماية المدنيين.

لقد انهزم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكنه يظلّ تهديداً قائماً. وعلينا أن نعزز جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة وعدم السماح لتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المتطرفة باستغلال حالة عدم الاستقرار السياسي مرة أخرى. سيكون للتوصل إلى حل للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية بلا شك أثر إيجابي مضاعف على الأزمات الإقليمية الأخرى في معركة مكافحة خطر التطرف العنيف والإرهاب.

ونؤكّد موقفنا المبدئي ودعمنا التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة على أساس حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وفيما يتعلق بسورية، نؤيد تماماً الجهود التي يبذلها السيد ستافان دي ميستورا، التي تهدف إلى دفع العملية السياسية إلى الأمام. ونظلّ ملتزمين بسورية موحدة ومستقلة وذات سيادة، خالية من أي قوات احتلال أجنبية. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه اللاجئين السوريين والبلدان المجاورة التي تستضيفهم. كما أننا نشجب جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفئات العرقية والمسيحيين والأقليات الدينية الأخرى في الشرق الأوسط. إن قبرص، ذات التاريخ الطويل الأمد للتعايش السلمي بين مختلف الجماعات الدينية، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في تعزيز الحوار بين الأديان.

وأخيراً، ندين التدمير المتعمد للتراث الثقافي في سورية والعراق وفي جميع أنحاء المنطقة. إن التراث الثقافي الآتي من مهد حضارتنا ينبغي حمايته. ولذلك تقف قبرص في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أستهلّ بياني بالتعبير عن تقدير بلادي العالي للرئاسة المميزة التي اضطلعتم بها خلال هذا الشهر لأعمال مجلس الأمن. كما ويُثني وفدُ بلادي على عقد هذه الجلسة الهامة برئاسة السيد نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي. ونهنئكم على استضافة بلدكم الصديق كأسَ العالم لكرة القدم والتنظيم المميز له.

لقد اطّلع وفد بلادي على المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق) الخاصة بهذه الجلسة، ونحن نقدّر عالياً السياسة المبدئية التي ينتهجها الاتحاد الروسي الصديق وعدد معتبر من الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية، وهي سياسة تستند إلى السعي لإيجاد حلول جذرية للأزمات والنزاعات بموجب مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. هذه الأزمات التي تجتاح عالمنا منذ عقود بفعل سياسات حكومات بعض الدول التي تملك القوة العسكرية والاقتصادية والمالية، بأنها تملك القدرة على توظيف عمل المنظمة الدولية خدمة لمصالحها وتقرير مصائر شعوب العالم، واحتكار وسرقة ثرواتها حتى وصل الأمر بهذه الحكومات، وبعضها من الأعضاء الدائمين في هذا المجلس، إلى تبني سياسة اصطناع الأزمات والحروب وإدارتها عن بعد وعن قرب بما يخدم تنفيذ أطماع وأجندات تشكل التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين.

وبالمحصّلة، فإن هذه القوى تتحدى اليوم الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، وتقاوم نظام التعددية، وتستبيح في سبيل ذلك كل المحرّمات، بما في ذلك تشويه الميثاق والتلاعب بأحكام القانون الدولي لتبرير سياساتها تلك، فتمارس العدوان العسكري المباشر وتحتل أراضي الغير بالقوة، ثم تصف كلاً من عدوانها واحتلالها بأنها حرب على الإرهاب، وتدعم استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ثم تصفه بـ ''الحق التاريخي'' حتى لو كان تزويراً للتاريخ، وتدعم الإرهاب ثم تصف هذا الإرهاب بالثورة الدموية المعتدلة والربيع الملوّن بألوان قوس قزح، لكنها في الوقت نفسه تقمع حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان، وتصف هذا الحق بالإرهاب، وتتحالف مع أعتى الديكتاتوريات الوهابية – المصدر الرئيسي للإرهاب في العالم مع الصهيونية الإسرائيلية – وتصف هذا التحالف بالشراكة الاستراتيجية. وتفرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على الكثير من شعوب العالم في انتهاك صارخ لأحكام الميثاق، ثم تختبئ وراء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتزعم أنها تدعم الهدف المتمثل في أن ''لا يتخلف أحد عن الركب''. ولا ننسى بالطبع

في هذه العُجالة انسحاب إحدى هذه القوى من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومن مجلس حقوق الإنسان ومن اتفاقية المناخ. ومن يدري! ربما نرها غداً تنسحب من هذه المنظمة الدولية.

إن بلادي سورية تؤمن بأن أي نظرة جدية ومتوازنة لأسباب النزاعات في الشرق الأوسط، مهد الحضارات كما اتفق الجميع في حديثهم اليوم، يجب أن تنطلق أولاً من الاعتراف بأن السبب الرئيسي لهذه النزاعات كان ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري، وليس نتيجة لما يحاول البعض الترويج له بأنه نزاع عرقي - طائفي - ديني - مذهبي إلخ...، وبسبب فشل هذا المجتمع الدولي في إنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلّة وفي ضمان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. أما أي محاولات لاصطناع أزمات وطنية وإقليمية جديدة لإنقاذ إسرائيل عبر تصفية الحقوق الفلسطينية والعربية، وتوجيه البوصلة بعيداً عن هذه القضية، ومن ثم طرح صفقات استلابية اختلاسية لصوصية، تخالف قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، فإنها لن تؤدي إلا إلى مزيد من الأزمات واستمرار للنزاعات وتصاعد لتهديدات السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

لقد عانت بلادي سورية خلال السنوات الثماني الماضية واحدة من أشد الأزمات مرارة التي تعرض لها عالمنا منذ عقود إلى اليوم، والتي تمثلت في حرب إرهابية عاتية تورطت في دعمها وتمويلها وتأجيجها حكومات دول بعينها، وسخرت لها مليارات الدولارات لعسكرة الحالة في سورية، وأنشأت ومولت مجموعات إرهابية مسلحة، تبنت شعارات دينية متطرفة غريبة عن المجتمع السوري، ثم سخّرت نفس هذه الحكومات طاقاتها لاجتذاب الشباب من أنحاء العالم، بعد أن تلاعبت بعقولهم، وجندتهم كمقاتلين إرهابيين أجانب وأرسلتهم إلى سورية والعراق، وتورطت في هذه العملية حكومات وأجهزة استخبارات في دول عربية وإقليمية وغربية سهلت سفر الآلاف من هؤلاء المتطرفين عبر أراضيها إلى دول الجوار، وتحديداً عبر تركيا. كما غضّت حكومات أخرى الطرف عن سفر هؤلاء الإرهابيين الأجانب إلى سورية، حتى بات الآلاف منهم يشكلون اليوم أزمة عالمية تهدد الجميع دون استثناء، باتت تعرف بظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وخطر عودتهم إلى البلاد التي أتوا منها. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال حتى يومنا هذا تدرب المسلحين والإرهابيين في ١٩ موقعاً محتلاً من قبلها في داخل بلادي سورية، بما في ذلك منطقة التنف ومخيم الركبان الواقعين على المثلث الحدودي السوري - الأردني - العراقي، وتمدهم بالسلاح والذخيرة والوقود والمواد الغذائية وغيرها من الإمدادات اللازمة التي تأتي من ٢٢ قاعدة عسكرية أمريكية خارج سورية، وتقديم التسهيلات اللازمة لتنظيم داعش الإرهابي لمواصلة شن هجماته ضد قوات الجيش العربي السوري.

وفوق ذلك كله، تستمر هذه الحكومات إلى اليوم في تسييس ملف المساعدات الإنسانية في بلادي سورية، وفي سعيها للهيمنة على آليات العمل الأممي وفي تسخير هذه الآليات من أجل تزوير المعلومات وفبركة الأدلة والتلاعب بالتقارير حول حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

هذه التقارير التي استندت بشكل وحيد إلى معلومات كاذبة مقدمة مما يعرف بمنظمة ”الخوذ البيضاء“، وهي الذراع التضليلي لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي، التي أسستها الاستخبارات البريطانية، والتي تبرعت لها الولايات المتحدة مؤخرا بمبلغ ٦,٧ مليون دولار. كل ذلك بقصد تشويه موقف الحكومة السورية وابتزازها وحلفائها في حربهم التي يخوضونها على الإرهاب بالنيابة عن العالم بأسره.

وأؤكد هنا مرة أخرى أن الحكومة السورية لم ولن تستخدم أي مواد كيميائية سامة، لا تمتلكها أصلا، بعد أن تم تدميرها على متن سفن أمريكية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بعلم

بمجلسكم الكريم ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأؤكد أيضا أن المجموعات الإرهابية المسلحة هي من تستخدم هذه المواد، بعد أن تنتجها بمعدات متطورة مصدرها بعض الدول الغربية. وسنقدم في القريب العاجل الأدلة الكاملة حول مصدر هذه المعدات إلى الأجهزة الأممية المختصة. سنقدم هذه المعلومات بالإضافة إلى ١٤٧ رسالة أخرى تم توزيعها على أعضاء مجلس الأمن، وهي كلها ذات صلة باستخدام الإرهابيين في سورية للأسلحة الكيميائية.

من المؤسف أن الفرصة التي أتاحها وفد روسيا الاتحادية الصديق من خلال عقد هذه الجلسة الهامة للتعامل مع مشاكل المنطقة بشكل صادق وموضوعي، وطرح أفكار رائدة لمساعدة شعوب المنطقة على تجاوز المشاكل التي يواجهونها، لم تحفز بعض ممثلي الدول كي يتعاملوا مع هذه الفرصة بصحوة تجمع بين التزام معايير الأخلاق والسياسة ومبادئ القانون، إذ استمعنا إلى بيانات من وفود بريطانيا وفرنسا وأمريكا تتضمن تكرارا للغات دبلوماسية غير لائقة دأبنا على الاستماع إليها لعقود داخل أروقة هذه المنظمة، وذلك للتعمية على جرائم سياسات حكومات هذه الدول العدوانية والاحتلالية، وهي السياسات التي دمرت العشرات من الدول الأعضاء وبددت ثرواتها. وغني عن القول إن هذه الدول نفسها هي أساسا السبب الرئيسي لمشاكل المنطقة، سواء من خلال محاولتها لتبني سياساتها الاستعمارية القديمة ودعمها لسياسات إسرائيل المتطرفة العدوانية، أو من خلال محاولاتها المستمرة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، أو من خلال دعمها المعلن والخفي للجماعات الإرهابية المسلحة وفي رفض إدراج هذه الجماعات على قوائم مجلس الأمن للكيانات الإرهابية، في سعي منها لقلب أنظمة الحكم في بعض دول المنطقة بذرائع كاذبة أضحت مفضوحة في مذكرات سياسيي تلك الدول نفسها.

إن السوريين الذين آمنوا بوطنهم وباستقلال قرارهم قد قاوموا الإرهاب وشروره ودحروه على أجزاء كبيرة من وطنهم. ولن يتوانوا في مسعاهم عن تحقيق هذا الهدف حتى يدحروا الإرهاب والاحتلال عن كل شبر من سورية.

ختاما، كلمة لزميلي ممثل تركيا الذي قال بأن بلده قد حارب الإرهاب في شمال بلدي، وحرر - كما سمعت حوالي ٤٠٠٠ كيلومتر مربع. أريد أن أذكر السيد ممثل تركيا بأن أبسط قواعد القانون الدولي تحتم على حكومته أن تنسق وتتعاون،

هذا إذا كانت نواياها سليمة، مع الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب. لا يجوز من ناحية القانون الدولي أن تقوم دولة بالتوغل داخل أراضي دولة أخرى، خاصة إذا كانت مجاورة وتجمعها بها علاقات تاريخية. لا يجوز أن تتوغل قوات مسلحة لهذه الدولة داخل أراضي دولة أخرى بدون طلب من حكومة هذه الدولة، وهو أمر لم يتحقق في الحالة التركية. ثانيا، القوات العسكرية التركية دخلت إلى بلدي بدون موافقة أو طلب من الحكومة السورية. ثالثا، الحكومة التركية هي السبب الرئيسي للإرهاب الذي انتشر في كثير من بقاع بلدي، خاصة في المنطقة الشمالية، من خلال تسهيل دخول وعبور وتمويل وتدريب وتسهيل حركة الإرهابيين من شذاذ الآفاق الذين تم استقدامهم من زوايا الأرض الأربع بعلم الحكومة التركية والاستخبارات التركية. رابعا، تركيا هي جزء من الأزمة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة ككل. شأنها في ذلك، بحكم سياساتها طبعا، شأن إسرائيل والسياسات الإسرائيلية. خامسا، من حق بلدي أن يحرر كل أراضيه المحتلة، سواء من قبل إسرائيل أو من قبل تركيا. من حق بلدي أن يحارب الإرهاب وداعمي هذا الإرهاب فوق أي بقعة من أراضيه.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): توخيا للإيجاز، سأقرأ نسخة مختصرة من بياني. أود أن أشكر الرئاسة الروسية على تنظيم مناقشة اليوم ودعوة وفد بلدي للمشاركة فيها. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد سيرغي فرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، وأن أثني على الدور الهام الذي قام به في عملية أستانا، وهي واحدة من أكثر العمليات فعالية في إقرار السلام والأمن في الجمهورية العربية السورية، بمشاركة الاتحاد الروسي، وتركيا، وبلدي.

إن إجراء استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب، في المقام الأول، النظر في الأسباب الجذرية لها. كما ينبغي أن يتطرق هذا التحليل إلى الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. ويوضح تحليل متعمق لجميع أسباب النزاع والحرب في المنطقة خلال العقود القليلة الماضية أنه في معظم الحالات يظهر قاسم مشترك، هو التدخل الأجنبي أو التدخلات الخارجية أو الاحتلال الأجنبي أو مزيج من الثلاثة. وحتى في الحالات النادرة التي تكون فيها أسباب النزاع داخلية، يتم التلاعب به وتصعيده وإطالة أمده عن طريق التدخل غير المشروع من جانب قوى في المنطقة أو من بلدان خارج المنطقة.

إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو محور جميع النزاعات في الشرق الأوسط. لقد استمر هذا الظلم لأكثر من ٧٠ عاما وتفاقم بسبب السياسات الإسرائيلية التوسعية والعدوانية تجاه الفلسطينيين والمنطقة بوجه عام. ولا يزال النظام الإسرائيلي وسياساته العدوانية والتوسعية، إلى جانب سلوكه تجاه جيرانه، يشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن الإقليميين. وفي حين أن الأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان السوري لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، فقد نفذ النظام أكثر من ١٠٠ ضربة في سورية ولبنان. وعمليات القتل الجماعي التي ارتكبتها إسرائيل مؤخرا ضد المدنيين العزل في غزة أحدث تعبير عن نمط قديم اتبعه النظام الإسرائيلي على مدى السنوات السبعين الماضية.

ويعد الإعلان غير القانوني بشأن القدس الشريف ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى تلك المدينة مثالا آخر على اتباع سياسة لا تؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي. ولم يكن الإفلات من العقاب الذي ما برح النظام يتمتع به منذ أمد طويل ليتحقق لولا دعم الولايات المتحدة.

وهناك عوامل رئيسية أخرى تساهم في ذلك. فجميع التدخلات الأجنبية وحالات الاحتلال، وجميع الجهود الرامية إلى التلاعب بشعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أدت إلى مناخ من عدم الاستقرار، يشكل أرضا خصبة للإرهابيين والمتطرفين. وتحولت الجماعات، التي تلقت دعما في البداية من بعض الدول والأطراف داخل المنطقة وخارجها لتحارب من أجلها، في نهاية المطاف إلى وحوش، مهددة داعميها ومن أوجدوها. ونتيجة لذلك، أصبح الإرهاب والتطرف أقوى وأكثر انتشارا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم عقب الغزوات الكثيرة التي شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

أما الأزمات الأخرى في المنطقة، مثل الأزمات في ليبيا والعراق وسورية واليمن، فكلها أمثلة على الأزمات التي يجري تأجيجها من خلال الغزو والتدخل الأجنبي غير القانوني والإرهاب والتطرف والعنف. وقد استمرت هذه المشاكل وتعمقت بسبب تقاعس المجتمع الدولي عن الاضطلاع بمسؤولياته في معالجة الأسباب الجذرية وجراء الإجراءات الخاطئة للأطراف الخارجية.

إن الحالة في اليمن تمثل تهديدا خطيرا جدا للأمن الإقليمي والدولي وأرضا خصبة أخرى للجماعات الإرهابية. والحرب العدوانية التي يشنها التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن والعديد من جرائم الحرب التي يرتكبها تهدد بشكل مباشر السلام والأمن. وأعمال من قبيل الهجمات المتعمدة

على المناطق السكنية والأهداف المدنية وفرض حصار إنساني واستخدام المجاعة كأسلوب من أساليب الحرب وحرمان وكالات الإغاثة الدولية من إمكانية الوصول، كلها جرائم حرب يُعاقب عليها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يحاسب المجتمع الدولي ومجلس الأمن النظام السعودي على تلك الأعمال الإجرامية. ويجب أن يتدخل بفعالية لإنهاء العملية العسكرية الطائشة، بما في ذلك الهجوم الجاري على الحديدة – شريان الحياة للمعونات الإنسانية الأساسية للملايين من المحتاجين في اليمن – والتوصل إلى وقف لإطلاق النار وضمان تقديم المساعدات الإنسانية والطبية واستعادة السلام والاستقرار في البلد من خلال الحوار بين الأطراف اليمنية بشأن المصالحة الوطنية من دون شروط مسبقة.

منذ بداية المأساة الحالية في الجمهورية العربية السورية، ما فتئت إيران تدعو إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع على أساس احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية فضلا عن حق الشعب السوري في تقرير مستقبله السياسي. وأكدت إيران من جديد المرة تلو الأخرى إنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحالة في سورية. وعلى هذا النحو، فقد أيدنا دائما الالتزام بعملية حقيقية يقودها ويملك زمامها السوريون من أجل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وفي حين تواصل الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميين السعي إلى تحقيق أهدافهم الضيقة والقصيرة النظر في المنطقة، بذلت إيران وروسيا تضحيات كبيرة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة.

وكما تبرهن مشاركتنا في اجتماعات أستانا والفريق الدولي لدعم سورية، فإننا ندعم أي مبادرة يمكن أن تساعد في إنهاء هذا النزاع. وقد تطورت صيغة أستانا، التي تشكل روسيا وتركيا وإيران دولا ضامنة لها، لتصبح أداة فعالة لمنبر مشترك لمكافحة الإرهاب والإسهام في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في سورية. والبيانات العدائية لبعض الدول التي نستمع إليها في هذه الأيام، بما في ذلك اليوم، يعمل على إدامتها بنشاط أولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى خلق عدو وهمي من أجل بيع أسلحتهم وإطلاق سباق تسلح في المنطقة. وهم لا علاقة لهم بالسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن إنشاء منتدى للحوار الإقليمي في الخليج الفارسي أفضل السبل لحل الأزمات الإقليمية وبناء منطقة أقوى. إن الهدف المتمثل في بناء منطقة قوية، بدلا من السعي إلى الهيمنة وإقصاء الجهات الفاعلة الأخرى، متجذر في إدراك الحاجة إلى احترام مصالح جميع الأطراف المعنية. وأي مسعى للهيمنة من جانب أحد البلدان ليس غير ملائم فحسب، بل إنه درب من دروب المستحيل بشكل أساسي. وفي الواقع، فإن من يصرون على هذا المسار يتسببون في عدم الاستقرار.

وبوصفنا ورثة لأكثر الحضارات ثراء، يجب أن تقف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شامخة. ويمكننا حل مشاكلنا فيما بيننا وتأمين مستقبل أفضل لجميع أطفالنا دون التدخل الخارجي والمحسوبية، وهو ما يكلفنا كثيرا على صعيد كرامتنا الجماعية، وكذلك تنميتنا المستقبلية.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): تأتي هذه المناقشة في وقت حاسم الأهمية بالنسبة للشرق الأوسط، لأن الصراعات من سورية واليمن إلى غزة ولبنان تستمر في التصاعد. ويؤدي الاتجاه الحالي إلى تأجيج عدم الاستقرار والوحشية. وعندما ننظر في التحديات التي تواجه الشرق الأوسط، لا يمكننا أن نتجاهل القاسم المشترك – إيران التي تضطلع بدور محوري في زعزعة استقرار المنطقة. وتهديدها يستند إلى ثلاث ركائز شريرة: الطموحات العسكرية النووية وتعزيز عدم الاستقرار الإقليمي من خلال وكلائها من الجماعات الإرهابية، وبرنامجها للقذائف

التسيارية. وتبدأ تلك الأخطار في منطقتنا، ولكنها لا تنتهي هناك. فهي عالمية وتعرضنا جميعا للخطر.

ولا تزال الأنشطة الإيرانية النووية وأنشطتها المتصلة بالمجال النووي – الركيزة الأولى – أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن المزيج المؤلف من سعي إيران إلى امتلاك قدرات نووية ونواياها المعروفة جيدا. وكما كشف رئيس وزراء إسرائيل في ٣٠ نيسان/أبريل، فقد سعت إيران إلى الحصول على أسلحة نووية على مدى عقود، وهي تواصل مشروعها السري لامتلاك قدرة على إنتاج السلاح النووي. وحتى بعد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥، لم تتغير طموحات إيران. فقد حافظت إيران على قدراتها على التخصيب للاستخدام العسكري في المستقبل ولم تتوقف مطلقا عن تطوير وسائل الإيصال.

وأخفقت خطة العمل الشاملة المشتركة في عرقلة جميع الطرق صوب امتلاك إيران لسلاح نووي لأجل غير مسمى. وفي الممارسة العملية، فإنه من خلال تخفيف الجزاءات، مكنت خطة العمل نظاما خبيثا من استغلال النوايا الحسنة للمجتمع الدولي واستغلالها في العدوان في المنطقة وفي الداخل. وسلوك إيران لم يتحسن. وفي الواقع، فقد استمر في التدهور. ويتحتم علينا أن نعمل معا على منع إيران من حيازة أسلحة نووية، بما في ذلك من خلال الضغوط والجزاءات الاقتصادية.

إن إيران نظام عنيف ومتطرف يضمر نوايا عنيفة ومتطرفة. ولا يمكن أن يسلم أي مدني أو مجتمع أو بلد في الشرق الأوسط من طموحات إيران القائمة على الهيمنة لالتهام جيرانها ومحيطها وما وراءه. وأطماع إيران الإقليمية هي الركيزة الثانية. وهي تتألف من بعدين رئيسيين: أولا، أيديولوجيتها المتشددة، التي تتجلى في عدد لا يحصى من بيانات المرشد الأعلى لإيران خامنئي وغيره من كبار المسؤولين في النظام فيما يتعلق بخطة إيران النهائية لتصدير الثورة إلى جميع أنحاء العالم. وثانيا، استراتيجيتها للإرهاب المباشر والإرهاب بالوكالة ونشر التخريب من الداخل. ومن خلال تشغيل المنظمات الإرهابية عن بعد، فضلا عن عشرات الآلاف من مقاتلي الميليشيات تحت قيادة فيلق الحرس الثوري الإيراني، تحاول إيران تجنب المسؤولية وتسعى إلى زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي وتوطيد قبضتها على البلدان ضحيتها.

وإذا نظرنا إلى خريطة لمنطقة الشرق الأوسط، فإن خطة إيران واضحة. فهي قد نشرت استراتيجيا وكلاء لها في جميع أنحاء المنطقة بهدف تشكيل جسر بري يربط طهران بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق العراق وسورية ولبنان. وزادت إيران من سيطرتها على مضيق باب المندب الاستراتيجي، وهو ممر قيم للغاية للتجارة بين آسيا وأوروبا، وعلى مضيق هرمز، الذي تمر من خلاله ٢٠ في المائة من إمدادات النفط العالمية. وما من أحد يُقدر النمو الاقتصادي والازدهار وحرية الملاحة سيكون على استعداد لمقايضة يد آدم سميث الخفية بأصابع آية الله خامنئي. وقد شاهدنا هذا الخطر حينما هاجم الحوثيون، وكلاء إيران في اليمن، السفن في البحر الأحمر.

إن إيران تدرب وتمول وتوجه الجهات الفاعلة الإرهابية من غير الدول وتمدها بالأسلحة التي لا تملكها سوى الدول. إنها تنقل معرفتها إلى تلك الجماعات الإرهابية، مما يمكنها من تكوين قدرات مستقلة. فلنأخذ حالة سورية على سبيل المثال. لقد عززت إيران وجودا عسكريا طويل الأجل في جميع أنحاء البلد، بإبقائها ما لا يقل عن ١ ٥٠٠ مقاتل من فيلق القدس يوجهون الميليشيات الشيعية. كذلك يوجه الحرس الثوري الإيراني عشرات الآلاف من المقاتلين الأجانب الموجودين في الجمهورية العربية السورية وعشرات الآلاف من الميليشيات السورية. إن إيران تسيطر على الموارد الطبيعية والبنى التحتية السورية، وتقوم ببناء قواعد عسكرية طويلة الأجل في جميع أنحاء البلد من أجل ترسيخ أقدامها في الجمهورية العربية السورية.

أما في اليمن، فقد سارعت إيران في جهودها لتهريب الأسلحة المتطورة والبراعة التكنولوجية إلى الحوثيين. ووفقا لآخر تقرير صدر عن فريق خبراء الأمم المتحدة، فإن إيران غير ممتثلة للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن آخر تقرير للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2018/602) خلص أيضا إلى نفس الاستنتاج ومفاده أن الحوثيين يستخدمون القذائف الإيرانية. أما في العراق فالحالة الإنسانية لا تختلف كثيرا. إذ أن إيران تمول وتسلح وتدرب الميليشيات المرتبطة بها والموجودة هناك.

ما من مثال أفضل على النزاعات في الشرق الأوسط التي تبدأها إيران وتنهيها مع حزب الله في لبنان. وبالإضافة إلى تكديس عشرات الآلاف من الصواريخ والقذائف، فإن آخر مؤامرات إيران هي تحويل لبنان إلى مصنع للقذائف الدقيقة التوجيه إلى حد كبير في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبين صفوف المدنيين، فضلا عن تعزيز قبضة حزب الله اللبناني على النظام السياسي. إن إسرائيل لن تسمح لحزب الله بالحصول على تلك القدرات. ودللت إيران أيضا على وجودها في المنطقة الواقعة إلى جنوب إسرائيل. وأكد مرة أخرى يحي السينوار، رئيس حماس في غزة، في ١٨ أيار/مايو أن إيران زودت كتائب القسام وغيرها من الجماعات الإرهابية في غزة بالأموال والمعدات والخبرة العسكرية.

تنفق إيران في كل سنة سبعة مليارات دولار تقريبا على تمويل وكلائها والمنظمات الإرهابية، على حساب رفاه مواطنيها. واسمحوا لي أن أوضح هذا للمجلس. في إيران، أي طبيب يعمل في مستشفى حكومي مع خبرة في المهنة من خمس إلى ست سنوات يتقاضى أجرا في الشهر ٦٠٠ دولار، ولكن أي وكيل إرهابي لإيران يكسب ٨٠٠ دولار في الشهر وأي إرهابي من حزب الله، يمكن أن يصل أجره إلى ١ ٨٠٠ دولار في الشهر. إن إنفاق الدولة يعطي رؤى واضحة لأولوياتها، أي أولويات إيران المالية، وهي الموت والدمار، بدلا من رفاه أبناء شعبها. ولا يمكن لأحد في إيران سوى من يحملون لقب ”آية الله“ أن يستثمر في مفاعلات الماء الثقيل بدلا من استخدام الماء العذب لأبناء الشعب الإيراني.

الركيزة الثالثة للتهديد الإقليمي والتهديد العالمي لإيران تكمن في برنامج القذائف الواسعة، بما في ذلك القذائف القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى القادرة على حمل رؤوس حربية نووية. إن قدرات إيران التسيارية ونشرها في جميع أنحاء المنطقة موثقة توثيقا جيدا في العديد من تقارير الأمم المتحدة. ومنذ التنفيذ الأولي للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أجرت إيران عشرات التجارب للقذائف التسيارية. ومن السخرية أن إيران تدعي الحاجة إلى الدفاع عن النفس، في حين أن بقية العالم مهدد بالقذائف التسيارية الإيرانية. فعلى سبيل المثال، قال نائب قائد فيلق الحرس الثوري الإسلامي، حسين سلامي:

> ”توجد اليوم أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قذيفة جاهزة للإطلاق باتجاه إسرائيل وتوجد عشرات الآلاف من القذائف الطويلة المدى جاهزة في أماكن مختلفة حول العالم الإسلامي قادرة على محو إسرائيل من الخريطة الجغرافية السياسية.“

يجب على المجتمع الدولي منع إيران من حيازة وتطوير واختبار وتكديس هذه القدرات التسيارية ومنع انتشارها في جميع أنحاء العالم.

إن العالم يواجه نظاما لا يمكن الوثوق بها. ولا تزال إيران أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم. إن النظام الإيراني القمعي ينفذ مئات حالات الإعدام كل عام، ويسجن الصحفيين، ويقمع الأقليات العرقية، ويدمر أماكن العبادة الآمنة للأقليات الدينية ويميز على أساس الانتماء الإثني والتوجه الجنسي وعلى أساس نوع الجنس. وفي بعض الأحيان، يبدو أن رجال الدين ممن يحملون لقب آية الله أخذوا على عاتقهم صنع مزيج نهائي

لأسوأ كابوس تصوره الأديبان الروسيان تولستوي ودوستويفسكي في روايتهما، في الواقع إن حكومة إيران رابطة للرجال الذين يرتكبون العنف ضد البقية منا. وينبغي أن يحكم عليهم الناس الذين سجنوهم وأعدموهم.

عندما يتعلق الأمر إسرائيل، فإن غاية إيران النهائية أمر لا يمكن إنكاره. فقد وضع المرشد الأعلى لإيران جدولا زمنيا لمدة ٢٥ عاما لتدمير إسرائيل. إن إيران لا تطالب فقط بإبادة إسرائيل، بل تقوم بأعمال حاسمة من أجل تحقيق هذه الغاية. إن إيران تمول وتدعم وتسلح حزب الله وحماس. وقد نفذت هجمات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية في جميع أنحاء العالم. وفي الأشهر القليلة الماضية وحدها، أرسلت إيران المركبات الجوية غير المأهولة مسلحة بالمتفجرات وأطلقت وابلا من الصواريخ من سورية إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. إن ما تقوم به إيران من أفعال تعرض مواطنينا للأذى بصورة مباشرة. ويجب ألا نتسامح بعد الآن لإيران بأن تستمر في العداء والعدوان. لم يفت الأوان بعد لوقف إيران من مواصلة سياساتها الخبيثة في جميع أنحاء المنطقة. إسرائيل تعرف دائما كيف تحمي نفسها ولكن من واجب المجتمع الدولي أن يهب ويقف في وجه الراديكالية ومواجهة هذا النظام الخطير. إن القيام بذلك الآن يمهد الطريق لتحقيق مستقبل أفضل للمنطقة والعالم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، أود أن استهل بياني بالإعراب عن تقدير جامعة الدول العربية لمبادرتكم بالدعوة إلى هذا النقاش الهام، وأهنئ وفد روسيا الاتحادية على إعداد الورقة المفاهيمية المميزة التي نتخذها أساسا لهذا النقاش. ونرحب بسعادة نائب وزير خارجية روسيا وبترؤسه لهذه الجلسة الهامة.

كما ذكر معظم المتحدثين اليوم فإن الشرق الأوسط كان ولا يزال مهدا للحضارات. فمنذ قيام منظمة الأمم المتحدة شهد الشرق الأوسط عددا من الحروب المدمرة شاركت فيها قوى دولية مختلفة، ابتداء من حرب ١٩٤٨ ومرورا بحرب ١٩٥٦ إلى حرب ١٩٦٧، ثم حرب ١٩٧٣ التي فتحت الباب أمام الدول العربية لبدء سعيها الجاد نحو التوصل للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، بدءا من مبادرة رئيس مصر الراحل، أنور السادات، بزيارة إسرائيل ومرروا بتوقيع إطاري كامب ديفيد للسلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٨ ومعاهدتي السلام المصرية – الإسرائيلية والأردنية — الإسرائيلية، ومرورا بمفاوضات أوسلوا ومؤتمر مدريد للسلام، ومبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢، التي أقرت جميعها حل الدولتين كأساس لتسوية عادلة وشاملة، من جهة واعتمدت خارطة الطريق من الجهة الأخرى التي تضمنت قضايا الوضع النهائي الخمس التي شكلت وما زالت وستشكل المحاور الرئيسية لأي عملية سلام حقيقية، وأنشأت بالتوازي اللجنة الرباعية الدولية لتشرف إشرافا مباشرا على التنفيذ، وضمنت الأمم المتحدة لها انخراط كافة أجهزتها، وعلى رأسها مجلس الأمن في عملية التسوية السلمية. هذه هي الخلفية التاريخية.

مما لا شك فيه أن أي مراجعة منصفة للأمم المتحدة لأسباب اندلا ع النزاعات والحروب في منطقة الشرق الأوسط واستمرارها وأسباب فشل المنظمة في إقرار السلم والأمن الدوليين ستوضح عددا من الأسباب الرئيسية لهذا الفشل الذريع، من بينها ما يلي. أولا، غياب أي أفق سياسي واضح لعملية سلام في الشرق الأوسط تأخذ في الحسبان الخطة التي طرحها الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير من هذا العام، وقرارات جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى مستوى الوزاري، خاصة في ضوء قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، يمثل تحديا للشرعية

الدولية ولكافة المواثيق والاتفاقات السابقة، وكافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وما تردد إعلاميا عن توجه أمريكي بعدم الاستمرار في التفاوض على قضايا الوضع النهائي الخمس كأساس للتوصل إلى سلام، وعن استبدال ذلك بالسعي إلى إقامة مشاريع اقتصادية كبرى بدعم وتمويل من دول عربية ودول أخرى تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.

فمما لا شك فيه أن محاولات استبعاد قضية القدس من مفاوضات الحل النهائي بالسعي لحسمها بقرار أحادي الجانب لا يلقى أي قبول في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، ومحاولات استبعاد قضية اللاجئين من خلال وقف تمويل الأونروا وحجب تمويل أنشطة السلطة الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الحيلولة دون إنشاء آلية لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية التي أدت لاستشهاد ما يزيد على ١٣٠ فرد وإصابة ما يزيد عن ١٣ ألف من المدنيين، كل هذه المؤشرات تؤكد على الحاجة إلى رؤية واضحة متكاملة تعود بعملية السلام إلى مسارها الشرعي.

ثانيا، تزامن غياب الأفق السياسي في منطقتنا مع الغموض الذي يشوب جهود نزع السلاح في المنطقة، وأولها نزع السلاح النووي ثم باقي أسلحة الدمار الشامل، بل وغياب أي جهد من جانب الدول الثلاث المودع لديها معاهدة حظر الانتشار النووي والأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ خطة العمل الرابعة التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر. والنتيجة المؤسفة التي نراها هنا هي استمرار إسرائيل تحت سمع وبصر الأمم المتحدة في حيازة قدرات نووية مبهمة لا تخضع لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. في الوقت الذي يجري فيه استخدام السلاح الكيميائي في سورية، وتفشل الأمم المتحدة في تحري هذا الاستخدام وتحديد المسؤولية عنه. وكل ذلك يُنذر بأن تنطلق منطقة الشرق الأوسط في مرحلة أخرى من سباق التسلح التقليدي كما شاهدنا مؤخرا وغالبا التسلح النووي أيضا لتحقيق التوازن الاستراتيجي المفقود في التسلح، خاصة مع تزايد القلق الدولي من القدرات النووية الإيرانية.

ثالثا، إساءة تفسير بعض القوى الدولية والإقليمية للتوجهات العربية نحو التغيير والتطوير، وخاصة في الدول التي شهدت ثورات شعبية أو حراك مجتمعي هدفها تغيير بعض أنظمة الحكم فيها منذ عام ٢٠١١، أو في الدول التي شهدت تغييرات في إطار من السعي نحو التحديث والتطوير الذاتي؛ والذي تجلت مظاهره في تزايد حاد في التدخلات السافرة غير المرغوب فيها في شؤون الدول العربية الداخلية، وفي دعم لتيارات دينية أو إثنية أو عرقية بعينها تحقيقا لمصالح ضيقة التي لا تتفق مع ما كانت الشعوب العربية ترمي إليه من هذه التغييرات. والأمثلة على ذلك واضحة. فهناك من يدعم الأكراد ويحرضهم على الانفصال، ومن يدعم حزب الله وحماس. والجهاد الإسلامي سعيا للنفوذ وإذكاء شعلة الصراع العربي الإسرائيلي، ومن يدعم الإخوان المسلمين سعيا لاستعادة أمجاد إمبراطوريات زالت، ومن يدعم الشيعة لزعزعة الاستقرار في الدول العربية السنية لإذكاء روح صراع الأديان والحضارات، ومن يدعم الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل داعش وجبهة النصرة وأنصار بيت المقدس وغيرها، في أنشطتها في الدول العربية بهدف إظهار أنظمة الحكم فيهم بمظهر الضعف والرفض الشعبي لبقائها في السلطة خلافا للواقع.

رابعا، إساءة تفسير مجلس الأمن والمجتمع الدولي بل وإساءة استخدامهما للخلافات العربية – العربية وذلك على عكس مواقفهما من الخلافات الداخلية القائمة في مجموعات سياسية وإقليمية أخرى، والتي يدعم المجلس والمجتمع الدولي تسويتها بجهود ذاتية مكثفة تغلّب الصالح الإقليمي على الصالح الفردي، ودون تدخل خارجي يخضع للمصالح الذاتية للدول المُتَدَخِّلة، خاصة إذ ما دخلت اعتبارات الثروة والنفوذ كعناصر في تحديد وتوجيه

المواقف السياسية الداعمة لطرف أو لآخر في هذه النزاعات في المنطقة. ويزيد من تفاقم الموقف تعدد الوسطاء الخارجيين ولاختلاف الوضع في توجهاتهم على حساب التوجهات العربية ذاتها بما فيها توجهات جامعة الدول العربية. ويوضح ذلك بجلاء الحاجة إلى طاقات إيجابية جديدة تقود إلى التغلب في أقرب فرصة على الخلافات العربية – العربية وتعزيز فاعلية العمل العربي المشترك، خاصة وأن الدول العربية تمتلك كافة المقومات البشرية والمادية القادرة على تحقيق ذلك.

خامسا، تحوّل منطقة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة مناطق النزاعات فيها، إلى ساحة للصراع بين القوى الكبرى. ولعل استخدام حق النقض بين القوى الدولية في مجلس الأمن، خاصة في التعامل مع القضية الفلسطينية والقضية السورية وغيرهما من القضايا العربية الملحة يعطي مثالا واضحا على استخدام تلك القوى الدولية لمقدرات الشعوب والدول العربية لتثبيت مناطق نفوذها ولتعزيز تحالفاتها ومكاسبها الإقليمية، بغض النظر عن المعاناة الإنسانية العميقة أو الخسائر المادية الهائلة التي يسببها هذا الصراع على الأراضي العربية؛ والذي يمكن معه القول أن الصراعات العربية قد تحولت إلى صراعات بالوكالة بين القوى الكبرى تحد وبقوة من قدرتنا كعرب على القضاء على هذه الصراعات نهائيا والتفرغ لجهود التنمية، ولا تتفق مع المسؤوليات الجسيمة المنوطة بهذه القوى بحطم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن.

لن يتسع الوقت اليوم للاسترسال في المزيد من التحليل المتعمق للأسباب الكامنة للنزاعات في منطقة الشرق الأوسط أو للغوص في التعرف على أسبابها الجذرية. فالوضع معقد جدا ومتشابك ويحتاج إلى جلسات عديدة. إلا أنني أختتم بياني بتعليق أخير على اقتراحكم بإطلاق حوار إقليمي مماثل لعملية هلسنكي التي تمت في أوروبا في السبعينيات، بمشاركة لاعبين خارجيين؛ وبدء هذا الحوار بمبادرة السلام العربية وبخطة العمل حول البرنامج النووي الإيراني بهدف بناء الثقة بفي مثلث يشمل الدول العربية وإسرائيل وإيران. وعلى الرغم أن هذه لم تكن المرة الأولى التي يتم فيها طرح هذا التصور فإن التساؤل المحوري الذي يطرح نفسه هو عن أي ثقة نتحدث في ظل استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان، وإعاقتها المدعومة من بعض القوى الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي ظل استمرار كل من إسرائيل وإيران في بناء قدرات نووية مبهمة، وفي ظل تدخلات إيران السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية من خلال دعم منظمات معروفة بتوجهاتها المناهضة للحكومات العربية على أسس دينية أو إيديولوجية،

واستمرار احتلالها للجزر العربية وسعيها لفرض الهيمنة على منطقة الخليج العربي، بل وعلى أجزاء أخرى في العالم العربي. إن جامعة الدول العربية ترى أن الدخول في حوار مماثل لعملية هلسنكي يمكن أن يشكل تطورا إيجابيا إذا ما قام على أساس إجراءات عملية تقود نحو السلام الشامل والعادل وتحترم سيادة الدول العربية على أراضيها ومقدراتها وعلى أساس التزام واضح من جميع الأطراف بعدم التدخل في الشؤون الداخلية وباحترام الوحدة الإقليمية للدول الأخرى وبالالتزام بالشرعية الدولية المتمثلة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وبالتزام أوضح بميثاق الأمم المتحدة وبقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق فيما يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف وإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والكف عن السعي لفرض الهيمنة على المنطقة العربية أو أي أجزاء منها. وهنا فإن جامعة الدول العربية تتطلع لأن يقوم الأمين العام بدور أكثر محورية في إعادة السلام والاستقرار للمنطقة في المجال السياسي وفي مجال إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل من

خلال مساعيه الحميدة. وكلنا ثقة بقدرة العالم العربي على تجاوز محنته الحالية والانطلاق في مسيرة السلام والتنمية والتقدم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للأردن.

السيدة بحوث (الأردن): شكراً سيدي الرئيس، واسمحوا لي أن أرحب بنائب وزير الخارجية، السيد سيرغي فيرشينين، وأن أتقدم بجزيل الشكر للاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى توجيه الدعوة لنا للمشاركة فيها. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش على كلمته هذا الصباح.

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أنه رغم وجود توافق دولي بشأن أهمية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحقيق وإدامة الأمن والسلم الدوليين، فلا تزال هناك حاجة ماسة لمزيد من التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي المشترك لحل قضايا ونزاعات هذه المنطقة وإنهاء معاناة شعوبها.

ويرى الأردن أن ما تحتاج إليه المنطقة هو التزام سياسي حقيقي ومقاربة شاملة واضحة لإرساء السلام. فهناك مسؤولية على المجتمع الدولي في الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها، كما أن هناك مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي تجاه المساعدة في معالجة التحديات التي تواجه المنطقة، وذلك بموجب قرارات الشرعية الدولية، وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولن نتمكن من تحقيق الأمن والسلام طالما استمرت أسباب النزاعات متجذرة.

لن ينعم الشرق الأوسط بالأمن والاستقرار إلا عبر إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وعن طريق مفاوضات جادة ومؤطرة زمنيّاً، تعالج كافة قضايا الوضع النهائي وتقود إلى تطبيق حلّ الدولتين. وهو الحل الوحيد للصراع الذي تقوم بموجبه الدولة الفلسطينية المستقلة، والقابلة للحياة والمتواصلة جغرافياً على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل.

وتحذر المملكة من المحاولات الإسرائيلية المستمرة لتغيير هوية القدس وطابعها، وتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف، لأن ذلك يمس بمشاعر مئات الملايين من المسلمين في كافة أنحاء العالم. وستستمر المملكة في الدفاع عن القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، انطلاقاً من الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة فيها التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. ونؤكد هنا أن القدس هي إحدى قضايا الحل النهائي التي يجب أن يتم حسمها من خلال المفاوضات، أما القدس الشرقية فهي جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

لا بد من الاستجابة الدولية الفاعلة لاحتياجات الدول التي تعاني من صراعات. وكذلك لدعم الدول المضيفة للاجئين في المنطقة ومساعدتها. فالأردن تحمل تبعات موجات لجوء مختلفة كان آخرها موجة اللجوء السوري الذي شكل ولايزال يشكل ضغوطاً على قطاعات مختلفة، حيث يستضيف الأردن ما يزيد عن ١,٣ مليون لاجئ سوري. وهنا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في مشاركة أعباء تبعات اللجوء السوري، والتي لا يستطيع الأردن تحملها لوحده. كما لا بد من بذل قصارى جهودنا لتعزيز الدور الإنساني والأخلاقي للمجتمع الدولي حيال مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتقديم الدعم المالي لوكالة الأونروا عبر تخطيط مالي طويل المدى، والذي يُترجم كرسالة سياسية مفادها أن المجتمع الدولي لم يتخلّ عن اللاجئين الفلسطينيين ولن يتركهم ضحايا للعوز واليأس، ولن يُسهم في حرمان نحو ١,٥ مليون طالب وطالبة فلسطينية من حقهم في التعليم في مناطق عمل الأونروا الخمس. يجب أن يبقى عمل الأونروا حيويا حتى يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.

يؤكد بلدي على أهمية استمرار دعم الجهود الدولية لتحقيق حل سياسي للأزمة السورية، بما يضمن سيادة سورية ووحدة أراضيها، يقبله الشعب السوري ويحقق تطلعاته وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد توجت الجهود الأردنية من أجل خفض العنف وتحقيق الاستقرار في سورية باتفاق خفض التصعيد في الجنوب السوري، والذي يعد خطوة هامة لوقف العنف في سورية وإيجاد الظروف الملائمة لحل سياسي مستدام للأزمة السورية، وتهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين. نحن نتابع بقلق ما يجري حاليا في الجنوب السوري، مشددين في هذا السياق على احترام الاتفاق. وندعو المجتمع الدولي إلى العمل على وقف التصعيد العسكري في الجنوب السوري.

كما نؤكد أن المملكة الأردنية الهاشمية ستستمر في تقديم كل ما في استطاعتها لدعم الأشقاء السوريين وتلبية احتياجات اللاجئين السوريين، الذين تحمل الأردن مسؤولياته كاملة إزاءهم، وعلى المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته أيضا تجاههم. ويجب أيضا على الأمم المتحدة التعامل مع أي مشكلة نزوح جديدة في الجنوب السوري في الداخل السوري ومن الداخل السوري. وسيدعم الأردن وفق قدراته أي جهد لإسناد الأشقاء داخل أرضهم ومن داخل وطنهم.

كما يؤكد الأردن أنه لا بديل للحل السياسي للأزمة اليمنية وبما تتوافق عليه جميع مكونات الشعب اليمني للحفاظ على وحدة اليمن وأراضيه. كما يشدد على أهمية تطبيق القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يمثل خريطة طريق شاملة ومتوازنة لحل الأزمة. كما نشدد على أهمية مواصلة العمل على المسار السياسي القائم على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

كما نشدد على ضرورة مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، وسيستمر الأردن بالتعاون مع المجتمع الدولي، لاستئصال هذا الخطر والقضاء عليه. ونؤكد أيضا على ضرورة تطوير مسارات تنموية متكاملة، لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، تقوم على المصالح الوطنية لدول المنطقة، وتشمل كافة فئات المجتمع، وتعمل على تمكين المرأة والشباب للمشاركة على كافة المستويات. وتعمل أيضا على تعزيز الترابط بين الأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية.

وأخيراً، أود أن أؤكد على دور الأمم المتحدة المركزي والرئيس في دعم ومساعدة دول المنطقة على تحقيق الأمن والسلام والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): شكرا سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على رئاسة المجلس. وأعبر عن التقدير لمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة فيه. ونتفق معكم حول أهمية إجراء هذا النقاش على نحو موضوعي مجرد من الاعتبارات السياسية، والبحث عن أفكار خارج الأطر المألوفة لمنع وحل الأزمات وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

عقود طويلة مرت ومنطقتنا تعاني من نزاعات وأزمات تترك آثاراً خطيرة ومستمرة على أمنها واستقرارها، علاوة على آثارها الإنسانية الباهظة التي تحملتها شعوبها على نحو يعجز عنه الوصف. وهو ما يشكل تهديداً مستمرا للسلم والأمن الدوليين، كرس هذا المجلس الموقر جهوداً كبيراً لمواجهته. ولهذا لا بد من نظرة شمولية لبحث طبيعة هذه النزاعات والأزمات وأسبابها والعوامل التي قد تؤدي إلى تسويتها. لقد أكدنا مراراً أن التصدي لهذه الأزمات القديمة والمستجدة يتطلب إدراك ومعالجة أسبابها الجذرية وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والتنموية الأساسية لشعوب المنطقة، وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، وبث الأمل للشعوب في المستقبل وخاصة الشباب لحمايتهم من التطرف والعنف.

وقدر تعلق الأمر بولاية مجلس الأمن، فإن من بالغ الأهمية تعزيز المنظومات والآليات الدولية والإقليمية للأمن الجماعي

وتسوية المنازعات بالسبل السلمية، وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يوجب احترام القانون الدولي والالتزام بالميثاق واحترام حقوق الإنسان، والنأي عن أي سياسات تفاقم من حالة عدم الاستقرار وتقوض الأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، فإن الأزمة المفتعلة التي تتعرض لها دولة قطر والحصار الجائر والإجراءات الأحادية غير القانونية والظالمة هي تجسيد لسياسات غير مسؤولة لا تلتزم بالقانون الدولي أو أحكام الميثاق أو مبادئ حسن الجوار، ولا تراعي أهمية تماسك الدول والشعوب الشقيقة والحفاظ على المنظومات الإقليمية الهامة كمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن هنا، فهذه الأزمة الغريبة عن قيم شعوبنا والتي تضر بحالة الوئام التي تعيشها عبر التاريخ تمثل نواة لتهديد أمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية البالغة الأهمية للعالم، وتترك آثاراً مكلفة على السلم والأمن الدوليين.

لقد ألقت هذه الأزمة الضوء على تحديات جديدة للسلم والأمن الإقليمي. فجريمة القرصنة الإلكترونية، التي تعرضت لها دولة قطر وتبعها أكاذيب بُنيت عليها الأزمة المُفتعلة، بيّنَت خطورةَ استخدام الفضاء الإلكتروني لتهديد أمن وسيادة الدول، وهذا ما يستدعي الاهتمام باستقصاء أوجه التهديدات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات في هذا المجال وكيفية الحفاظ على الأمن السيبراني. وهنا، نرحب بإيلاء الأمين العام للأمم المتحدة اهتماما بهذا المجال.

تسعى السياسة الخارجية لدولة قطر للحفاظ على السلم والأمن وتسوية النزاعات والخلافات بالسبل السلمية والحوار والعمل الجماعي البناء وعلاقات حسن الجوار. وعليه، ما فتئت تؤكد دعوتها للحوار من أجل حل الأزمة الخليجية وتقديرها لجهود الدول الشقيقة والصديقة والتزامها بالوساطة التي يقودها حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة.

إن من أهم الركائز التي لا بد من الاستناد إليها لحل الأزمات التي تعصف بالمنطقة الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ العلاقات الودية بين الدول وحسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، هذا بالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية لتلك الأزمات.

ولا بد من بذل جهود جماعية لمكافحة آفة الإرهاب والتطرف واتخاذ ما يلزم من تدابير للقضاء على الجماعات الإرهابية واستئصالها وضمان عدم عودتها أو ظهورها بأشكال مختلفة. وهذا ما يستلزم ليس العمل العسكري والأمني فقط، بل اتباع نهج تنموي شمولي يتصدى لفكر وخطاب هذه الجماعات وأساليب تجنيدها للشباب. وهذا النهج هو ما تسير عليه دولة قطر في مبادراتها الدولية المعروفة الداعمة للتعليم وتوظيف الشباب.

إن دولة قطر، التي ما فتئت تقدم المبادرات لدعم جهود الأمم المتحدة في مختلف المجالات ومنها دعم ولاية مجلس الأمن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، عازمة على المضي قدما في دعم كافة الجهود لوضع حد للنزاعات والأزمات وتسويتها بالسبل السلمية والعمل وفق نص وروح ميثاق الأمم المتحدة.

واستشعارا بالمخاطر المحدقة بمنطقتنا وحاجة شعوبها للأمن والاستقرار والازدهار وإعلاء سيادة القانون، دعا حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، في مؤتمر القمة الأخير للأمن في ميونيخ إلى إنشاء نظام إقليمي يساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين حيث قال سموه

> ”آن الأوان لإيجاد أمن إقليمي أوسع في الشرق الأوسط كما حان الأوان والوقت لكل شعوب المنطقة أن تنسى الماضي والاتفاق على ضوابط أمن سليمة وقواعد حوكمة وعلى الأقل في الحد الأدنى لمستوى أمني يتيح توفير السلام والازدهار“.

ختاما، إن دولة قطر لن تتوانى عن المساهمة في كافة الجهود الرامية لحفظ السلم والأمن الدوليين وسنواصل سياسة الدعم والتعاون مع الأمم المتحدة وشركائنا في المجتمع الدولي لتحقيق أهدافنا المشتركة وكما دأبنا على القيام بذلك على الدوام.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد منزلاوي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أرحب بنائب وزير الخارجية الروسي وأن أهنئ دولتكم على رئاسة مجلس الأمن وإدارتكم لأعماله بكل اقتدار، وأشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط.

لقد عانى الشعب الفلسطيني أمداً طويلاً من احتلالٍ جائرٍ وسياسات قمعٍ تعسفية وعنصرية وتوغلٍ استيطانيٍّ غير شرعي. وإننا نقدم له التحية على صموده ونضاله للدفاع عن أرضه وأبنائه ومقدساته. والمملكة العربية السعودية كانت وما زالت متضامنة مع القضية الفلسطينية من خلال تقديم جميع سبل الدعم للشعب الفلسطيني الشقيق، وكان آخر ما قدمته مبلغ ٥٠ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خلال القمة العربية التاسعة والعشرين والتي أُطلق عليها ”قمة القدس“ بمبادرة من المملكة العربية السعودية والتي عقدت في مدينة الظهران.

كما تدعو المملكة العربية السعودية إلى عدم الاعتراف بأي تغييرات تجريها إسرائيل – القوة القائمة بالاحتلال – على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، كما تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لإلزام إسرائيل بالانصياع للقرارات والقوانين الدولية، القاضية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية، وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين.

ويؤكد بلدي أن التمسك بالسلام على أساس حل الدولتين، وفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية، يعد خياراً استراتيجياً لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي بكل ما يحمله من مآسٍ وآلام ومعاناة إنسانية. كما ترحب المملكة بصدور قرار الجمعية العامة دإ–١٠/٢٠ الذي يهدف إلى توفير الحماية للفلسطينيين المدنيين، وتأسف لعدم تمكن المجلس من اعتماده

يخوض بلدي في الوقت الحاضر، بالتعاون مع شركائه من دول التحالف من أجل استعادة الشرعية في اليمن، عملية عسكرية تهدف إلى إنقاذ الشعب اليمني من قوى الظلام التي تريد أن تسيطر عليه وتقوده نحو الهلاك، واستعادة بعض المناطق من قبضة الميليشيات الإرهابية المدعومة من إيران والتحرك بطريقة محسوبة ومدروسة لتقليل أعداد الضحايا من كلا الطرفين وخصوصاً المدنيين، وهذه العمليات العسكرية اتُخذت بناءً على طلب من حكومة اليمن الشرعية، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يدعو، من بين أمور أخرى، إلى انسحاب المتمردين الحوثيين من جميع المدن اليمنية، وهذا يتفق مع النهج الذي يتبعه التحالف في دعم الحكومة اليمنية، وقد التزمت قوات التحالف في عملياتها بأقصى درجات الحرص والحيطة وضبط النفس لتحقيق حماية فعالة وشاملة للمدنيين، إلا أن الحوثيين يصرون للأسف على استخدام الأطفال والنساء كدروع بشرية، وهو ما يدل على وحشيتهم وعدم احترامهم للأعراف والقوانين الدولية ذات الصلة.

ما زالت إيران تدعم قوى التمرد والانقلاب من مليشيات الحوثي في اليمن وتزودهم بالأسلحة ومنها الصواريخ التي تتعرض لها مدن بلدي بين حين وحين آخر، حيث وصل عدد الهجمات الصاروخية البربرية على المملكة العربية السعودية إلى ١٥٥ هجمة، كان آخرها ما شهدته عاصمة بلدي مساء الأحد، ٢٤ حزيران/يونيه، وسقوط بعض حطامها على الأحياء

السكينة، وقد ثبت بتقارير مستقلة من الأمم المتحدة أن هذه الصواريخ من صنع إيران وأن إيران هي من زودت بها المتمردين الحوثيين، وكان آخرها تقرير الأمين العام الخامس الذي صدر بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه بشأن مدى التزام إيران بتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، حيث أشار:

”لقد استعرضت الأمانة العامة بعناية جميع المعلومات والمواد المتاحة بشأن الادعاءات المتعلقة بقيام جمهورية إيران الإسلامية بنقل قذائف تسيارية أو أجزاء منها أو تكنولوجيا متصلة بها إلى الحوثيين في اليمن والتي ربما استُخدمت في عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي استهدفت أراضي المملكة العربية السعودية. واستناداً إلى المعلومات والمواد التي جرى تحليلها، ترى الأمانة العامة أن الحطام الناتج عن إطلاق خمس قذائف باتجاه ينبع والرياض منذ تموز/يوليه ٢٠١٧ يتطابق في خصائص التصميم الرئيسية مع نوع معروف من القذائف المصَنَّع في جمهورية إيران الإسلامية“ (S/2018/602، الفقرة ١٠).

وأشار التقرير أيضا إلى تسع هجمات بصواريخ باليستية تعرض لها بلدي، هي إيرانية المنشآت من نوع قيام–١. كل ذلك يُعد مخالفة واضحة وصريحة لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٦). وقد آن الأوان للمجلس أن يتخذ موقفا حاسما تجاه إيران وأن يؤكد أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيادي ويتساهل إزاء هذه الممارسات العدوانية الإرهابية التي تزعزع الأمن والسلم والأمن الدولي والإقليمي.

تُدين المملكة العربية السعودية قيام الحوثيين بزرعهم آلاف الألغام في اليمن عامة والحُديدة بشكل خاص بطريقة عشوائية، استهتاراً وعبثاً بأرواح المدنيين، ولذلك، أطلق بلدي، المملكة العربية السعودية، اليوم مشروع ”مسام“ لنزع الألغام بمبلغ ٤٠ مليون دولار، بشراكة على أرض الميدان مع البرنامج الوطني اليمني لنزع الألغام. كما تدين المملكة بأشد العبارات اعتداءات الميليشيات الحوثية على مساعدات المنظمات التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإغاثية والعاملين معها منذ عام ٢٠١٥، واحتجازهم ١٩ سفينة مساعدات كانت تحمل ٢٠٠ ألف طن من المشتقات النفطية، ونهبهم وتدميرهم ٦٥ سفينة والشاحنات التي تحمل المساعدات، وزرعهم الألغام وفرض الرسوم المالية بغية الكسب المادي لأهداف عسكرية.

وتؤكد المملكة بأن التدهور الإنساني الأكثر هو في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وبالأخص محافظة الحديدة التي بالرغم من قربها من الميناء إلا أن أهلها حُرموا من أبسط حقوقهم الإنسانية حيث حجزت الميليشيات الإنقلابية المساعدات عنهم بهدف تحقيق مكاسب سياسية على حساب الفئات الأشد ضعفا. وتؤكد المملكة العربية السعودية بأن الميليشيات الحوثية تعطل الجهود الإنسانية، وتستهدف الأحياء السكنية، والمساعدات وطواقم العمل الإنساني، وتستخدم الأطفال كأدوات حرب في جريمة محرمة دوليا، وتستخدم أسلحة مضادة للطائرات في المواقع المدنية إضافة إلى استهدافها مدن المملكة بالصواريخ الباليستية والمقذوفات العسكرية.

وفيما يخص الشأن السوري، قدمت المملكة العربية السعودية ١٠٠ مليون دولار لتخفيف معاناة الشعب السوري في مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة الذي عُقد في نهاية شهر نيسان/أبريل الماضي. وقدمت للأشقاء السوريين في الداخل ودول الجوار ما يقارب مليار دولار، واستقبلت منذ اندلاع الأزمة السورية ٢,٥ مليون مواطن سوري.

وتدين بلادي بشدة ما أكده تقرير بعثة تقصي الحقائق في سورية (S/1636/2018) الذي صدر بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٨ المتضمن تأكيد استخدام مادة كيميائية سامة بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧. إن هذه الجريمة المتكاملة في أدواتها ووسائلها وتنفيذها تستدعي ردا حازما ووقفة جادة من المجتمع الدولي بمؤسساته ومنظماته وعلى رأسها هذا المجلس لمحاسبة من ارتكبها كائنا من كان.

ختاما، إن المملكة العربية السعودية تؤكد مجددا ضرورة إيقاف هذه المأساة التي يتعرض لها الشعب السوري والعمل على انتهاج الحل السلمي القائم على مبادئ بيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وأهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه حماية المدنيين العزل في سورية، وأن الحل الأمثل لهذه الأزمة يتمثل في تحقيق توافق سوري وإجماع يحقق متطلبات الشعب وينهي معاناته بدعم من هذا المجلس.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم البناءة لهذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة في الوقت المناسب. لقد كنت محقا حين دعوتنا في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق)، إلى النظر في السياق التاريخي للنزاعات. وأنا أتفق تماما مع هذا الاقتراح ومع عبارات أنطونيو في مسرحية العاصفة لشكسبير: ”وما الماضي سوى تمهيد لما سيأتي“ (الفصل الثاني، المشهد الأول). وسأوضح لكم الأمر.

فقبل مائة عام، في نفس هذا الوقت تقريبا من عام ١٩١٨، عقد العرب كل آمالهم على قوات الحلفاء التي كانت تحتل مدينة عربية تلو الأخرى، من القدس إلى دمشق، ومن حلب إلى بيروت، بينما يواصلون تمزيق الإمبراطورية العثمانية وإعادة تشكيلها. وكانت آمال العرب تنشد تحقيق الاستقلال والحرية والوحدة. وكما نعرف الآن، فقد تبددت تلك الوعود وتحطمت الآمال وشعر العرب بالخيانة وشهدوا تقسيم أراضيهم وتوزيعها وكأنها ككعكة مهمَلة. واليوم إذ ننظر في مرآة التاريخ عقب مرور مائة عام، نجد أن جروح الماضي لم تلتئم أبدا على الرغم من انقضاء ١٠٠ عام. بل زادت عليها جراح شعب يبدو أنه قد قُدّر له أن يشهد ذلك التاريخ وأن يتأقلم مع بذور النزاعات التي غُرست قبل قرن من الزمن.

فلننظر إلى الجدول الزمني لمجلس الأمن لكل شهر من السنة. سنجد الشرق الأوسط وشعوبه وآمالهم وآلامهم ترد في دفاتر ملاحظات أعضائه كل شهر. ولتنظروا في الأنباء الواردة من الشرق الأوسط، حيث تشمل الاحتلال في فلسطين، ويرد فيها أن ملايين السوريين واليمنيين والعراقيين والليبيين قد أصبحوا لاجئين أو مشردين في بلدانهم أو مشتتين في جميع أنحاء العالم. ولا تزال قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي يشكلان أهم مشكلة بالنسبة للعرب، وقد طال أمدها وفشلت معها كل الحلول. وليس ثمة أفق للسلام اليوم بعد سنوات من المفاوضات، والعشرات من قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات والمبادرات وعدد لا يحصى من التنازلات من الجانب الفلسطيني. ووصلت الثقة بين الأطراف إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق فضلا عن أن حجر الأساس لأي حل سياسي – وهو إنهاء الاحتلال وتحقيق الشرعية الدولية وإقامة دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية – ما زال يستمر تقويضه أو التخلي عنه بالكامل. ويبدو أن الفلسطينيين قد فقدوا الأمل، إلا أنهم لا يزالون متمسكين بحقوقهم السياسية المشروعة والتاريخية في فلسطين، مع التشديد على أن هذه الحقوق تشكل شرطا مسبقا لإحلال لأي سلام في المنطقة.

ولبنان ملتزم بمبادرة السلام العربية وبأن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين لأنه يدرك أن السلام الحقيقي لن يتحقق في المنطقة إلا من خلال تسوية شاملة وعادلة. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى في المنطقة، فإن لبنان ملتزم بالحفاظ على استقراره، وهناك توافق في الآراء في البلد بشأن أهمية النأي بلبنان عن النزاعات في الدول العربية. وتتمسك الحكومة اللبنانية بسياسة النأي بالنفس مبدأ أساسيا من مبادئ سياساتها. ولا تزال الحالة في جنوب لبنان تشهد استقرارا وهدوءا نسبيين بفضل وجود الجيش اللبناني ويقظته، إلا أن السيادة اللبنانية ما

تزال تنتهك يوميا برا وبحرا وجوا من قبل إسرائيل. وأكرر ما قلناه هنا من قبل وفي الرسائل العديدة التي أرسلناها إلى الأمين العام ومجلس الأمن: إن هذه الانتهاكات الإسرائيلية لا تفضي إلى السلام. بل على العكس تتسبب في اندلاع النزاعات.

وقد أكد لبنان مرة أخرى، بل مرارا وتكرارا، التزامه بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والحاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار، فضلا عن التزامه بجهود المنع والوساطة لتجنب أي سوء تقدير أو تصعيد قد يؤدي إلى نشوب النزاع. ولذلك السبب دعا لبنان الأمين العام والأمم المتحدة إلى بذل المساعي الحميدة، وأكد من جديد إيمانه الراسخ بأن الآلية الثلاثية الأطراف هي المحفل المناسب لمناقشة جميع المسائل وإيجاد حلول لها، إلى جانب التخفيف من أي توتر على طول الخط الأزرق في الجنوب. وقد كان لبنان في طليعة جهود مكافحة الإرهاب، وهو أحد البلدان القليلة في المنطقة التي هزمت داعش بإرادة قواتها المسلحة وإصرارها وبمساعدة أصدقائها. ويعلم لبنان أيضا أنه لا يمكن هزيمة الإرهاب في ساحة المعركة وحدها. ويجب أن يتم ذلك بتوفير التعليم للشباب وفرص العمل وإعطائهم الأمل.

وقد حان الوقت لأن تنظر القوى الكبرى إلى منطقتنا بعيون مختلفة عن تلك التي نظرت بها إلينا في المائة عام الماضية. ولا ينبغي أن ينظر إلى الشرق الأوسط بوصفه ساحة للتنافس على النفوذ بشكل أساسي. وقد آن الأوان للنظر إلى سكان المنطقة بوصفهم بشرا ذوي آمال وتطلعات إلى مستقبل بديل وأفضل. تحقيقا لذلك، فإن بوسع المجلس أن يتعلم دروس الماضي ويتصدى لمشاكل اليوم بطريقة مختلفة. ولئن اقترنت الإرادة السياسية للمجلس بالقيادة الجماعية وتسلحت برؤية جديدة، فإن هناك أملا للشرق الأوسط. ويمثل مجلس الأمن إرادة المجتمع الدولي، وينبغي استخدام تلك المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة للأمم المتحدة. ويمكن للمجلس تنفيذ قراراته لإنهاء الاحتلال والقمع، فضلا عن الوفاء بالدور المنوط به عند إنشائه. ويمكن للأمم المتحدة أن تستخدم سلطتها الدولية لجلب موسم جديد إلى الشرق الأوسط – موسم من السلام والمصالحة والتعافي والتقدم والتنمية. وإن للمنطقة إمكانيات هائلة، إذا أتيحت لها الفرصة، ونظر إليها ليس بوصفها ميدانا للمعارك، وإنما مصدرا للأفكار والإبداع ومهدا للسلام الذي يعم العالم.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): بداية، أود أن أتقدم إليكم بالشكر، السيد الرئيس، على تنظيمكم هذا الاجتماع الهام المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وبشكل أكثر تحديدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن القضية الفلسطينية هي أم القضايا لشعوب الوطن العربي والعالم الإسلامي، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية مصدر كل الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونرى أن لا حل للقضية الفلسطينية إلا من خلال حل الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادرة العربية وضرورة وقف الورم الاستيطاني، الذي كلما انتشر تضاءل معه حل الدولتين، وأصبحت معه قرارات مجلس الأمن كأن لم تكن. ويجب أن تبقى القدس بوضعها الخاص، كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن وأن تبقى ضمن قضايا الحل النهائي بين الطرفين وأن تتوقف فورا سياسات فرض الأمر الواقع من خلال فتح سفارات في القدس بشكل يعتبر مخالف لكافة قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، ونرى أن تفعيل المجموعة الرباعية بات أمرا يحتمه الواقع.

حول التساؤلات المذكورة في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق) بشأن أسباب نشوب النزاعات في المنطقة، نرى أنها تنقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

العوامل الداخلية تتمثل في غياب رؤية تنموية حقيقية في المنطقة تلبي طموحات شعوبها وتُخرجها من دائرة الفقر. ويتعين إعادة النظر في المنظومة التعليمية والثقافية التي تسود المنطقة، بما

يتماشى مع الواقع الحالي ومع ظروف المنطقة. ومن جانب آخر هناك إغفال لدور الشباب والمرأة ويجب معالجة هذا القصور من خلال إشراكهم في كل مراحل العملية الاقتصادية والسياسية من التخطيط إلى التنفيذ.

أما العوامل الخارجية، فإنها تتمحور حول التدخلات الخارجية في السياسات الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة واستغلال حالات الفراغ السياسي لفرض رؤى وسياسات لإعادة رسم خارطة المنطقة وفق أدبيات سياسية يصعب فهمها وتضارب مصالح الدول الكبرى وفرض منظور واحد لآليات الحكم والحوكمة على شعوب المنطقة، بل حتى فرض مفاهيم محددة للقيم الإنسانية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، وترحيل الأزمات الداخلية لبعض الدول النافذة إلى المنطقة وإلى الدول النامية بشكل عام، كموضوع الهجرة غير الشرعية والأزمات المالية والتعثرات الانتخابية.

وحول موضوع كيفية حماية حرمة المبادئ الأساسية للسيادة الوطنية وسلامة الدول الإقليمية بشكل أفضل، فإننا نقول، وباختصار شديد، إن حراك التاريخ أحد يستطيع أن يضبط إيقاعه أو يوقفه مهما بلغت قوته. هذا الهاجس، الذي يخيم على راسمي سياسات بعض الدول، يجب أن يعاد فيه النظر، خاصة وأن هناك أدبيات سياسية خرجت علينا في فترة قريبة تنادي بإعادة تشكيل مفهوم الدولة الوطنية على أسس غريبة، جربتها الإنسانية فيما مضى وفشلت.

وبخصوص موضوع الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب، فإننا نرى أنه يجب ربط ذلك بالتساؤل الأول، الذي تحدثنا فيه عن ضرورة إعادة صياغة وإنتاج منظومة تعليمية وثقافية جديدة. ومع هذا، فإن الجميع يعلم أن ظاهرة الإرهاب تبدأ بفكرة تُخلع عليها القداسة ويروج لها من شخصيات دينية وسياسية، وكذلك بعض الإعلام الممول تمويلا ذكيا وجيدا، وفي كل الأحوال ستبقى فكرة حبيسة الفرد المعتنق لتلك الأيديولوجية. ولكن الخطورة تكمن بشكل حقيقي وخطير، حين تجد هذه الأيديولوجيات التمويل والتدريب والغطاء السياسي والتبرير الإعلامي من بعض الدول لاستغلال هذا الفكر وتلك الجماعات.

وبشأن أسباب النزعة إلى التقسيم في مجتمعات تعايشت داخل إطار الدولة الوطنية بسلام لعقود طويلة، نعتقد أن هذا مرده لسببين. الأول داخلي وهو الأهم، حيث أن دول المنطقة، ومنها بلدي، لم تشهد بشكل حقيقي إرادة سياسية قوية في دمج كل المكونات الاجتماعية وصهرها في بوتقة الوطن الواحد. نعم، هناك تعايش ولكن في ذات الوقت كان هناك تعزيز، بشكل أو بآخر، وتضخيم للهويات المحلية الضيقة على حساب الهوية الوطنية، سواء كانت طائفية أو قبلية أو عرقية، والحفاظ على تلك الفواصل بين المكونات الاجتماعية. أما السبب الثاني فهو خارجي ويتمثل في استثمار هذه الهفوات – التهميش وعدم الرغبة في الإدماج – ونعلم جيدا ليس حبا في تلك الطائفة أو دفاعا عن هذا العرق أو ذاك، بل فقط لإشعال نار الفتن القبلية والطائفية والدينية والعرقية لتمزيق جسد الوطن الواحد، خدمة لمشاريع، في الواقع، لا نعلم ما بديلهم عن الدولة الوطنية.

وفيما يتعلق بما يلزم القيام به من دون حدوث تحول في طبيعة النزاعات في المنطقة، من نزاعات على أسس سياسية إلى نزاعات على أسس دينية، فإننا نقول هنا، بكل أمانة، أن اللعب بوتر الأديان واستعمال الأحزاب السياسية للدين أو استعمال الجماعات الدينية للسياسة أمر في منتهى الخطورة، والتاريخ يذكرنا بخطورة هذا التوجه. فالسياسي حين يخوض حربا يدرك أنها بغيضة ويسعى إلى تخفيف وطأتها، بل ونكران جرائمها وضررها لأنه يدرك أنها لعينة. ولكن إذا دخلنا عصر الحروب الدينية فلن ينج أحد من وطأتها، لأن الحروب الدينية تُشن بقناعة أن كل طرف يملك الحقيقة الكاملة وله تفويض إلهي في شن حروب يصفها بالمقدسة ويعتبر أن قتل الآخر سوف يقربه إلى الله أكثر. وهنا لا أحد يستطيع أن يوقف هذا الجنون الدموي إلا من يمول جماعته ويسوق ويروج لها.

ومن جانب آخر تعرضت المذكرة المفاهيمية إلى نظام الجزاءات الذي ينتهجه مجلس الأمن وضرورة إجراء استعراض شامل له. وفي هذا الشأن، فإن الجزاءات التي فُرضت على ليبيا من تجميد لأموال الدولة الليبية، لم يكن من باب العقوبة، بل جاء من باب حماية لهذه الأموال من عبث العابثين. وطالبنا المجلس أكثر من مرة أن يعيد النظر في هذا النظام بشكل يمكن مؤسسات الدولة من إدارة الأصول التي بدأت تتآكل نتيجة نفقات الإيداع واختلاف القيمة السوقية بحكم الزمن وغيرها من الأسباب، ولكن لم نجد جدية واضحة من المجلس في معالجة هذا الأمر، ما يدفعنا إلى أن نؤيد الدعوات المطالبة بضرورة إجراء استعراض شامل لنظام الجزاءات، خصوصا وأننا نشهد، بين الفينة والأخرى، محاولات من بعض الدول لوضع يدها على الأموال الليبية المُجمدة لديها، بحجج مختلفة. ونسجل هنا رفضنا الكامل لأي محاولة أو حجة تمكن أي دولة من المساس بالأموال الليبية المجمدة.

في الختام، على الرغم من أن المذكرة المفاهيمية لامست الأزمات التي يعيشها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مباشر، فإننا كنا نتمنى أن يحظى عنصران آخران بذات الاهتمام لما لهما من أثر كبير في المنطقة، وهما: أولا، دور الإعلام في تأجيج الصراع؛ وثانيا، دور منظمات المجتمع المدني الممولة بميزانيات ضخمة مجهولة المصدر في دعم أو تغطية الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشكر الكرسي الرسولي رئاسة الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اللذين يشهدان سلسلة لم يسبق لها مثيل من النزاعات والأزمات، مما تسبب في موت الآلاف ومعاناة الملايين من المدنيين، فضلا عن إثارة سلسلة من التحديات والأزمات خارج المنطقة.

ويود الكرسي الرسولي الاستفادة من هذه المناسبة، قبل كل شيء، لحث مجلس الأمن على أن يلقي بالثقل الكامل للسلطة والصلاحيات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة، للبحث عن حلول سياسية دائمة للنزاعات في المنطقة والاتفاق عليها.

إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو خير مثال على الوضع الذي يحتاج إلى عمل حاسم من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لمنع المزيد من تردي الحالة. ويواصل الكرسي الرسولي دعم حل الدولتين الذي من شأنه أن يحقق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية قادرة على البقاء وإسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. فحل الدولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو خطة السلام الوحيدة القابلة للتطبيق التي تتيح للشعبين العيش جنبا إلى جنب في سلام. غير أن الحقائق على الأرض، على ما يبدو، تشير إلى أن هناك المزيد من التصميم على تمزيق خطط السلام عوضا عن تعزيزها. ويتحمل القادة من الجانبين المسؤولية الأكبر في توجيه أبناء شعبيهما في اتجاه السلام لا إلى تعميق النزاع.

ويجب على المجلس أن يتصرف لحماية حل الدولتين، وبالتالي عليه أن يدعم بحزم مولد دولة فلسطينية مستقلة ويكفل لدولة إسرائيل حقها الكامل في السلام والأمن. ويدعو الكرسي الرسولي إسرائيل والفلسطينيين على السواء إلى إبداء الحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يلبي التطلعات المشروعة للشعبين كليهما.

وفيما يتعلق بمدينة القدس الشريف، التي لها بلا شك مكانة خاصة جدا ليس فقط في قلوب سكانها، بل أيضا في قلوب أتباع الديانات السماوية الثلاث في جميع أنحاء العالم، يود وفد بلدي أن يُذكِر بالتزام جميع الدول باحترام الوضع الراهن التاريخي للمدينة المقدسة وفقا لقرارات الأمم المتحدة. كما يؤكد الكرسي الرسولي مجددا إيمانه بأن صون هوية وأهمية المدينة المقدسة يمكن كفالته من خلال نظام مضمون دولي يهدف إلى مستقبل يسوده السلام والمصالحة في المنطقة برمتها.

إننا نشهد تدهور الأزمة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعدم إحراز أي تقدم سياسي. وبالمثل، فإن نزوح اللاجئين من سورية وليبيا وغيرهما من المناطق المضطربة في المنطقة أدى إلى مشاكل سياسية وأجج المشاعر الشعبوية وازدياد كراهية الأجانب في العديد من البلدان المضيفة في جميع أنحاء العالم. إن سيادة القانون أمر أساسي لأي حل سياسي لهذه النزاعات وتحقيق وصون التعايش المتناغم بين الأفراد والمجتمعات والأمم في المنطقة. وهو يشمل بالضرورة احترام الحرية الدينية والمساواة أمام القانون على أساس مبدأ المواطنة، بغض النظر عن العرق أو الأصل الإثني أو الدين. ويجب على البلدان المعنية أن تقوم بدورها في تعزيز ثقافة سيادة القانون في المنطقة.

ويؤمن الكرسي الرسولي أن هناك صلة واضحة ومتأصلة بين احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من جهة، وصون السلم والأمن الدوليين، من جهة أخرى. فاحترام حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما حقوق الأقليات، يسهمان في جهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة لانعدام الاستقرار، ويساعدان، بالتالي، على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام ودعم التنمية. ويمكن للاستجابة المبكرة لانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، أن تمنع على نحو فعال نشوب النزاعات قبل أن تصبح تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وعندما تنشب النزاعات فعلا، تكتسي المساءلة عن هذه الانتهاكات أهمية حيوية لتحقيق العدالة والمصالحة.

وقد أظهر المجلس في الماضي الوحدة في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وينبغي له أن يظهر مرة أخرى نفس التصميم والوحدة في مواجهة التهديدات الحالية الخطيرة للغاية. إن العالم ينتظر منه إبداء القيادة ويريده أن ينجح في إنهاء النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجهما.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على دعوة بلدي إلى المشاركة في هذه المناقشة الهامة جدا. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات صباح هذا اليوم. لقد أصبح موضوع مناقشة اليوم مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي، بالنظر إلى حالة الجمود في عملية سلام الشرق الأوسط ونشوب نزاعات جديدة، ثبت أنه من الصعب جدا على المجتمع الدولي أن يحلها. ويتطلب التغلب على هذه التحديات المتعددة الأبعاد عملا منسقا وحازما من جانب المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

والسعي إلى إيجاد حل للمسألة الفلسطينية، التي ما زالت مسألة جوهرية فيما يتعلق بالشرق الأوسط، يجب أن يكون أولوية للمجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يفي بكامل مسؤوليته في هذا الإطار. بيد أنه، للأسف، لا بد من الإقرار بأن توقف المفاوضات منذ عام ٢٠١٤، إلى جانب استمرار سياسة الاستيطان الاستعمارية ومصادرة الأراضي وإغلاق المعابر الحدودية وفرض الحصار على المدينة المقدسة وتهويدها، في تجاهل للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، فضلا عن ازدياد العنف، كما شهد على ذلك التصعيد الأخير للعنف الذي أودى بأرواح المدنيين الأبرياء، لا تساعد على التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود عام ١٩٦٧.

إن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، لا يدخر أي جهد للدفاع عن القضية الفلسطينية بصورة عامة، والقدس الشريف على وجه الخصوص. ولا يزال يشدد على أن أي تسوية للقضية الفلسطينية يتطلب حتما الحفاظ على الطبيعة القانونية والتاريخية والجغرافية لتلك المدينة المقدسة، التي تشكل

جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٤٧٨ (١٩٨٠) و٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتؤكد المملكة المغربية مجددا تأييدها لحل الدولتين، مع القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا للشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتولي المملكة المغربية أهمية كبرى للحالة في ليبيا، البلد الشقيق الذي تربط بلدي به علاقات التاريخ والمستقبل والمصير المشترك باعتباره عضوا في اتحاد المغرب العربي، الذي أسس في مراكش في عام ١٩٨٩. إن معاهدة مراكش التي أنشأت اتحاد المغرب العربي تدعو إلى التضامن الفعال بين دوله الأعضاء وتنص على إسهامها في السلام والأمن الدوليين. ووفاء من المملكة الغربية لسياستها للمساعي الحميدة والتسوية السلمية للمنازعات، استضافت في الصخيرات محادثات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة بين الفصائل الليبية، التي أفضت إلى التوقيع على اتفاق الصخريات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي يعتبر أساس تسوية سلمية للأزمة الليبية، وحظي بدعم دولي بما في ذلك من مجلس الأمن. وقد أيدت المملكة المغربية مرارا وتكرارا جهود الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض وتوافق الآراء فيما بين الأطراف الليبية، وهو الموقف الذي أعيد تأكيده أثناء آخر زيارة قام بها السيد سلامة للمغرب.

ولا يزال المغرب يضطلع بدور نشط على الصعيدين الدولي والإقليمي مسهما في تسوية الحالة في ليبيا، بما في ذلك من خلال مشاركة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المملكة المغربية في مؤتمر باريس، في ٢٩ أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، يشدد المغرب أيضا على أهمية كفالة السلامة الإقليمية لليبيا وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بغية تمكين الليبيين أنفسهم من التوصل إلى تسوية. والمغرب على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة لضمان تحقيق المصالحة فيما بين الأطراف الليبية، ودعم العملية الديمقراطية وتزويد الليبيين بما يلزم من تدريب وخبرة لإنشاء وإدارة مؤسساتهم.

في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، تزايدت آفة الإرهاب، على نحو عام، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، بصورة خاصة، إلى حد غير مسبوق في الشرق الأوسط ومنطقة الساحل والصحراء والمنطقة المغاربية، حيث تنشط العديد من الجماعات، لا سيما تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وجماعة بوكو حرام. وفي هذا الصدد، نرحب باستجابة مجلس الأمن في الوقت المناسب من أجل قمع هذه التطورات باتخاذه لقرارات متعددة، وخصوصا القرار ٢١٦٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7272)، والقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الرامي إلى قطع الدعم المالي للإرهاب، والقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧).

والمغرب مصمم على أن يشارك في جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة هذه الآفة. وفي هذا الصدد، استضفنا اجتماعات عديدة بشأن أمن الحدود، بما في ذلك المؤتمر الافتتاحي لمبادرة أمن الحدود في الجديدة، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونحن أيضا حاليا رئيس مشارك، مع هولندا، للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي اعتمد عدة مذكرات بشأن الممارسات الجيدة، بما في ذلك مذكرة لاهاي – مراكش بشأن الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما وضعنا استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تستند إلى تحقيق المستوى الأمثل في إدارة الشؤون الأمنية من خلال تحديث الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، ومكافحة انعدام الأمن الاجتماعي وتعزيز التنمية البشرية المستدامة وبدء الإصلاحات الدينية، لا سيما

عن طريق تدريب الأئمة الشباب الذين يقومون بالتوعية بمبادئ الإسلام. وقد أطلق الملك محمد السادس مبادرات لتدريب الأئمة من الذكور والإناث، بمن في ذلك من البلدان الشقيقة في أفريقيا وأوروبا، من خلال توفير التعليم الديني القائم على قيم الحوار والتسامح والاعتدال واحترام الآخرين.

وفي الختام، أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. ويمكنني أن أؤكد لكم، سيدي، التزام المغرب بالسلام والأمن والتنمية في منطقتنا وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): أود أن أبدأ بتهنئة وفد روسيا، والترحيب بترؤس معالي نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي لهذه الجلسة. كما يرحب وفد مملكة البحرين بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة في غاية الأهمية، ألا وهي مسألة صون السلم والأمن الدوليين. كما أشيد بتركيزكم في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق)،على منطقة الشرق الأوسط، التي تواجه تحديات كبرى تهدد أمنها واستقرارها.

لقد أكد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين حفظه الله ورعاه، في كلمته أمام اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية التاسعة والعشرين، أن المجتمع الدولي مطالب اليوم بالقيام بدور أكبر لفرض وتنفيذ قراراته وإحياء الأجواء الإيجابية التي تتيح المزيد من الفرص لإنجاح مسارات التسوية السياسية للقضايا والأزمات العربية والإقليمية، وإيقاف التدخلات الخارجية، وتوفير الحماية اللازمة للشعوب المتضررة من جراء ذلك، وصولاً إلى حلول عملية تعيد لتلك الدول قدرتها على حفظ سيادتها وأمنها واستقلالها. إن تثبيت الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط والعالم ككل، يستوجب إرادة سياسية مشتركة وعملا جادا ومتكاملا من الجميع يكفل احترام الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول للتصدي معا لأكبر تحد يواجهنا وهو الإرهاب، وردع كل من يدعمه ويموله ويوفر له المنصة من دول وكيانات وأفراد. فالإرهاب لا يقتصر على تنظيمات إرهابية يمكن مواجهتها والقضاء عليها، وإنما أصبح أيضا أداة لدول تطمح إلى خلق الأزمات في الدول المستهدفة، خدمة لمصالحها وتحقيق أجندتها الخاصة، ما يجعلها شريكا أصيلا في الإرهاب وعاملا من عوامل زعزعة الأمن والسلم الدوليين. ولذا، فإنه لا يمكن أن يُسمح لهذه الدول بأن تكون طرفا في جهود إنهاء الصراعات وحل النزاعات وتسوية الخلافات وإنهاء المآسي الإنسانية المعقدة التي كانت هي سببا في تفاقهما. وإن التعامل مع مثل هذه الدول هو واجب ومسؤولية يتحملها المجتمع الدولي بأسره في محاسبتها وردعها بشتى الوسائل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في العالم.

تؤكد مملكة البحرين على موقفها الثابت تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته الذي يأتي في صدارة أولوياتها، مشددين على ضرورة التوصل إلى سلام عادل وشامل وبما يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لحل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وإن قضايا الوضع النهائي لن تحسم إلا عن طريق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وليس باتخاذ قرارات أحادية الجانب تخالف القرارات الدولية وتعرقل تسوية القضية وجهود إرساء السلام.

إن من أبرز أسباب تفاقم الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو تدخل بعض الدول، وعلى رأسها إيران، في الشؤون الداخلية للدول لزعزعة أمنها واستقرارها ولدعم الجماعات الإرهابية مثل حزب الله الإرهابي، والتعاون معه في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ولعل مأساة اليمن الشقيق تقف خير شاهد على ذلك، حيث قامت عصابة من المليشيات

المدعومة من قبل إيران وبتوجيه منها، بالانقلاب على السلطة الشرعية في عام ٢٠١٤، وانتهاك السيادة الوطنية لليمن وتهديد سلامته الإقليمية في تجاهل تام لإرادة المجتمع الدولي وللمساعي السلمية للتوصل إلى حل سلمي يرتكز إلى المرجعية المتفق عليها والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). وإننا نؤكد هنا على الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، والتأكيد على أهمية الحل السياسي ودعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة. وإن مملكة البحرين ملتزمة بمشاركتها ضمن قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن. كما أن العمليات العسكرية لتحرير ميناء الحديدة أصبحت ضرورية لوقف تهريب الأسلحة للميليشيات والإرهابيين، بما في ذلك الصواريخ التي تهدد أمن وسلامة المملكة العربية السعودية وسائر دول المنطقة.

إن الدول التي تحارب اليوم من أجل استعادة أمنها واستقرارها وتلك التي تعمل على صد المحاولات الرامية لجعلها بؤرا جديدة للصراع، لا تتمكن بشكل كاف من الاستثمار في مواردها البشرية وطاقات شبابها لتحقيق التنمية والنهضة. ولذا نؤكد على المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي لوضع حد لتصرفات تلك الدول المارقة التي منعت، بتدخلاتها ودعمها للتطرف والإرهاب، الشباب من تحقيق طموحاتهم وأطالت معاناتهم في البحث عن الحياة الكريمة.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين أن صون السلم والأمن الدوليين من مسؤولية الجميع، فرادى ومجتمعين. وإن مملكة البحرين قد سعت وتسعى دائما إلى تأكيد التزامها الراسخ بالمبادئ والأسس التي ترتكز عليها تلك المسؤولية، بما في ذلك احترام سيادة الدول وتعزيز الشراكات الدولية المبنية على التسامح ونشر ثقافة السلام والمصير المشترك وتسخير كل إمكاناتها من أجل البناء على ما حققته من مكتسبات ومنجزات، ودعم محيطها الإقليمي لإعادة المنطقة إلى طريق الأمن والاستقرار.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): اسمحوا لي بداية، أن أهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، والشكر على عقد هذه الجلسة الهامة لتبادل وجهات النظر بشأن السلم والأمن الدوليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونرحب بحضور السيد نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي وترؤسه لهذا الاجتماع. كما نشيد بكلمة السيد الأمين العام للأمم المتحدة لما تضمنته من تحليل موضوعي لواقع المنطقة. والشكر موصول لجمهورية بولندا على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس في شهر أيار/مايو.

إن أفضل الطرق لضمان السلام الدائم والتسامح ومنع النزاعات هو تعزيز التنمية المستدامة وضمان الفرص المتساوية للجميع، ومراعاة العدالة في توزيع الثروات الوطنية بشكل يشمل الجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو المعتقد. ونحن نرى أن هدف تحقيق مجتمعات آمنة وشاملة وبناء أسس راسخة لتلك المجتمعات، بالمعنى الذي ورد في الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يستلزم احترام الدول جميعا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي التي تحرِّم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. فهذا التدخل يؤدي إلى زيادة الانقسامات العرقية والدينية والطائفية، مما يخلق حالة انعدام الأمن الداخلي ويؤدي إلى نشوب النزاعات التي لن تجلب سوى الدمار والخراب والقتل للمجتمعات المحلية، وتقضي على المكتسبات الإنمائية التي حققتها الدول في العقود السابقة على تلك الحروب والنزاعات. كما نعتقد أن المشاركة العادلة والمنصفة لموارد المياه الدولية بين الدول المتشاطئة لنهر دولي تسهم في منع النزاعات بين الدول الواقعة على ذلك النهر. فانعدام العدالة والإنصاف في الحصص المائية يؤدي إلى الإضرار

بالتنمية المستدامة في دول حوض المجرى المائي الدولي، كما أنه يتعارض مع الحق في المياه بوصفه حقا من حقوق الإنسان.

كانت ولا تزال منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضة للتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية. وانطلاقا من الشعور بالقلق إزاء الآثار الخطيرة لوجود أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وما تمثله من تهديد استراتيجي للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، فقد دعا العراق في جميع المحافل الدولية إلى التأكيد والمطالبة بإنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وتطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع دول المنطقة. وهنا نؤكد التزام العراق في مجال تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنه يسعى لأن يكون عامل استقرار في محيطه الإقليمي والدولي، بعيدا عن كل ما من شأنه أن يزيد من التوتر وعدم الاستقرار في العالم. إن حكومة العراق ملتزمة بتعهداتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار، استنادا إلى ما نص عليه الدستور الدائم لجمهورية العراق.

إن الاحتلال الإسرائيلي هو أساس التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن تصور وجود أمن أو استقرار فيها بدون حل ينصف الشعب الفلسطيني ويلبي حقوقه المشروعة في الحرية وقيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. كما يجب أن نتخذ إجراءات من أجل تفادي مخاطر زيادة تفاقم الحساسيات الدينية، التي تهدد بتحويل نزاع سياسي يتعلق بالأراضي إلى حرب دينية لا نهاية لها، يجد فيها المتطرفون ضالتهم، مما يؤجج المزيد من التطرف والعنف والإرهاب والفتنة في المنطقة وفي أماكن أخرى. وندعو إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة في إطار الجهود الرامية إلى حل عادل للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

يهتم العراق باستقرار سورية ووحدة أراضيها، وأن يكون ذلك عبر حل سلمي سوري - سوري متوازن يتفق عليه بين الحكومة السورية والأطراف الأخرى. إن موضوع الأمن والاستقرار في سورية يعد موضوعا بالغ الأهمية، وله ارتباط وثيق بأمن واستقرار العراق، إذ أن تنظيم داعش الإرهابي يتحرك ضمن امتداد جغرافي يمتد بين سورية العراق. وهذا يعني أن القضاء على عصابات داعش الإرهابية هو هدف مشترك للدول المحاربة للإرهاب. ويعد مسألة استراتيجية تهم العالم أجمع، ولا سيما دول الجوار السوري.

كما يدعم العراق الحل السلمي في اليمن، وندعو إلى حوار وطني يفضي إلى حلول سلمية حفاظا على مصالح الشعب اليمني الشقيق وإيقاف نزيف الدم وبما يسهم في إنهاء الحرب في اليمن وعودة الأمن والاستقرار إليه.

كما نجدد التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا والالتزام بالاتفاق السياسي الليبي، بصفته الإطار السياسي الوحيد لمعالجة الأزمة السياسية من أجل نقل دولة ليبيا الشقيقة إلى مرحلة الاستقرار والازدهار.

لقد أدى انتشار الأفكار التكفيرية في منطقة الشرق الأوسط إلى بروز الجماعة الإرهابية كداعش والقاعدة والمجاميع المرتبطة بها، وقد عملت على زرع بذور التفرقة والطائفية وارتكاب الجرائم الفظيعة ضد جميع المكونات العراقية، ونهبت الآثار والتراث الثقافي في العراق. إن العراق يعول على فريق التحقيق الدولي، وفقا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، من أجل جلب مجرمي داعش إلى العدالة وإنصاف الضحايا.

تعمل حكومة بلدي على تعزيز التعاون مع الهيئات والوكالات والمنظمات الدولية لضمان تقديم المساعدة إلى الشعب العراقي الذي وقف في وجه أعتى عصابة إرهابية شهدها العالم، وبمساعدة التحالف الدولي والدول الصديقة الأخرى، التي يثمن العراق مواقفها في استعادة السيطرة على أراضيه.

وأود أن أؤكد لكم أن حكومة بلدي تتخذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لإعادة النازحين إلى مناطقهم بشكل تام وتنشيط الاقتصاد وإعادة الحياة الاجتماعية وتحقيق التنمية وفرض الاستقرار في جميع أنحاء البلد، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وأنها تلتزم التزاما تاما بالدستور لحل جميع القضايا وفق قواعد الدستور العراقي والمصلحة العراقية العليا، مع الالتزام بحماية النظام الفيدرالي العراقي ووحدة العراق وسلامة أراضيه.

ونعتقد أن على هذا المجلس الموقر أن يبذل جهودا بشأن التسوية السلمية للنزاعات، بما في ذلك الإجراءات القانونية الملزمة مثل الوساطة والتحكيم والتقاضي، وأن يلعب المجلس دورا في دعم القانون الدولي في سياق السلم والأمن الدوليين، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الاتحاد الروسي على قيادته الناجحة للمجلس هذا الشهر، وبنفس القدر من الأهمية، على تنظيمه بطولة كأس العالم. وفي إطار رئاستكم، سيدي الرئيس، نحيي التزامكم بمناقشة الأسباب الجذرية للنزاعات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن روسيا شريك تاريخي في منطقتنا وتلتزم بمعالجة المسائل الأساسية الكامنة وراء العديد من التحديات – الإرهاب وما يرافقه، الفكر المتطرف والأيديولوجية المتطرفة.

في البداية، أود أن أقول إن مواقف الإمارات العربية المتحدة بشأن المسائل الإقليمية معروفة. واستجابة لدعوة روسيا لكي نلتزم منحى عمليا في بياننا، أود أن أقدم أفكارا لنهج متكامل إزاء معالجة كل نزاع من النزاعات الإقليمية التي تتسبب في عدم الاستقرار في المنطقة. من الواضح أن الدبلوماسية فشلت في الشرق الأوسط، لكن الدبلوماسية ستكون دائما أساسية لحل الأزمات في المنطقة، لذلك يجب أن نجدد جهودنا لتعزيزها.

وجهت اليوم دعوات من أجل مبادرات جديدة، أشبه بعملية هلسنكي لعام ١٩٧٥، لبناء الثقة وحل التوترات في المنطقة. ترحب الإمارات العربية المتحدة بأي حوار موضوعي يسهم في بناء الثقة فيما بين الدول الإقليمية، ولكن علينا أولا، كما كان الحال لدى نهاية الحرب الباردة، أن نجدد جميعا التزامنا بالمبادئ والمفاهيم الأساسية التي قادت إنشاء النظام العالمي الحالي. وحتى يقبل الجميع ذلك الفهم المشترك، فإننا سنحكم على أنفسنا بالاستمرار في حلقة متواصلة من العنف في المنطقة وخارج حدودنا.

لكي يكون أي حوار من هذا القبيل مجديا، يجب أن تقبل جميع الأطراف الفاعلة هذه المبادئ. إن إيران، على وجه الخصوص، كما أثير في المذكرة المفاهيمية (S/2018/524، المرفق)، ما فتئت تنتهك تلك القواعد ويجب أن تنتهي وجودها غير المسؤول في بلدان عربية في شكل ميليشيات وجماعات إرهابية. وكما قال ممثل الولايات المتحدة اليوم:

> ”من منطقة حرب إلى أخرى، ومن عمل إرهابي تلو عمل إرهابي، نجد أن إيران وحزب الله هما وراء العنف في الشرق الأوسط.“

ولمكافحة الفكر المتطرف الذي ينتشر كالسرطان في المنطقة، ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم إلى بلدان الوسط العربية المعتدلة المتماثلة في التفكير التي تعمل على تحويل منطقة الشرق الأوسط نحو الاستقرار والتنمية ورفض أي نظام دولة قائم على الفكر المتطرف.

علاوة على ذلك، وفي حين أننا ندرك الحاجة إلى إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الخارجية، لا يمكن اتخاذ قرارات بشأن الأمن الإقليمي الدائم من الخارج. الاستقرار الحقيقي في الشرق الأوسط يتطلب اتخاذ قرارات عربية وقيادة عربية. يجب ألا نكرر أخطاء القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى التي ظنت أنها أفضل علما من شعوب المنطقة، التي تعاني آثار هذا النهج

منذ أكثر من قرن من الآن. ويجب أن تتوقف طريقة التفكير هذه فيما ترتقي المنطقة لتحمل مسؤولياتها عن مستقبلها. ولا بدّ من الاستعاضة عن سياسة عصر الهيمنة والقوى العظمى بتجديد الاحترام لنظام الدولة القومية الذي نشأ في القرن العشرين والذي نعتقد أنه ما زال قادراً على أن يلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين. ولتتحقق هذه الرؤية، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره كموجه محايد لجهود تحقيق السلام والأمن وتجنب الانزلاق نحو أمور ليست من اختصاصه.

وكما أشار متكلمون آخرون، يجب أن يُشكل فهم السياق التاريخي أساساً لوضع السياسات في المستقبل. ولنبدأ باليمن، حيث رسَمَ البعضُ صورة أمة غارقة في الفوضى نتيجة لتدخل قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن. وقد نسي بعضهم أن الحكومة اليمنية الشرعية، قبل نحو أربع سنوات، كانت ترأس دولة قائمة بوظائفها وكانت لديها عملية واضحة للانتقال السياسي. وكان على المجلس أن يتخذ إجراءات حاسمة عندما استولى الحوثيون على صنعاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ما تسبب في انهيار جهاز الدولة اليمنية وما نجم عن ذلك من انزلاق إلى حرب أهلية. ولو لم يتدخل التحالف بناء على طلب الحكومة الشرعية ووفقاً للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لكنّا اليوم نتعامل مع دولة بلا قانون تهيمن عليها ميليشيا غير قانونية لا تمثل سوى ٣ في المائة من السكان ولكنها تسعى إلى التحكم في مصير ٢٧ مليون يمني.

وفي سورية، بينما تدخل الحرب الوحشية عامها الثامن، لا مناص في رأينا من دور عربي بارز لحل النزاع. ومع كل الاحترام الواجب للدول التي تقرر مصير الشعب السوري اليوم، فإن سورية دولة عربية ويكمن مستقبلها في حل إقليمي عربي بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وإلى جانب الاتجاهات السلبية، توجد اتجاهات إيجابية في منطقتنا. فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق العراق، ننضم إلى الآخرين في الإشادة بهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونهنئ الشعب العراقي على نجاح انتخاباته البرلمانية الأخيرة. وتتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى دور متجدد للعراق على الساحة السياسية العربية.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نأمل في معالجة النزاعات الجديدة دون حل القديمة منها. وستظل الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية صرخة تستنهض أنصار الأيديولوجيات المتطرفة. وحتى يتم الوفاء بحقوق الفلسطينيين، ستظل هذه المسألة أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الإقليمي وستمنعُ إسرائيلَ من الحصول على مكان آمن في منطقتنا.

وأخيراً، لن تزدهر الدبلوماسية في منطقتنا إلا إذا استعدنا الثقة الغائبة حالياً. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى شركاء نزيهين يتصفون بالشفافية وإلى رؤية جماعية لأمننا المشترك. وقبل أكثر من عام، اتخذنا تدابير دبلوماسية ضد دولة قطر لأننا لم نعد قادرين على تحمّل سياساتها ودعمها للجماعات الإرهابية التي تقوّض الاستقرار في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. إن المركز العربي الجديد الذي تكلمت عنه سيزداد قوة على قوة، فيما يخاطب نموذجنا قلوب وعقول الملايين من العرب الذين يريدون مستقبلاً قائماً على التفاؤل بدلاً من العدمية. وسنكون دائماً مجموعة شاملة لجميع الذين يرفضون الفكر المتطرف بكافة أشكاله ويسعون إلى شراكة سلمية برؤية إيجابية معتدلة لمنطقتنا.

وتعمل الإمارات العربية المتحدة وحلفاؤها بنشاط على تحقيق الاستقرار في منطقتنا والمضي قدماً في تنميتها. إن هادينا إلى بناء مجتمعات مزدهرة هو حماية حقوق الأقليات والاحتفاء بالتنوع والأصل العرقي والمعتقد. ويشكل بناء مؤسسات قوية وصونها عاملاً أساسياً في ذلك. وكانت الاضطرابات التي وقعت خلال السنوات السبع الماضية إلى حد كبير نتيجة لنقص الثقة المؤسسية في جميع أنحاء المنطقة، التي شهدت تأجج السخط إلى حدّ الغليان والذي أدى إلى انهيار العقد الاجتماعي بين الشعب والحكومة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن تركيز الإمارات العربية المتحدة والتزامها بقوة مؤسساتها، القائمة على الشمول والشفافية والحكم الرشيد، قد ولدا ثقة اجتماعية قوية. ولذلك، يجب علينا أن نجدد جهودنا لبناء المؤسسات في منطقتنا وأن نعوّض عن العجز الذي هز الثقة في صميمها. ونحن على استعداد لتيسير استراتيجيات جديدة للتصدي للأزمات العديدة في منطقتنا. ونسعى إلى إقامة شراكات مع أصدقاء تاريخيين وجدد بغية تعزيز تلك الجهود. ولا نطلب من شركائنا سوى أن يحترموا صوتنا على الطاولة احترام الند للند في تقرير مستقبلنا الجماعي. ووجود نموذج تفاؤلي وتطلّعي في المنطقة أمر بالغ الأهمية لنجاح جهودنا الجماعية. وينبغي ألا نُركّز فحسب على المستقبل الذي لا نريده. ويجب علينا، بدلاً من ذلك، أن نبدأ التفكير في المقصد الذي نريد أن نتجه إليه وما يتطلبه بلوغ ذلك المقصد.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أغشين مهدييف، المراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة، والسيد غيرتون فان دن أكر، ممثل وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

السيد مهدييف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لحكومة الاتحاد الروسي على عقد هذه الجلسة الهامة. وإنني على ثقة بأن مداولاتنا اليوم ستساعد على تحسين تصدينا لتحديات السلام والأمن على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

إن الأزمات التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي بلا شك الأكثر صعوبة وتحدياً بالمقارنة مع أي حالة معاصرة مماثلة أخرى. وكما شهدنا على مر السنين، فالتحديات عديدة ولكن تأتي تلك التي تطغى فعلاً على كل الجهود الإيجابية عندما تميل الدول ذات النفوذ في النظام السياسي العالمي إلى أن تكون متحاملة ومنحازة، وعندما تصبح الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاك الصارخ للقوانين الداخلية والاستهزاء بها أمراً مسلَّماً به، وعندما يتصرّف طرف ما مع إفلات تام من العقاب وبغطرسة على أساس قوته العسكرية لا غير، وأخيراً وليس آخراً عندما يتصرف الجيران بطريقة غير منصفة عبر وكلائهم ويعملون كمخربين.

ويمكن أن تواصل الأطراف تبادل اللوم والاتهامات عن المسؤولية عن الإخفاقات. ومع ذلك، فإن حقيقة الأمر هي أنه لا يمكن للمرء أن يتوقع أن يظل الطرفُ الأضعفُ وديعاً وسلبياً في مواجهة الهجمة المستمرة من الفظائع والعدوان والاحتلال وتدنيس الأماكن الدينية وغزو الأراضي وانتهاك قرارات الأمم المتحدة وما إلى ذلك.

وهذا يحق هو حال الفلسطينيين وجرائم الحكومة الإسرائيلية ووضع عملية الوساطة ومصيرها. وفي سياق الحديث عن كيفية إنجاحها وكفالة استدامتها، لا بدّ من تحقيق الأمور التالية: ينبغي لإسرائيل أن تكف فوراً عن احتلال الأراضي الفلسطينية وبناء المساكن الجديدة. ويجب أن يتوقف الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والقوانين الدولية. ويجب إنهاء حصار الأراضي الفلسطينية. ويجب أن يظل المجتمع الدولي محايداً وغير منحاز. لقد كان سبب إنشاء منظمة التعاون الإسلامي هو القضية الفلسطينية تحديدا. وشهدنا منذ ذلك الحين الأزمات والمحاولات الرامية إلى حلّ الخلاف تمرّ بمختلف صُروف الدهر.

وإذا كان لي أن أتوسّع إلى هذا الحد، فالأزمات في المنطقة ليست بأقل تعقيداً. يقال إن الذين لا يتعلمون التاريخ، محكومٌ عليهم بأن يكرروه. وهذه بالضبط هي الكيفية التي تصرف الجميع بها فيما يتعلق بالبلدان الأخرى في المنطقة. لقد أدى التدخل الاستعماري في فلسطين إلى ما نراه اليوم. وبالمثل، فإن التدخلات الأجنبية والحروب بالوكالة قد عاثت فساداً في

المنطقة على مستوى لم يسبق له مثيل. ولا بد من التوقف وتقييم الحالات المتفاقمة. وتتطلّب تسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصدق والحياد والالتزام. ولا يمكن للوساطة أن تأتي في صورة إملاءات. ولا يمكنها أن تكون جاهلة بالحقائق والتاريخ. ولا يمكنها أن تكون إنكاراً للحقوق.

وبصرف النظر عن الخطر الذي لا تزال النزاعات الطويلة الأمد والتي لم تُحل، والتي يدور معظمها في العالم الإسلامي، تشكله للسلام والأمن في مجتمعاتنا، فقد نشأت أيضاً في الآونة الأخيرة توترات ونزاعات جديدة ذات أبعاد ثقافية ودينية تتحدّى جهودنا الجماعية الرامية إلى بناء عالم أفضل يقوم على أساس الاعتدال والتفاهم والوئام. ويُغذّي التحيز وسوء الفهم بين الثقافات والحضارات الخطاب المتطرف بشكل متزايد عبر خطوط الفصل. وتنطوي التيارات الخطرة لظاهرة كراهية الإسلام وكراهية الأجانب والعنصرية، وكذلك النزعة الطائفية، على إمكانية واضحة لتعريض سلام وأمن ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة للخطر ما لم تُمنح الأولوية للحوار والوساطة.

وفيما تتنازعُ منظمةَ التعاون الإسلامي توتراتٌ من داخل المنطقة ومن خارجها، تتركز الأولوية أيضا على الارتفاع الحاد للتطرف العنيف والإرهاب ونزعة التطرف، التي تزيد من حدّة التوترات بين بعض الدول ومن حالات النزاع الدائر في مختلف مناطق المنظمة عبر هيكل جديد للسلام والأمن لحل النزاعات، باستخدام أدوات الوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام واتباع دبلوماسية استباقية هادئة، فضلاً عن آلية اللجنة التنفيذية المنصوص عليها في الفصل الخامس عشر من ميثاق المنظمة.

ويتمثل أحد أكبر التهديدات التي تعوق جهودنا الرامية إلى التصدي للتعصب والكراهية على أساس المعتقدات الدينية والهوية الثقافية في تزايد آفة تشويه صورة الإسلام والمسلمين والافتراء عليهم في بعض أنحاء العالم، ولا سيما في الغرب.

سوف أكرر العرض الذي تقدمت به منظمة المؤتمر الإسلامي لإقامة شراكة فعالة بين جميع أصحاب المصلحة للنهوض بالسلام وإيجاد عالم يسوده الأمل والكرامة والعدالة. إنّ منظمة المؤتمر الإسلامي، بصفتها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها ٥٧ دولة عضوا تنتشر في أربع قارات وتعبر عن الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، تقع على عاتقها وفقا لميثاقها مسؤولية صون مصالح دولها الأعضاء وحمايتها انطلاقا من روح تعزيز السلام والانسجام فيما بين مختلف شعوب المجتمع العالمي.

وفي ذلك السياق، تحافظ منظمة المؤتمر الإسلامي على علاقات تعاونية مع الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وعلى مر السنين منذ إنشائها في عام ١٩٦٩، أقامت أيضا شراكة استراتيجية مع هذه الهيئات، لا سيما الأمم المتحدة، لحماية المصالح الحيوية للعالم الإسلامي، والعمل من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتخفيف من حدة التوترات التي يمكن أن تقوض السلم والأمن الدوليين. ولذلك، لا تزال المنظمة ملتزمة التزاما ثابتا بمنع الكراهية والتصريحات المؤججة للمشاعر التي إذا ما تركت من دون كابح، يمكن أن تعرقل النظام العالمي وتتسبب في مواجهات دينية ذات عواقب كارثية.

ونود أن نشدد على أهمية النقاط التالية: بلورة الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لحل النزاعات الطويلة الأمد، بما في ذلك النزاع العربي - الإسرائيلي، الذي ما فتئ يؤثر سلبا على السلام والأمن العالميين؛ اعتماد نموذج جديد يقوم على الحوار المستند إلى ثقافة السلام والأمن التي تركز بدرجة أكبر على الإنذار المبكر والاستجابات الاستباقية لتفادي نشوب النزاعات، مع عدم التركيز على إدارة النزاعات الطويلة والمبددة للموارد؛ وتعزيز الإدارة الحصيفة، بما في ذلك كفالة أن تقوم الدول الأعضاء بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات،

مع تعزيز قدراتها وإمكاناتها في مجال الوساطة؛ وإنشاء شبكة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مؤلفة من الوسطاء والخبراء وهيئات التفكير وفئات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعة أصدقاء الوساطة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وتعبئة وتخصيص التمويل المستدام لأنشطة الوساطة التي تقوم بها منظمة المؤتمر الإسلامي؛ وتعزيز نهج للوساطة مراعيا بدرجة أكبر للناحيتين الثقافية والدينية من أجل السلام العالمي المستدام؛ وتعزيز تحالف الأمم المتحدة للحضارات والاعتراف رسميا بأن كراهية الإسلام تشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين، واتخاذ التدابير المضادة من خلال قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١٨ وعملية إسطنبول وتعزيز استخدام المساعي الحميدة للأمين العام في الوساطة وتسوية النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دين أكير (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تواجه فيه المنطقة العديد من التحديات الأخرى، يكفل أن تظل عملية السلام في الشرق الأوسط في صدارة جدول أعماله السياسي، وما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بمواقفه المعروفة بشأن معايير حل الدولتين وبشأن ضرورة تجنب أي خطوات تقوض جدوى حل الدولتين، على النحو المبين في تقرير المجموعة الرباعية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦ بما يشمل، على وجه الخصوص، النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المتواصل، وهو عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي، وما برح يشكل عقبة في طريق السلام، وهو ما أكده مجددا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأعمال التحريض والعنف.

إننا نشعر ببالغ الجزع إزاء تصاعد العنف الحاد الذي شهدناه في الآونة الأخيرة في غزة، والذي خلف عددا كبيرا من القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين. ونشدد على الضرورة الملحة لمعالجة خطورة الحالة الإنسانية في غزة، ونعرب عن دعمنا الحازم للجهود التي يبذلها منسق الأمم المتحدة الخاص ملادينوف في هذا الصدد. يجب على إسرائيل احترام الحق في الاحتجاجات السلمية وضمان استخدام تدابير متناسبة عند حماية مصالحها الأمنية المشروعة. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية لتهدئة الحالة والتصرف بأقصى درجات ضبط النفس لتجنب وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية أن تمتنع عن استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين العزل. ويجب ممارسة استخدام القوة الفتاكة بأقصى درجات ضبط النفس وكملاذ أخير لحماية الأرواح. وتقع على عاتق الذين يقودون الاحتجاجات في غزة، بما في ذلك حماس والجماعات الأخرى، المسؤولية عن تجنب الاستفزازات والتأكد من الحفاظ الصارم على سلمية تلك الاحتجاجات ندين أيضا استمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة على إسرائيل.

ونشدد على موقف الاتحاد الأوروبي الواضح والموحد بشأن القدس باعتبارها إحدى مسائل الوضع النهائي وسنواصل احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس الذي يجسده، ضمن قرارات أخرى، القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك مكان وجود البعثات الدبلوماسية ريثما تتم تسوية الوضع النهائي للقدس.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق شديد إزاء التخفيضات الكبيرة التي طرأت مؤخرا على تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إن الأونروا كونها في منطقة غير مستقرة أصلا، يجب أن تظل قادرة على الاضطلاع بمهامها الهامة.

لقد دخل النزاع السوري عامه الثامن من العنف المستمر والواسع النطاق والوحشي في انتهاك للقانون الدولي، فضلا عن تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام وتنظيم داعش. وتقع المسؤولية الرئيسية في ذلك الصدد على النظام السوري. يجب أن يتوقف استمرار الحرمان المتعمد من المساعدات الإنسانية وعرقلتها من الوصول إلى من هم بحاجة إليها. ولا بد من تنفيذ وصول المساعدات الإنسانية بدون عراقيل وبشكل آمن ومستدام على النحو الوارد مؤخرا في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). إن الاتحاد الأوروبي يشجب الانتهاكات المتكررة فيما يسمى بمناطق التهدئة، ويحث الجهات الضامنة لاتفاق آستانا، وهي روسيا وإيران تركيا، على كفالة وقف أعمال القتال وقفا تاما ودائما في جميع أنحاء الأراضي السورية. لقد بدأ النظام السوري وحلفاؤه هجوما في منطقة درعا في جنوب غرب سورية، في منطقة تخفيف التوتر حيث التزم الضامنون لاتفاق آستانا بتوفير السلامة فيها. لا بد من كفالة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية أرواح المدنيين، وكذلك إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبصورة آمنة ومستدامة.

يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري وتنظيم داعش حيث تأكدت من ذلك آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ويكرر الاتحاد الأوروبي الحاجة الماسة إلى المساءلة في سورية عن جميع جرائم الحرب المرتكبة، لا سيما استخدام الأسلحة الكيميائية. إنّ استخدام هذه الأسلحة يشكل جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية. ومن هذا المنطلق، يحث الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على الإسراع بإعادة إنشاء آلية الإسناد المستقلة لكفالة مساءلة مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، يأسف الاتحاد الأوروبي لاستخدام روسيا المتكرر لحق النقض ضد تجديد ولاية آلية التنفيذ المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

يكرر الاتحاد الأوروبي أن مسألة سورية تتطلب حلا سياسيا وانتقالا سياسيا وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، الذي تفاوضت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. نشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، وندعو إلى الإسراع بإنشاء اللجنة الدستورية، بما في ذلك مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة بدون مزيد من التأخير.

ويؤكد الاتحاد الأوربي من جديد قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في اليمن. يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق الشديد إزاء تكثيف العمليات العسكرية في الآونة الأخيرة في مدينة الحديدة وحولها، بما في ذلك تأثير عمليات التحالف العسكرية على السكان المدنيين. ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته الشديدة للهجمات على المدنيين، ويحث جميع أطراف النزاع على ضمان حماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق والمرور الآمن لمن يرغب في النجاة من القتال. كذلك يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى كفالة الأداء التام والفعال لميناء الحديدة بصفته شريان الحياة للدعم الإنساني ونقطة الدخول للإمدادات الأساسية.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة التي تهدد بتقويض الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع، وترحب بعزم المنظمة، على المضي قدما في العملية السياسية على النحو الذي أعرب عنه السيد مارتن غريفيث.

ويدين الاتحاد الأوروبي إطلاق الحوثيين للقذائف التسيارية ضد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك على الأهداف المدنية وضد السفن التي تعبر مضيق باب المندب. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ القلق إزاء انتشار القذائف التسيارية

والتكنولوجيا في المنطقة لأن مثل هذه الإجراءات تعمل على تغذية التوترات الإقليمية.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي، المنصوص عليه في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتُعتبر أساسية للأمن في المنطقة وخارجها. إنها تقوم بمهامها وتحقق أهدافها. وما دامت إيران تنفذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بمواصلة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذا كاملا وفعالا. يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه البالغ إزاء قرار رئيس الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعرب عن شواغله إزاء القذائف التسيارية والتوترات المتزايدة في المنطقة، يؤكد على ضرورة معالجتها من خلال الصيغ والمنتديات ذات الصلة خارج إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأخيرا، بخصوص ليبيا، يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما بعملية سياسية جامعة بين الليبيين، ونعرب عن تأييدنا الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام سلامة لتحقيق تسوية سياسية، وضمان إجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٨، حالما تتوفر الظروف الملائمة، على النحو المبين في بيان الممثل الخاص سلامة إلى المجلس في ٢١ أيار/مايو (انظر S/PV.8263) ووفقا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2018/11) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه، الذي رحب بالزخم الذي ولده المؤتمر الدولي بشأن ليبيا، المعقود بباريس في ٢٩ أيار/مايو.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي هو المقدم الرئيسي للمعونة الإنسانية والتعاون في ليبيا. وبالتعاون مع السلطات الليبية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإنه ملتزم أيضا بإنشاء نظام أكثر كفاءة لإدارة الهجرة، وعلى وجه الخصوص من أجل تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين في ليبيا، وضمان إعادتهم إلى أوطانهم إذا رغبوا في ذلك، مع تلبية المعايير الإنسانية الدولية.

وأخيرا، نشر الاتحاد الأوروبي بعثة عسكرية وبعثة مدنية من أجل تقديم المزيد من المساعدة إلى ليبيا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مشاركته في ليبيا، وسيستمر في بذل قصارى جهده للإسهام في تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.